ناجي علوش

المقاومة العربية في فلسطين

(١٩١٧ - ١٩٤٨)



دار الطليعة - بيروت

المقاومة العربية في فلسطين
(١٩١٧ ـ ١٩٤٨)

ناجي علوش

المقاومة العربية في فلسطين

(١٩١٧ - ١٩٤٨)

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الطبعة الاولى
أيار (مايو) ١٩٦٧
الطبعة الثانية
آب (اغسطس) ١٩٧٠
الطبعة الثالثة
آب (أغسطس) ١٩٧٥

مقدمة الطبعة الثانية

يؤرخ هذا الكتاب لمرحلة هامة من تاريخ شعبنا (١٩١٧ ــ ١٩٤٨) . وهو يحاول لا أن يؤرخ لهذه المرحلة فحسب ، بل ان يحللها . ولذلك فهو ليس كتاب تاريخ تقليدي ، وان كان يحوي الكثير من المعلومات التاريخية .

وعلى الرغم من ذلك ، فان أهمية الكتاب من وجهة نظري لا تنبع من المعلومات التاريخية التي فيه فحسب ، ولكن من كونه يخضع الحركة الوطنية وقياداتها للتقييم خلال مرحلة تاريخية معينة . ذلك اننا اذا كنا قادرين على تحليل الماضي، فسوف نكون قادرين على تحليل الحاضر واستشراف المستقبل .

وقضية التقييم والتحليل قضية اساسية وهامة بالنسبة للحركة الوطنية ، لانها وحدها التي تضمن اتخاذ قرارات صحيحة ، وتضمن تطبيق هذه القرارات تطبيقا جيدا . ونحن بحاجة الى التحليل دائما لمعرفة حقيقة وضعنا ، وتحديد مهماتنا ، ولتحديد دور القوى المختلفة في العمل السياسي ؛ وبحاجة الى التقييم لمعرفة ما حققناه واثره في الحركة الوطنية عامة ، ولتلافي أسباب قصورنا وعوامل ضعفنا .

واذا كنا قد أخضعنا الماضي للتحليل والتقييم ، فان علينا ان نخضع الحاضر: مع ان الحاضر غير الماضي . فالماضي من السهل الاحاطة به ، ومعرفة جوانبه المختلفة . والماضي «ميت» لا يقاتل ولا يعادي ، والحديث عن الماضي يظل حديثا نظريا قد يستتبع نقدا او قد يجر خلافا في الراي ولكنه لا يقود الى صدام . أما تحليل الحاضر وتقييمه فأشبه ما يكون بمحاولة الوقوف وسط التيار العاصف. الامور اكثر اختلاطا والرؤية أشد صعوبة وعسرا والمعلومات ناقصة ومبعثرة ومشوشة .

ولكن تحليل الماضي لا يتحول الى عمل سياسي الا اذا استهدف تحليل الحاضر واستشراف المستقبل . وهذا ما هدفت اليه حين كتبت هذا الكتاب .

واذا كانت الظروف قد حالت دون انجاز القسم الثاني من الكتاب (١٩٤٩ــ١٩٧٠) حتى الان ، فانني آمل أن أستطيع انجاز هذا القسم في المستقبل القريب .

ان انجاز القسم الاول ، وعدم انجاز القسم الثاني أتاح الفرصة لسوء الفهم ، ولاستغلال الكتاب استغلالا سيئا . وكان ان أخضعه الذين عجزوا عن تحليل الحاضر وفهمه الى عملية اسقاط وتشويه . وبينما كانوا يتبنونه تبنيا غير متحفظ، كانت تقييماتهم ومواقفهم تتناقض معه تناقضا جذريا .

ولذلك فانني أحس بضرورة اخضاع الحاضر ايضا وتناقضاته للتحليل العلمي.

وانني ، وانا أطالب نفسي بالعمل على زيادة قدرتي وخبرتي في مجالات التحليل والتقييم ، اجد نفسي مدفوعا الى القول بأن روح التحليل العلمي التي تسود هذا الكتاب ، هي التي قادتني الى تحديد انتمائي السياسي .

***

لقد أجريت تعديلات على النص ، وعلى الرغم من انها تعديلات تؤكد خط الكتاب ، وتغنيه بالمعلومات ، الا انني آثرت ان توضع الزيادات بين قوسين [ ] لكي تكون معروفة . كما انني أضفت مجموعة من الهوامش ، في ذيول الصفحات، مع ان الهوامش الاساسية مثبتة في نهاية النص ، كما هو مبين في فهرس المحتويات .

١٩٧٠ـ٥ـ٢٠

المؤلف

مقدمة الطبعة الثالثة

نفدت طبعة هذا الكتاب منذ حوالي عامين ، وقد رايت اعادة طبعه ؛ ولكني لم اغيّر فيه الا بضع كلمات هنا وهناك . وكنت طلبت مـــن بعض الاصدقاء ان يوافوني بملاحظاتهم على الكتاب ، لاستفيد منها فـــي اجراء تغييرات وإضافات ، ولكني لم اتسلم ملاحظات محددة حتى الان . وانني لآمل ان اتسلم ملاحظـــات الاصدقاء والقراء للعمل على الاستفادة منها .

وانني أعتبر ان كتابي «الحركة الوطنية الفلسطينية امام اليهود والصهيونية» (١٨٨٢ ــ ١٩٤٨)» تتمة لهذا الكتاب ، لانه يتناول الفترة عينها تقريبا ، ولكنه يلقي أضواء كاشفة على جوانب اخرى ، غير التي عالجها هـــذا الكتاب ، وان كانت متكاملة معها . ولهذا فهناك قضايا أشير اليها هنا مجرد اشارة ، بينما بحثت في الكتاب الآخر ، واعطيت حقها .

يبقى بعد ذلك كله انني أحس بمسؤوليتي عن انجاز دراسة الفترة اللاحقة (١٩٤٩ ــ ١٩٧٤) ، واصدار الجزء الثاني من الكتابين معا . وهو ما باشرت بإعداده منذ مدة .

٣ ــ ١١ ــ ١٩٧٤

ناجي علوش

الفصل الأول

خلفية اقتصادية اجتماعية
فلسطين (١٩١٧ ــ ١٩٤٨)

كان سكان فلسطين خلال الحكم العثماني ، ينقسمون الى :
أ ــ الحضر ، وهم سكان المدن ، ويتألفون من اشباه الاقطاعيين والأغوات وموظفي الدولة . وتوابعهم ، والتجار والحرفيين والعمال .
ب ــ الفلاحين ، واكثرهم يملكون الارض التي يفلحون .
ج ــ البدو ، واكثرهم من سكان منطقة بئر السبع [١] .
وكان عدد هؤلاء جميعا سنة ١٩٢٠ قرابة ٦٧٣،٠٠٠ ، منهم حوالي ٦٠٠،٠٠٠ من العرب ، و ٦٧،٠٠٠ من اليهود ، والباقي من جنسيات اخرى .
وعند اجراء اول احصاء في فلسطين ، بتاريخ ٢٣ــ١٠ــ١٩٢٢ ، كان السكان موزعين كما يلي :

عرب	يهود	جنسيات اخرى	المجموع
٦٦٠،٦٤١	٨٣،٧٩٠	٧،٦١٧	٧٥٢،٠٤٨

ولكننا لا نستطيع ان نعتبر هذا الاحصاء دقيقا ، لعدة اسباب ، اهمها ان الوضع المتأزم في البلاد ، وموقف الشعب من السلطة المحتلة ، وعدم توافر الوعي الاجتماعي ، كان يحول دون اجراء احصاء دقيق .

وكان هؤلاء ينقسمون الى ٢٦٤،٠٠٠ من سكان المدن ، و ٤٣٠،٠٠٠ من الفلاحين ، وقرابة ٦٠،٠٠٠ من البدو .

أما الحضر ، سكان المدن ، فكان من بينهم ٦٨،٥٠٠ من اليهود والباقي من العرب ، ما عدا قلة قليلة من الجنسيات الاخرى .

أ ـ الصناعة

كانت فلسطين بلادا زراعية متخلفة . وعلى الرغم من عدم وجود احصائيات شاملة ، عن فترة ما قبل الحرب ، فان ما هو موجود منها كاف لاعطاء صورة واضحة . ولعل احسن دليل نقدمه على وضع الصناعة هو الجدول التالي :

عدد العمال في بعض الصناعات الكبرى سنة ١٩١٢

الصناعة	المكان	عدد العمال
الخزف	القدس والرملة وغزة	٢٥٩
النسيج	غزة والمجدل والقدس	٤٦٧
دبغ الجلود	الخليل ويافا والقدس	٨٢
صناعة البسط والسجاد	القدس ويافا	١٥٦
صناعة الزجاج	الخليل	٣٩
صناعة الصابون	نابلس	٦٠٠
المجموع		١٦٠٣

ولنزيد الصورة وضوحا ، نقدم الجدول التالي ، الذي يعود تاريخه لسنة ١٩١٨ اي بعد الحرب مباشرة :

الصناعة سنة ١٩١٨

نوع الصناعة	القدس	يافا	حيفا	أماكن أخرى	المجموع
صناعة المعادن					١٠١
الصياغة					٢٠
النسيج					١٦٨
الملابس					١٦٦

المأكولات					١٧٨
الصناعة الكيماوية					٣٩٥
الورق والطباعة					٢٧
صناعة الجلود					٢٩
الخشب					٩٠
الخزف والطوب					٥٢
الصناعات الاخرى					١٠
المجموع	١٦٧	١١٩	٨٢	٨٦٨	١٢٣٦

ويبدو واضحا ، ان هذه الصناعات كانت بدائية ، وتعتمد على الاعمال اليدوية . أما العلاقات بين العامل ورب العمل فقد كانت علاقات أسرية أو شخصية ؛ فالابن يعمل مع ابيه ويرث الصنعة عنه ، ورب العمل يشتغل مع العاملين معه الذين يكونون شخصا او اثنين او ثلاثة ونادرا ما يبلغون العشرة او يزيدون .

ولكن مرحلة قبل الحرب شهدت بعض التطور . فقد استوردت بعض الآلات من اوروبا ، لتبدأ حركة صناعات استهلاكية خفيفة كالألبسة والاغذية والصابون.

وكان من المصانع الهامة التي دخلت البلاد ثلاثة مصانع للماكينات ، اثنان منها في يافا وواحد في حيفا ، لتزويد البيارات بما تحتاج اليه من ادوات الضخ.

وكانت الطواحين التي تدار بالماء او بالهواء منتشرة بالبلاد ، ولكن الطواحين الآلية اخذت تزداد ، حتى كان منها اثنتا عشرة طاحونة في يافا سنة ١٩١٢ وخمس في غزة .

وكانت في البلاد مائتان من معاصر الزيتون . اما المصابن فكان في نابلس وحدها ثلاثون منها ، حتى ان زيت البلاد كان لا يكفيها في بعض السنين ، فيتم الاستيراد من الخارج . وكان هنالك ايضا اربعون مصنعا لعصر السمسم ، واستخراج السيرج والطحينة منه .

وكانت هذه «الصناعات» ، شأن كل البلدان المتخلفة ، مرتبطة بالزراعة كليا، ومكملة لها ؛ وتستخدم في الغالب مواد مستخرجة محليا .

ولم تكن نسبة الذين يعيشون على الصناعات والحرف تزيد عن ١٠ بالمئة في احسن الاحوال ، مع انها على الارجح كانت أقل من ذلك ، وتتراوح بين ٥ بالمئة و١٠ بالمئة .

وقد ادى الاحتلال البريطاني ، وما رافقه من ازدياد الهجرة الصهيونية الى التقدم في ميدان الصناعة . وكان هذا التقدم ناتجا عن عاملين : الاول : أثر الاحتلال في البلاد المحتلة ، ومستلزمات جنوده وموظفيه الخ . الثاني : توظيف الاموال الصهيونية في صناعات استهلاكية . وقد دل احصاء سنة ١٩٢٨ الذي اجرته دائرة الجمارك والمكوس ان عدد المشاغل بلغ (٣٥٠٥) ، يعمل فيها (١٧٩٥٥)

شخصا ، اي بمعدل خمسة اشخاص في كل مؤسسة . وكان مجموع راس المال المستثمر في هذه المشاغل يبلغ ٣،٥١٤،٨٨٦ جنيها ، حوالي ١٠٠٠ جنيه لكل منها .

ولكن هذا «التقدم» لم يكن على هامش الاحتلال فحسب ، بل كان في جزء كبير منه صهيونيا . فعدد المشاريع «الصناعية» الصهيونية ، كان ١،٧٩٤ سنة ١٩٢٢ ، فأصبح ٢،٤٧٥ سنة ١٩٢٩ . وبينما كان مقدار الاموال الموظفة ٤٨٥،٠٠٠ سنة ١٩٢٢ ، أصبح ٢،٢٣٥،٠٠٠ سنة ١٩٢٩ . وقد انعكست هذه الزيادة في عدد العمال وقيمة المنتوجات ، فكان عدد العمال ٤،٤٣٤ سنة ١٩٢٢ ، وأصبح ١٠،٩٦٨ سنة ١٩٢٩ ؛ وكانت قيمة المنتوجات ١،٠٠٠،٠٠٠ سنة ١٩٢٢ ، فأصبحت ٢،٥١٠،٠٠٠ سنة ١٩٢٩ .

وعلى الرغم من ان نسبة المحلات العربية الى مجموع المحلات ، كانت حتى سنة ١٩٢٨ ، ٦٥ بالمئة ، فان نسبة اليهود الى مجموع السكان لم تكن قد بلغت نسبة ٣٥ بالمئة حتى هذا التاريخ ، بل كانت ادنى كثيرا .

وكان «اليهود» مهيأين للسيطرة على «الصناعة» والحرف ، لان الحركة الصهيونية كانت تخطط للمهاجرين اليهود ، وتؤمن لهم المال اللازم ، والخبرة اللازمة . ثم ان اكثر المهاجرين اصحاب خبرة في الحرف والصناعات ، لاسيما هؤلاء الذين جاؤوا من البلدان الصناعية.

لقد ظلت «الصناعة» في هذه المرحلة استهلاكية خفيفة ، ولكنها تقدمت خطوات الى الامام ، اذ دخلت عليها الكهرباء ، كما دخلت المشاغل الحديثة .

ومع هذا ، فان الصناعة ظلت تدور في نطاق الاوضاع التالية :

١ ــ سوق ضيقة محدودة . فالسوق الفلسطينية صغيرة ، اذ كان عدد السكان حوالي مليون ، القدرة الشرائية لاغلبهم محدودة ، ان لم تكن غير موجودة.

٢ ــ المزاحمة الشديدة . كان التنافس شديدا في السوق الداخلية ، كما ان البضائع المنتجة محليا ، كانت معرضة لمزاحمة البضائع الاجنبية ، لاسيما البريطانية منها . ولم تكن المزاحمة متكافئة ، على الرغم من بعض التسهيلات التي قدمت «للصناعات» المحلية .

٣ ــ ارتباط الصناعة بالزراعة : ظل القسم الاكبر من «الصناعة» مرتبطا بالتقدم في زراعة الحمضيات واعمال البناء .

ب ــ الزراعة

تبلغ مساحة فلسطين ، قرابة ٢٧ الف ك.م.م ، اي ٢٦،٣١٩،٤٠٠ دونما. يصلح للزراعة منها ٨،٤٧٦،٠٥٠٠ . فنسبة الاراضي الصالحة للزراعة الى المجموع هي ٣٣ بالمئة فقط .

وتبلغ أعلى نسبة للاراضي القابلة للزراعة في السهل الساحلي ومرج ابن عامر وسهل جزرائيل ؛ اما اقل نسبة فتقع في منطقة بئر السبع ، ولا تزيد عن ١٣ بالمئة .

وكان المزارعون العرب في اواخر العهد العثماني ، وحتى نهاية الحرب الاولى ، يعيشون ظروفا قاسية . ولقد جاءت الحرب لتزيد البائسين بؤسا ، والاشقياء شقاء . فخلال الحرب نقل الرجال الى جبهات القتال ، او استخفوا حتى اصبح العمل غير ممكن خوف ملاحقة السلطات . ولم تكتف السلطة «بالاستيلاء» على الرجال ، بل استولت على حيوانات النقل والجر . وزادت على ذلك بأن استخدمت بعض الاشجار المثمرة وقودا . وكان من نتيجة هذا كله ان تحولت الاراضي المزروعة الى «خرائب» . ويكفي أن نضرب هنا مثلا واحدا . فلقد كانت صادرات الاثمار الحمضية ١،٥٥٣،٨٦١ صندوقا ، سنة ١٩١٣ ــ ١٩١٤ فأصبحت أقل من مليون ، سنة ١٩٢٠ ــ ١٩٢١ . ولم تعد الى مستواها السابق الا سنة ١٩٢٥ .

ويملك اكثر الفلاحين العرب الاراضي التي يزرعونها . وقد قدّر سمبسون في تقريره سنة ١٩٢٩ عدد الذين لا يملكون بـ ٢٩ بالمئة .

ولما كانت انتاجية الارض ضعيفة خارج نطاق السهل الساحلي والمروج الاخرى . فقد كان من المفروض ان تمتلك العائلة الواحدة قرابة ١٢٠ دونما حتى تستطيع بلوغ الكفاف . وهذا ما كان غير ممكن بسبب ضيق رقعة الارض القابلة للزراعة .

وكان دخل العائلة الفلاحية يتراوح بين ٢٠ و٣٠ ليرة فلسطينية ، بينما قدر ما تحتاج اليه لشراء الضروريات بمبلغ ٢٦ ليرة . فاذا عرفنا ان الفلاح كان يدفع حوالي ٦ ل.ف. ضرائب مباشرة وغير مباشرة ، و٨ ل.ف. فوائد ديون ، فان ما يبقى له لا يكفي لسد الرمق .

وقد خرج المزارعون العرب من الحرب بتركة ثقيلة ، ولكن الانتداب ، الذي اتى حاملا مشروع الوطن القومي في يديه ، مصمما على تهيئة البلاد لتنفيذ المشروع ، اخذ يضيق الخناق عليهم .

كان مما فعلته السلطة بعد الحرب مباشرة ، انها اوقفت القروض الزراعية . وبدأت تجمع قروض البنك الزراعي العثماني ، في وقت كان فيه الفلاحون اشد ما يكونون عوزا وحاجة . وكان مما فعلت ايضا انها منعت تصدير المحصولات الفلاحية كالقمح والزيت فهبطت أسعارها . وفي الوقت ذاته ، باعت السلطة المحتلة الدواب للفلاحين بأسعار خيالية ، ما بين ٦٠ و٨٠ ل.ف. للدابة الواحدة. ولما كان الفلاح مطالبا بدفع الدين المستحق عليه للادارة العسكرية نقدا ، وكانت اسعار الدواب في انخفاض ، وأسعار المحصولات في انخفاض ايضا ، اصبح في وضع لا يحسد عليه . وقد عملت السلطة على استيفاء العشر نقدا ، ثم خمّست العشر ، فكان يصل الى ثلث الموسم .

ولقد كانت مشكلة الديون ، مشكلة معقدة ثقيلة الوطأة ، وذلك بسبب ارتفاع معدل الفائدة ، الذي يبلغ ٣٠ بالمائة عن كل ثلاثة اشهر ، وقد يبلغ ٥٠ بالمائة . ولقد جاء في تقرير سي. اف. ستركلاند C.F. Strickland من الادارة الهندية ، في تقرير له حول امكانية انشاء نظام تعاوني في فلسطين سنة ١٩٣٠ ان : «مصيبة الفلاح الفلسطيني في ديونه» . وهذه الديون ليست فقط ثقيلة العبء ، وتحول دون انتقال الفلاح الى مزاولة الزراعة الحديثة ، ولكنها تسلبه ايضا كل سبيل يساعده على سدها . وليس من شأن اي اعتبار مالي تعاوني ، او اي قرض حكومي يعقد بأي وجه من الوجوه ان يساعد الفلاح على التحرر من ديونه ؛ اذا كان يتعين عليه ان يقوم بسداد طلبات الدائنين كافة» .

وعلى الرغم من ان الاحصاءات تقدر بأن نسبة المعتمدين على الزراعة من سكان فلسطين تتراوح بين ٥٠ و٦٠ بالمائة ، الا ان هذه النسبة يجب ان تكون اكبر ، ففلسطين بلد زراعي ، وتبلغ نسبة الصادرات الزراعية ٩٠ بالمئة من مجموع الصادرات . ثم ان اكثر «الصناعات» واكثر التجارة متعلق بالزراعة ومعتمد عليها .

ولقد اخذ الصهيونيون يزاحمون الفلاحين العرب على خير الاراضي التي يملكونها او يفلحونها . وكان استيلاء الشركات الصهيونية على كثير من الاراضي حاجزا يحول بين العرب وبين التوسع في الزراعات المكثفة المجزية ، وفي زراعة الحمضيات التي اصبحت فيما بعد ، اهم مورد في البلاد .

وكانت مساحة الاراضي المزروعة حمضيات سنة ١٩٢٢ تبلغ ٣٢٠٠٠٠ دونم ، يملك اليهود ١٠٠٠٠٠ منها . وظلت حصة اليهود تزداد حتى اصبحت سنة ١٩٣٥ ١٤٣٠٠٠٠ دونم مقابل ١٣٥٠٠٠٠ للعرب . وفي سنة ١٩٣٩ بلغت الاراضي المزروعة حمضيات ٢٩٣٠٠٠٠ دونم نصفها للعرب ، والنصف الآخر لليهود . وقد حدث هبوط بسيط في نسبة الاراضي المزروعة حمضيات ، ولكن نسبة الملكية ظلت كما كانت قبل الحرب .

وبلغ الصادر من الحمضيات سنة ١٩٢٢ ، مليونا وربع المليون من الصناديق ، وسنة ١٩٣٢ ثلاثة ملايين ، وقفزت سنة ١٩٣٥ الى خمسة عشر مليونا وربع المليون ؛ قيمتها في المراكب ٤٠٢٥ مليون جنيه .

وكان يعمل في موسم قطاف البرتقال ١٥ الف عامل في بيارات العرب و١٩ الف في بيارات اليهود .

وعلى الرغم من ان فلسطين بلد زراعي ، وان ٥٥ بالمئة من مساحة الارض المزروعة فيه كانت تزرع حبوبا ، فقد كان يستورد القمح والشعير والطحين .

ويعطي الجدول التالي فكرة عن حاصلات الحنطة والمستورد من الحنطة والطحين سنتي ١٩٣٤ و١٩٣٥ :

	١٩٣٤	١٩٣٥
ا ـ الطحين المستورد	٣٥ر٥٦١	٤٨ر٦٥٣
ب ـ الحنطة المستوردة	٤٥ر٤٤٧	١٧ر٨٩٢
ج ـ الحاصلات	٨٢ر٠٠٠	١٠٣ر٠٠٠
المجموع	١٦٣ر١٠٨	١٦٩ر٥٤٥
يطرح منها البذار	١٤ر٠٠٠	١٤ر٠٠٠
الاستهلاك المحلي	١٤٩ر١٠٨	١٥٥ر٥٤٥

ويظهر الجدول ان نسبة ما يستورد من الحنطة والطحين مما بلغت ٥٤ بالمئة مما استهلك سنة ١٩٣٤ ، و٤٢ بالمئة مما استهلك سنة ١٩٣٥ . وهاتان النسبتان عاليتان جدا ، بالنسبة لبلاد زراعية ، يخصص ٥٥ بالمئة من مساحة ارضها لزراعة الحبوب .

اما بالنسبة للشعير ، فان البلاد ظلت قادرة على التصدير فيبعض السنوات. الا ان التصدير توقف سنة ١٩٣٠ ، حتى سنة ١٩٣٧ ، مع ان حاصلات البلاد كانت ٤٢ر٢٢٦ سنة ١٩٣٠ ، فأصبحت ٧٩ر٩٩٧ سنة ١٩٣٧ . ومنذ سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٧ ظلت البلاد تستورد كل عام مقدارا من الشعير يتراوح بين ١٦ر٤٣١ طنا سنة ١٩٣١ ، و٤٥٨ طنا سنة ١٩٢٧ .

ويقول سعيد حمادة ، تعليقا على هذا الموضوع: «والبلاد تحتاج الى استيراد الحنطة ، حتى في السنين التي تكون جودة الغلال فيها فوق المعدل ...

«كما انه لا بد من استيراد الطحين ايضا ، سواء اكان موسم الحنطة جيدا او مجدبا » .

ولقد حددت الحكومة اسعار الحنطة والطحين ، ولكن الفلاحين لم يستفيدوا من ذلك ، لانهم فقراء على الاغلب ، مضطرون لبيع الغلال بعد الحصاد مباشرة للتجار والمرابين .

ولم يكن تحديد أسعار الحنطة والطحين لمصلحة المنتجين والمستهلكين ، بل كان لمصلحة سكان المدن ، وعلى الاخص المهاجرين اليهود . فقد كان من شأن ازدياد الطلب على الحنطة والشعير ان يرفع أسعارهما ، في وقت اخذت فيه كل الاسعار ترتفع ، ويحسن اوضاع الفلاحين . ولكن السلطة التي كانت حريصة على افقار الفلاحين والمزارعين ، لم تحدد اسعار الحنطة والطحين فحسب ، بل فتحت ابواب البلاد منذ سنة ١٩٢٩ للحاصلات والمنتجات السورية ، بموجب الاتفاقية الاقتصادية ، التي عقدت بين الانتدابين . ولما كانت مثل هذه الاتفاقية لمصلحة المهاجرين اليهود السياسية والاقتصادية ، فقد اضطرت الوكالة اليهودية ان تدافع عنها سنة ١٩٣٧ ، في مذكرة بعنوان (كلمة حول العلاقات الاقتصادية بين سورية وفلسطين) عندما ارتفعت الاصوات مطالبة بمقاطعة البضائع اليهودية.

عرفت فلسطين شكلين من الملكية متناقضين ، أولهما الملكية الراسعة ، وثانيهما الملكية الصغيرة . ويتوزع الملكية الكبيرة الملاكون العقاريون الكبار ، والشركات الصهيونية والاوقاف والكنائس .

أ ــ كانت هنالك قلة من الملاكين العقاريين الكبار تملك اراضي واسعة جدا . «وحسب عملية مسح جرت في العقد الثاني من هذا القرن، كان ١٤٤ من اصحاب الملكيات الواسعة ، يملكون ٣٫١٣٠٫٠٠٠ دونم ، بمعدل ٢٢٫٠٠٠ دونم للعائلة الواحدة . وكان في قضاء بئر السبع وغزة اكثر من ٢٫٠٠٠٫٠٠٠ دونم في ايدي ٢٨ ملاكا ، وكان من بين هؤلاء ١١ ملاكا يملك ١٠٠٫٠٠٠ دونم كل منهم ، و٧ ملاك يملك كل منهم من ٣٠٫٠٠٠ الى ١٠٠٫٠٠٠ دونم . ويمكن معرفة عدد الملاك الكبار والمساحات التي يملكونها في الاقضية الاخرى من الجدول التالي :

القضاء	عدد الملاك	ما يملكون بالدونم
القدس والخليل	٢٦	٢٤٠٫٠٠٠
يافا	٤٥	١٦٢٫٠٠٠
نابلس وطولكرم	٥	١٢١٫٠٠٠
جنين	٦	١١٤٫٠٠٠
حيفا	١٥	١٤١٫٠٠٠
الناصرة	٨	١٢٣٫٠٠٠
عكا	٥	١٥٧٫٠٠٠
طبرية	٦	٧٣٫٠٠٠

وحسبنا أن نذكر ان ٢٥٠ ملاكا كانوا يملكون ٤٫١٤٣٠٠٠ دونم . وان ما يملكونه يعادل كل ما يملكه الفلاحون . ولقد كان هنالك ملاكون كبار يملكون قرية كاملة او عدة قرى . وتقدر أملاك عائلة عبد الهادي في منطقتي نابلس وجنين بحوالي ٦٠٫٠٠٠ دونم ، وعائلة الحسيني بحوالي ٥٠٫٠٠٠ ، وعائلة التاجي في الرملة بحوالي ٥٠٫٠٠٠ كلها مزارع حمضيات ، وعائلة الشوا في غزة بحوالي ١٠٠٫٠٠٠ دونم ، وربما اكثر . وهنالك عائلات أخرى ذات أملاك واسعة ، كعائلة الغصين وأبو خضرا والفاهوم والطبري وغيرها . ومن الجدير بالذكر ان كل هذه العائلات برزت في ميدان النشاط السياسي .

ب ــ **المؤسسات الصهيونية** : ــ قامت المؤسسات الصهيونية بشراء اراض واسعة . وقد كانت هذه المؤسسات عماد الاستعمار الصهيوني .

جـ ــ **الاوقاف** : ــ ليس هناك احصاءات دقيقة عن أملاك الاوقاف . وقد قدرها سمبسون بمائة الف دونم . وهنالك اكثر من مائة قرية عربية تدفع العشر للوقف ، بينما هنالك قرى تدفع بعض أعشارها . وكانت المبالغ المتأتية من

الاعشار المخصصة للاوقاف ثلاثين الف جنيه فلسطيني سنة ١٩٣٠ . من اكبر الاوقاف وقف كشك السلطان ، اوقفته ام السلطان سليمان سنة ١٥٤٧ ، ووقف سيدنا ابراهيم الخليل واوقاف النبي روبين ، وتبلغ ٣٢ر٠٠٠ دونم ، واوقاف سيدنا علي بن عليم وتبلغ اكثر من ٢٨ر٠٠٠ دونم .

د ـ **املاك الكنائس المسيحية** : ـ اخذت الكنائس تتوسع منذ العقد الرابع في القرن الماضي ، وكان التنافس الروسي الفرنسي الانجليزي من عوامل هذا التوسع . الا ان الكنيسة الارثوذكسية ظلت الاولى من حيث سعة املاكها ، لوجود املاك لها منذ القديم ، ولكثرة ما قدم لها الروس من الدعم المادي .

كان للكنيسة الارثوذكسية ٦٣١ عقارا في عهد الادارة العسكرية البريطانية ، مختلفة الاحجام ، معظمها داخل سور القدس ، ومنها محلات تجارية وفنادق وما شابه ، ولها اراض واسعة ثمينة في جوار المدينة ، واملاك في يافا وفي مراكز مدن اخرى ، ولها اراض زراعية أخصبها في البريج . وقد بلغت ايجارات بناياتها ١٥ر٨٢٧ جنيه في السنة .

وكان مقابل ذلك ٢٩ بالمائة من الفلاحين العرب لا يملكون ارضا ، بينما كان ٧٧ بالمائة من الفلاحين في منطقة القدس و٦٣ بالمائة في منطقة نابلس سنة ١٩٣١ يملكون أقل من ٥٠ دونم للعائلة .

وهنالك قرى ، قريبة من المدن او بعيدة عنها ، تتدنى فيها نسبة الملكية تدنيا كبيرا كما يظهر في الجدول التالي :

	اسم القرية	عدد السكان	الدونمات	المعدل
القدس	بيت صفافا	١٤١٠	٢٩٢٣	٢ر١
	المالحة	١٩٤٠	٥٩٠٦	٣
	لفتا	٢٥٥٠	٧٩٨٧	٣ر١
	عين كارم	٣١٨٠	١٣٦٦٧	٤ر٣
يافا	سلمة	٦٧٣٠	٥٨٩٧	٠ر٩
	السافرية	٣٠٧٠	١١١٢٠	٣ر٦
	اليهودية	٥٦٥٠	١٩٤٠٥	٣ر٤
	يازور	٤٠٣٠	١٠٢٧٩	٢ر٦
	جماسين الشرقي	٧٣٠	٣٠٤	٠ر٤
	جماسين الغربي	١٠٨٠	٦٥٠	٠ر٦

القدس	بيت ساحور	٢٧٧٠	٧٠٨٤	٢ر٦
رام الله	قوله	١٠٠٠	٤٠٧٦	٤
	نزله	١٣٣٠	٤٥١٠	٣ر٤
غزة	قديس	٥٤٠	٤٥٩٣٠	٨ر٥
	ام الفرج	٨٠٠	٨٢٥	١
عكا	الرويس	٢٣٠	١١٦٣	٣ر٥
	كفرياسيف	١٤٠٠	٦٧٥٥	٤ر٨
	جاهولا	٤٢٠	٣٢٨٦	٧ر٨
صفد	الصالحية	١٥٢٠	٤٨١٨	٣ر٢

وكان سكان هذه القرى وأمثالها يفيضون على المدن ، مكونين حشد العمال غير المهرة والعاطلين وسكان اكواخ التنك ؛ او يعملون في الزراعة أجراء ومرابعين في الارياف .

وكان اليهود يملكون قرابة ٢ بالمئة من اراضي فلسطين سنة ١٩١٨ ، فأصبحوا يملكون ٦٧ر٥ بالمئة سنة ١٩٤٨ . وتنبع أهمية هذه النسبة الضئيلة كليا ، من كون اغلب الاراضي التي حصل عليها اليهود من أجود أراضي فلسطين .

من اين اشترى اليهود هذه الاراضي ؟

يقول أ. جرنوت في كتابه «نظام الاراضي في فلسطين» ، «ان ما لا يقل عن ٩٠ر٦ بالمئة كانت اراضي يملكها سابقا ملاكون كبار ، بينما لم يزد ما باعه الفلاحون عن ٤ر٩ بالمئة» (ص ٢٧٧) .

لقد كان الفلاح العربي في فلسطين واقعا تحت ضغط ثلاثة كوابيس :

الاول : الاحتلال البريطاني بقسوته المعنوية والمادية .

الثاني : الغزوة الصهيونية ، بكل معانيها ، من حرمانه من الارض الى اغتصاب وطنه .

الثالث : استغلال الملاكين والتجار والمرابين العرب واليهود .

ج ـ التعليم

كانت فلسطين ـ كغيرها من البلدان التابعة للامبراطورية العثمانية ـ متخلفة في ميدان التعليم .

وقد خصصت الادارة العسكرية مبلغ ٥٣٠٠٠ جنيه للتعليم سنة ١٩١٩ ، ورفعت الادارة المدنية المبلغ الى ٧٨٠٠٠ سنة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١ .

وفي سنة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥ ، كانت المخصصات التي انفقت على العـــرب

للمعارف ١٨٣٫٧٢٩ ، ذهب منها للادارة ٢٢٫٤٩٠ ، اي بنسبة ١٢٫٣ بالمئة .

وقد بلغت ميزانية المعارف سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ ٤٧٠٫٠٠٠ الف .

وحين جاءت اللجنة الملكية الى فلسطين سنة ١٩٣٧ ، تقدم الدكتور خليل طوطح بشهادته عن وضع التعليم في فلسطين . ومما جاء فيها :

— «المعارف بين العرب سلبية ، ولا غاية معينة لها ، بما يتعلق بالثقافة العربية ولا في العرب» .

— «ان نسبة الأمية بين المسلمين ٨٩ بالمئة ، وبين المسيحيين ٥٢ بالمئة وبين المجموع ٨٥ بالمئة» .

— «عدد بنات القرى اللواتي في سن التعليم ٣٩٫٢٠٠ ، منهن في المدارس ١١٤٥ فقط ، اي بنسبة ٨ — ٢» .

— «يوجد في البلاد ٨٠٠ قرية عربية ، فيها ١٥ مدرسة للبنات و٢٦٩ للصبيان فقط» .

— «١٥ قروية وصلت الى الصف السابع ابتدائي ، ولا توجد ولا قروية واحدة في المدارس الثانوية» .

— «لا توجد مدارس ثانوية في القرى العربية ، بينما توجد ٣٧ مدرسة ثانوية في القرى اليهودية» .

— «عدد العرب في سن التعليم ٢٧٣٫٥٦٥ ، ولكن عدد الملتحقين بالمدارس الحكومية وغير الحكومية ٦٤٫٠٦٩ فقط . وهكذا تكون نسبة غير الملتحقين ٧٣ بالمئة فقط » .

— «قبلت سنة ١٩٣٥ نسبة ٥٩ بالمئة من طلبات الالتحاق فقط» .

وكان اهل القرى العربية ، يقومون ببناء المدارس وتجهيزها منذ سنة ١٩٢٠ ، على ان تقوم السلطة بتقديم المعلمين .

وقد ظلت أرياف فلسطين بلا مدارس ثانوية . اما في المدن فقد كانت هناك مدرستان حكوميتان للذكور ، وثالثة للاناث ، ولكنها ثانوية غير كاملة . وكان هنالك دار المعلمين الريفية ، وكلية تدريب المعلمات ، وهما ثانويتان تامتان . وكانت في يافا مدرسة ثانوية متوسطة مع سنتين اضافيتين تجارة . ولم تفتتح الكلية العربية الا سنة ١٩٣٥ ، ولم يتم بناؤها حتى سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ . وكان طلابها يختارون من المتفوقين . ولم يزد عدد طلابها سنة ١٩٤٣ — ١٩٤٤ عن ٩٣ طالبا .

لقد كان عدد الطلاب الثانويين سنة ٤٣ — ٤٤ ، ٩٥٣ طالبا ، منهم ١٩٠ طالبة . ويشمل هذا الرقم تلاميذ كل الصفوف الثانوية .

انما استهدفت سياسة الانتداب ، في ميدان التعليم ، ابقاء اغلبية الشعب جاهلة ، لا يتجاوز تعليمها الابتدائي . ولكنها في الوقت ذاته عملت على تخريج عدد محدود من الموظفين ، ذوي الكفاءة المحدودة ، والمعلمين والمعلمات .

د ـ الهجرة الصهيونية والاوضاع المعيشية

كان من نتائج الهجرة الصهيونية ، واستيلاء الصهيونيين على نسبة من أجود الاراضي في فلسطين ما يلي :

اولا : لقد حرم الفلاحون العرب من استغلال هذه الاراضي ، مما دفع قسما كبيرا من السكان الى ان يعملوا مزارعين في بيارات العرب واليهود ، او مستخدمين في المدن ، وخاصة في اعمال البناء ، وفي معسكرات الجيش اثناء الحرب .

ثانيا : ارتفعت تكاليف المعيشة ارتفاعا فاحشا ؛ وتدنى مستوى المعيشة لدى الفلاحين والعمال .

ثالثا : ازدادت ثروة العائلات العربية الكبيرة المالكة ، والمشتغلة في التجارة، وذلك بسبب ارتفاع اسعار الاراضي ، وزيادة ايجار العقارات ، وتحسن أوضاع التجارة . وكان من اسباب غنى كثير من هذه العائلات بيع الاراضي للصهيونيين والسمسرة لهم .

رابعا : ادت الهجرة الصهيونية وقيام المستعمرات الى تنافس غير متكافىء ، بين العرب واليهود . وكان اليهود يملكون المال والخبرة والتنظيم . وقد هاجر الى فلسطين «عدد كبير من التجار وارباب المهن الحرة ، حتى ان مورد الارتزاق من بعض المهن ، ومستوى معيشة ممتهنيها من ابناء البلاد اصبح مهددا» .

ففي الصناعة مثلا (تشمل المنتوجات والاخشاب والمعادن والمواد الغذائية والملابس وأدوات الزينة والبناء واعمال صناعية اخرى) ، كان عدد المشتغلين سنة ١٩٣١ من العرب ٢٤٫٩٢٩ ، بينما كان عدد اليهود ١٩٫٢٣٥ ، في وقت كان عدد اليهود فيه لا يبلغ ٢٥ بالمئة من عدد السكان . وبينما كان عدد المعتمدين على الصناعة من العرب ٩٠٫٥٩١ ، كان عدد المعتمدين من اليهود ٥٠٫٤٤١ .

وفي التجارة ، كان يعيش من الاعمال التجارية ٢٠٫١٣ بالمئة من العرب ، بينهم ١٨٫٨ بالمئة من المسلمين سنة ١٩٣١ ، بينما كان يعيش من اليهود ١٦٫٤٢ بالمئة . وكانت نسبة التجار اليهود ٣٦٫٨ بالمئة من عدد التجار في فلسطين ، عندما كانت نسبة اليهود الى عدد السكان ١٨٫٠١ بالمئة .

هـ ـ الطبقة العاملة

كان عدد الطبقة العاملة ضئيلا قبل الاحتلال ، ولعل ما ذكر عن الصناعة ـ فيما سبق ـ يعطي صورة عنه . الا ان عدد العمال اخذ يزداد بعد الاحتلال البريطاني زيادة مضطردة ، نتيجة التطور الاقتصادي والعمراني ، وبسبب وجود معسكرات للجيش المحتل . ويبين الجدول التالي تطور عدد العمال خلال عشر سنوات :

السنة	العدد
١٩٢٥	٥٠٠٠
١٩٢٩	١١٠٠٠
١٩٣٤	٢٩٠٠٠
١٩٣٥	٣٣٠٠٠

وبلغ عدد العمال العرب ، المنتمين والمؤازرين لجمعية العمال العربية وحدها سنة ١٩٤٦ حوالي خمسة واربعين الفا .

كان اكثر العمال العرب في فلسطين من اصول فلاحية ، وكانوا يعيشون ظروف بؤس وفقر واضطهاد . فلقد كانت ساعات عملهم تتراوح بين تسع ساعات وست عشرة ساعة يوميا ، وكانت أجورهم متدنية . ويبين الجدول التالي اجور العمال في يافا سنة ١٩٣٦ :

احصاء لأجور الف عامل في يافا في شهر تشرين الثاني ١٩٣٦

٧٥٠ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	٢ر٧٥٠
٢٤٥ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	٤ر٢٥٠
١٢٠ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	٦ر٠٠٠
٤٥ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	١٠ر٠٠٠
١٥ عامل ، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	١٢ر٠٠٠
٥ (فنيون)، دخل العامل الشهري ، يقل عن ،	١٥ر٠٠٠

وكان عمال البحر الذين يتقاضون حصة من دخل «الماعونة» ، يحصلون على ١٨ر٨ جـ كل شهر ، والذين يحصلون على نصف حصة يتقاضون نصف هذا المبلغ . هذا في اشهر الموسم ، اما في الاشهر الاخرى فينيخفض الدخل ٣٠ بالمئة او ٤٠ بالمئة . وكانت ساعات العمل تبلغ ست عشرة ساعة .

وكان عمال التنظيفات في البلدية ، وهي مؤسسة شبه رسمية ، يتقاضون اجورا يومية تتراوح بين ٦٠ و٩٠ مليما . اما العمال في الدوائر الحكومية ، ولا سيما دائرة الاشغال ، فأجورهم تتراوح بين ٧٠ و١٣٠ مليما في اليوم .

وكانت أجرة المراة العاملة تتراوح بين جنيه وجنيهين في الشهر .

وقد بلغت نسبة الأمية بين العمال ٩٣ بالمئة ، وكان ١٤ بالمئة منهم يستطيعون توقيع اسمائهم .

كان القسم الاعظم من هؤلاء العمال يسكن اكواخا من الخشب والتنك تتراوح اجرتها بين ٣ ــ ٥ جنيهات سنويا ، بينما تسكن الفئة الاحسن حالا في أكواخ

حجرية ، في أطراف المدينة ، اجرتها السنوية لا تزيد عن ١٨ جنيها .

كان ٩٨ بالمئة من العمال يعيش دون الوسط كثيرا ، ذلك ان العائلة المتوسطة تحتاج الى ١١ر٥ جنيها ي الشهر ، وهذا المبلغ يزيد عن دخل اكثر العائـــلات العاملــة .

هذا في يافا ، وما ينطبق على يافا ، يمكن ان يعطي صورة عن حالة العمال في مدن فلسطين .

ويقدر النقابي جورج منصور ــ الذي استقينا هذه المعلومات من شهادتــه امام اللجنة الملكية سنة ١٩٣٦ ــ عدد العاطلين بحوالي ٧٥ بالمئة من اليد العاملة في فلسطين .

ولقد كانت الصناعات في الثلاثينات تتدهور ، وكانت الاجور تجنح نحـــو الهبوط . ولم يكن للعمال اي لون من الضمان الاجتماعي او الصحي . وبلغ عدد العاطلين بعد الحرب ثلاثين الف عامل ؛ كما جاء في شهادة سامي طه ، رئيس جمعية العمال العربية .

وكان يزيد من سوء اوضاع العمال العرب ، منافسة العمال اليهود العددية والفنية والتنظيمية .

ويبين الجدول التالي الفروق بين أجور العمال العرب واليهود في صناعات مختارة سنة ١٩٣٧ .

الصناعة	عرب	يهود	نسبة الزيادة المئوية في الاجور
عمال الموبيليا	١٥٠ — ٤٠٠	٣٠٠ — ٦٠٠	٦٣ر٦
العمال الماهرون في صناعة الادوات المعدنية بعض المهارة	١٥٠ — ٢٠٠	٢٠٠ — ٤٠٠	٧١ر٤
منضد حروف باليـــد	١٥٠ — ٣٠٠	٣٥٠ — ٤٨٠	٨٤ر٥
عمال متممون ومرممون (نساء)	٥٠ —	٣٠٠ — ٤٥٠	٤٣٣ر٣
العمال في فرز التبغ :			
رجال	٧٠ — ١٠٥	— —	—
نساء	٣٥ — ٧٥	١٦٠ — ١٩٠	٢٣٣ر٣
العمال في لفائف التبغ :			
رجال	٦٥ — ١٥٠	—	—

الصناعة	عرب	يهود	نسبة الزيادة المئوية في الاجور
نساء	٨٠ — ١٥٠	١٧٠ — ٢٣٠	٢٤٧ر٨
عمال الصابون ومعاصر الزيت	٢٥٠ — ٥٥٠	٣٥٠ — ٤٨٠	٣ر٨
عمال البلاط	١٥٠ — ٤٠٠	٢٥٠ — ٤٥٠	٢٧ر٣
المعدل			١٤٥ر٦

و — النشاط الاقتصادي

لما كان الصهيونيون قد بدأوا نشاطا واسعا للسيطرة على الارض والمال والصناعة والزراعة ، فقد اتجهت الحركة الوطنية الى منازلة الحركة الصهيونية، ولما كانت الصهيونية تريد الارض فقد قررت الحركة الوطنية مقاومة بيع الاراضي. وكان كل مؤتمر ينعقد ، او كل احتجاج يرسل لا بد ان يتضمن بندا واضحا بإيقاف بيع الاراضي . ذلك ان الذي يسيطر على الارض يسيطر على الاقتصاد .

وإزاء السياسة التي كان ينتهجها البريطانيون والصهيونيون لتدمير الاقتصاد الوطني ، ولإبقاء الشعب متخلفا ، ولضمان السيطرة للمشاريع الصهيونية ، كان لا بد من ان يفكر الوطنيون ، وعلى رأسهم قيادتهم الثرية ، بوسائل تجعلهم قادرين على المزاحمة .

وكان هذا من الاسباب التي أدت الى عقد مؤتمر اقتصادي في القدس سنة ١٩٢٣ . ولقد قرر المؤتمر :

١ — السعي لالغاء ضريبة العشر وضمائم الويركو ورسوم الافراز . ٢ — تشجيع غرس الاشجار . ٣ — تأسيس مدرسة زراعية . ٤ — اعادة المصرف الزراعي . ٥ — تخفيض رسوم التبغ البلدي وتزييد رسوم التبغ الاجنبي. ٦ — تحسين الطرق . ٧ — منع بيع الاراضي اذا كان المالك لا يملك اكثر من مئتي دونم . ٨ — زيادة ضريبة المشروبات الكحولية . ٩ — تحديد المهور . ١٠ — تخفيض أجور السكك الحديدية . ١١ — استنكار آفة القمار المنتشرة في البلاد . ١٢ — مقاطعة مشروع روتمبرغ . ١٣ — تشجيع تعليم فن الخياطة في مدارس الاناث .

ان هذه القرارات العامة ، هي دفاع عن الارض ، ومحاولة لتحسين الزراعة، والتخفيف عن كاهل المزارعين ، ولكنها في الوقت ذاته تحمل بذور تطور رأسمالي : تحسين الطرق ، تخفيض أجور السكك الحديدية ، مقاطعة مشروع روتمبرغ ، تخفيض رسوم التبغ البلدي وتزييد رسوم التبغ الاجنبي الخ .. واذا

كانت هذه المقررات تضمن المصلحة الوطنية عموما أمام غزو اجنبي ، فان فيها روح طبقة تريد تسهيلات ، وتسعى لمواجهة المنافسة الاجنبية .

ولقد ظل خط الحركة الوطنية واضحا : وكانت تحتج او تشن حملات ضد اعطاء الامتيازات لصهيونيين ، كما حصل في قضية مشروع روتمبرغ وامتياز البحر الميت .

وازداد هذا النشاط حدة وفعالية في أواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات.

ففي ايار من سنة ١٩٣٠ أنشيء البنك العربي ، وقبل أقل من عام أنشيء صندوق الامة . وبينما كان البنك العربي مشروعا خاصا ، كان صندوق الامة مشروع الحركة الوطنية لمواجهة قضية بيوع الاراضي . وقد لاقت تجربة صندوق الامة استحسانا وحققت نجاحا ، حتى ان اللجنة التنفيذية العربية أصدرت بيانا بتاريخ ٢٥ـ٥ـ١٩٣١ جاء فيه :

«يحق لنا اليوم ، وقد انقضى الشهر الثالث من البدء في تنفيذ مشروع صندوق الامة ، ان نقول ان هذه الحركة المباركة قد صادفت رواجا في هذه البلاد وارتياحا من كل من اشرب قلبه بحبها من ابنائها في المهاجر وابناء اخواتها العربيات في سائر البلدان العربية» .

وانشيء سنة ١٩٣٥ البنك الزراعي العربي والبنك الصناعي العربي .

ويقول عيسى السفري : «كان للمقاطعة التي قام بها العرب ضد اليهود بعد اضطرابات سنة ١٩٢٠ أثرا بارزا في تشكيلاتهم الاقتصادية . اذ قد دفعتهم تلك المقاطعة الى الاعتماد على انفسهم والاستغناء عن كثير مما كانوا يستهلكونه من البضائع والمصنوعات اليهودية ، وقد أدى ذلك الى خلق بعض الصناعات والتجارات والشركات المختلفة التي لم تكن موجودة قبل هذا التاريخ» * .

ولقد كان هذا الخط الاقتصادي اكثر ما يكون وضوحا في مقررات لجنة تشجيع الصناعات الوطنية . اهم هذه المقررات :

«١ ـ تشجيع المصنوعات والمؤسسات العربية الوطنية الحقيقية .

٢ ـ مقاطعة المصنوعات والمحصولات والمؤسسات والمتاجر الصهيونية عامة والعمال الصهيونيين .

٣ ـ الاستغناء عن البضائع الاجنبية والاستعاضة عنها بقدر ما هو موجود من البضائع الوطنية» .

وقد طلب من رئيس اللجنة التنفيذية آنذاك تبليغ المقررات الى جميع «الجمعيات والنوادي والمؤسسات العربية الوطنية» .

ومن الجدير بالذكر ان هذا الخط استمر حتى النكبة ، وان الحركة الوطنية كانت معنية بالنشاط الاقتصادي عناية كبيرة حتى ان تقرير اللجنة القومية سنة

---

* السفري : عيسى : فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية ، (٢٠١ ـ ٢٠٥) .

١٩٣٨ يقول : «والحق ان المسائل الاقتصادية مرتبطة ارتباطا كليا في الشؤون السياسية ، ذلك لانه لا توجد مسائل اقتصادية قائمة بذاتها ، مستقلة عن المسائل الاجتماعية والسياسية الاخرى» * .

خلاصة

كان التناقض بين العرب ، ملاكا وتجارا وفلاحين وعمالا ، والمستعمرين ، بريطانيين وصهيونيين ، هو التناقض الرئيسي الاول .

وكان هذا التناقض يمثل :

اولا : اضطهادا قوميا ، وهو في هذا مثل كل استعمار ، تحتل فيه امة اراضي أمة اخرى احتلالا عسكريا .

ثانيا : استعمارا اسكانيا . وهنا كان الوضع في فلسطين يختلف عن اي وضع في العالم . ففي الجزائر مثلا ، كانت السلطة المحتلة واكثر «المعمرين» من قومية واحدة ، ويمثلون طبقة مستغلة في بلد معين ؛ هو فرنسا . اما في فلسطين ، فقد كانت السلطة انجليزية ، الا ان المعمرين كانوا يهود ، لا يبحثون عن منافع اقتصادية ، بل يعملون من اجل اهداف اقتصادية ـ سياسية، ولا يمثلون طبقة حاكمة في بلد معين ، بل يمثلون الصهيونية العالمية ، هذه الحركة القومية العنصرية التي تدعمها أموال الراسمالية اليهودية في العالم . وكانت الصهيونية العالمية ، هذه الحركة العنصرية ، تعمل لتحقيق اهداف استراتيجية هامة للامبريالية العالمية .

وكانت الطبقات المستغِلة ، ممثلة في عائلات فلسطين الكبرى ، لا تستغل العمال والفلاحين فحسب ، بل تعمل جلادة لحساب المستغِل العثماني الاكبر ، ايام الدولة العثمانية .

وعند فتح الانجليز فلسطين ، هيأت هذه الطبقات نفسها لخدمتهم .

ومع ان هذه الطبقات ، لم تستطع ان تحقق انتصارات سياسية ، فقد استطاعت ان تحقق انتصارات «اقتصادية» ، عن طريق ارتفاع أثمان املاكها ، وتحسن اوضاع تجارتها . وكان من نتيجة ذلك انها استطاعت ان تزيد من سعة أملاكها ، وأن تتوسع في ملكيتها العقارية ، وأن تكدس الثروات الطائلة .

وبينما كان الفلاحون والعمال يُسحقون ، ويصبحون بلا ارض ولا عمل ،

---

* ـ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ، ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) . بيروت ١٩٦٨ ، الصفحات ٦٧ ، ١٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، ٣٠١ ، ٦٢٦ .

كانت هذه الطبقة تزداد غنى وثراء وجاها .

ولهذا ، فقد كانت نظريا ضد الانجليز ، وضد الصهيونيين ، ولكنها كانت عمليا ، تدعو للتفاهم مع الانجليز ، وتعمل له ، وتبشر بالاعتدال في معالجة المسألة الصهيونية .

ان وضعها الطبقي هذا ، هو الذي يفسر استعدادها للمساومة ، وترددها، وتخاذلها وهروبها ، وأشكال خيانتها الاخرى التي سنراها واضحة على صفحات هذا الكتاب .

وكان التناقض الاول لخطورته وحضوره وحدته ، يجعل التناقض الثاني ، وهو رئيسي بطبيعته ، ثانويا وغير وارد . لقد كان احساس الفلاحين والعمال العرب ، بأن الاستعمار والصهيونية يستهدفان انشاء دولة صهيونية في ارضهم، وإحلال مهاجرين يهود في بيوتهم ومزارعهم ، يجعلهم لا يفكرون بعدوهم الطبقي المستغل : الملاك الكبار والتجار والمرابين . ولهـــذا فقد كان شعار الفلاحين والعمال والبرجوازية الصغيرة هو : الوحدة الوطنية .

وكان الفلاحون والعمال وغيرهم من الكادحين ، يعتبرون ان المسألة مسألة وطن ، وان القضية قضية وطن ، وعليه فهم يقبلون بالقيادة السياسية للطبقة المالكة الثرية التي تنهبهم وتستغلهم ، ويعمل القسم الاكبر منها لخدمة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية .

وكانت الطبقة المالكة الثرية تستفيد من هذا الوضع ، فتطرح الشعار ذاته ، وان كانت عمليا تتهافت على التعاون مع الانتـــداب ، وتعمـــل في السمسرة للصهيونيين ، وتتخاصم فيما بينها ، على مصالح ومنافع ذاتية ، تتداخل بالقضية الوطنية احيانا .

ومما ساعد الطبقة المالكة الثرية العربية على النجاة من الاصطدام مع الفلاحين والعمال والكادحين العرب في فلسطين ، ان الصهيونيين لم يكونوا عدوا غازيا فحسب ، فلقد كانوا يمثلون عدوا طبقيا ايضا . فمنذ البدء كوّن «اليهـــود» مجتمعا متميزا متقدما . وكان هذا المجتمع ــ ضمن اطار فلسطين ــ يمثـــل اوروبا المتقدمة ، بينما كان العرب يمثلون آسيا المتخلفة . «فاليهود» هم رجال التجارة والصناعةوالمال ــ كما بيتنا ــ والعرب هم أهل الفلاحة والاعمال اليدوية. ولقد كان دخل العامل اليهودي ضعف دخل العامل العربي ، حتى عندما يعملان في دائرة حكومية واحدة . وكان دخل الفلاح اليهودي أضعاف دخل الفـــلاح العربـــي .

وكان العامل اليهودي منافسا للعامل العربي ، وهو يملك خبرة لا يملكهـــا العربي في اكثر الاحيان ؛ كما انه منظم في نقابة ، تدافع عنه وتصون حقوقه . ولم تكن النقابات العربية ، حتى في اشد ايامها قوة ، بقادرة على بلوغ شيء يسير مما بلغه اتحاد العمال اليهود (الهستدروت) .

وكان الفلاح اليهودي منافسا للفلاح العربي ايضا . فلقـــد هيّء الاول لاستعمال الاساليب العلمية في الزراعة . ونتج عن ذلك ان دونم الارض المزروع

قمحا عند الصهيونيين كان يعطي محصولا زنته ١١٠ كيلوغرام، والمزروع عنبا يعطي ما زنته ٤٥٠ كيلوغراما ، بينما يعطي دونم الارض العربي ٤٨ كيلوغراما من القمح ، و١٧٥ كيلوغراما من العنب . وكانت البقرة عند اليهود تعطي سنويا قرابة ٣٥٠٠ لتر من الحليب ، وعند العرب ٥٠٠ لترا ، والدجاجة ١٥٠ بيضة عند اليهود و٤٠ عند العرب .

كان هناك مجتمعان اذن ... وكان التناقض بينهما رئيسيا وحادا وحاضرا.

كان هذا التناقض قوميا طبقيا ، عنصريا إباديا ... ولد ناضجا ، ولذلك فان مجابهته واستئصاله لم يكونا بحاجة لنضج قوى معينة في المجتمع العربي . وقد ادرك الفلاحون والعمال طبيعة هذا التناقض الانفجـاري ، اكثر مما ادركت الطبقة المالكة الثرية . وبينما عرف الاولون ان مصلحتهم الحقيقية تفرض عليهم خوض معركة حاسمة مع الاستعمار والحركة الصهيونية ، فان الآخرين انشغلوا بالمصالح المباشرة عن المصلحة الحقيقية ، وكانت النتيجة انهم خسروا كل شيء.

ولقد تأثر الصراع بين العرب من جهة ، والانجليز والحركة الصهيونية من جهة ثانية بعوامل أخرى أهمها :

أ ــ التركيب شبه العشائري للمجتمع .

ب ــ سيادة الثقافة الاسلامية .

بالنسبة للعامل الاول ، فقد كانت فلسطين ، على الرغم من اكثرية سكانها من الحضر والفلاحين ، تعيش حياة شبه عشائرية في ارتباطاتها ومفاهيمها . ولقد كانت القرى تنقسم الى عشائر او «حمائل» متمايزة ، متعادية او متحالفة، يرئسها «شيوخ» محترمون ، وتسود فيها كثيرا من الاعراف والمفاهيم والتقاليد البدويــة .

ولعل كتاب السيدة فن «فلاحو فلسطين» يعطي صورة حقيقية وحية عن الوضع في فلسطين في نهاية القرن التاسع عشر .

ولم تتغير الصورة بعد الاحتلال البريطاني الا قليلا ، فلقد بقيت المفاهيـم البدوية سائدة في الارياف ، وان كانت «الحروب» العشائرية قد تحولت الـى اشتباكات محدودة ، ولكنها متكررة . ولقد استوعب الصراع بين جماهير الشعب والاستعمار والصهيونية كثيرا من طاقات هذه القوى ، ومع هذا ، فان اثر هذه الصراعات العشائرية بدا واضحا في الاتجاهات الوطنية لبعـض «العائلات ــ العشائرية» . كانت «العائلة ــ العشيرة» ، تحدد اتجاهها في بعض الاحيان ، لا حسب ما تقتضي مصلحة الوطن ، بل على ضوء الموقف الذي يختاره خصمها العشائري ... فاذا اختار اتجاها اختارت الاتجاه المعاكس .. وهكذا . ولقد تداخلت الصراعات العشائرية مع الصراع الطبقي احيانا . ولعل خير مثل على هذا الصراع «المزمن» بين البراغثة والفلاحين في منطقة دير غسانة ــ بيت ريما . فالبراغثة هم بقايا عائلة اقطاعية كانت خلافاتها مع الفلاحين لا تزال قائمـة استمرارا للماضي بالطبع . وما زال هذا الخلاف حتى اليوم يسمى باسم الفئتين المشتركتين فيه : البراغثة والفلاحين . وقد وقف «الفلاحون» مع الحركـة

الوطنية خلال عهد الانتداب ، بينما وقف قسم من البراغثة مع عملاء السلطة والحركة الصهيونية .

وسنلمس اثر هذا التكوين شبه العشائري للمجتمع في موقف الفلاحين والعمال وسائر جماهير الشعب من القادة والقيادات ، ومن الانتفاضات والثورات ... الخ . فلقد غلبت العلاقة الشخصية ، على العلاقة التنظيمية ؛ وكانت الحركة الوطنية ، مدنية وعسكرية منقسمة الى ولاءات محلية ، وتجمعات محدودة .

ولم تكن مدن فلسطين تختلف عن اريافها جذريا ، لانها كانت في الغالب ، وفيما عدا قطاعات من الوافدين ، مكونة تكوينا عائليا ، وتمارس «العائلات» فيها نفوذا سياسيا واجتماعيا كبيرا .

ولم يكن العامل الثاني أقل أهمية . فقد اصبح الاسلام جزء من حياة العرب واكتسب رجل الدين مكانة هامة في المجتمع ، بسبب مركزه الديني ، وبسبب معرفته «العلمية» .

وكان من الاسباب التي زادت من أهمية رجال الدين الموقف الذي وقفه بعضهم ضد الاستعمار ؛ وفي العصر الحديث خاصة .

وكان وقوف بعض رجال الدين ضد الاستعمار ، وفي وضع الاسلام مقابل الاستعمار وثقافته ، ومطالبة الجماهير بالعودة الى مثله ، احياء للثقافة الاسلامية، وتأكيدا لاهمية الاسلام فكرا ودينا ودنيا .

وكان من نتيجة ذلك ان مارس رجال الدين نفوذا فعالا على الصراع في فلسطين ، حتى اندمجت القيادة السياسية بالقيادة الدينية منذ الايام الاولى للاحتلال البريطاني حتى النكبة . واتخذ «الكفاح» شكل «جهاد» دون ان يستطيع بلوغ المعنى المعاصر للمقاومة .

ومع هذا ، فقد كانت الثقافة الاسلامية موحّدة ومحرّضة ، وحافزة على العمل ، حين لم يكن هنالك غيرها زادا للجماهير .

الفصل الثاني

مرحلة المؤتمرات والانتفاضات

(١٩١٩ — ١٩٢٩)

لمحة : قبل الاحتلال البريطاني

بدات الصهيونية نشاطها في فلسطين ، منذ عشرينات القرن التاسع عشر ، ولكن رد الفعل العربي لم يبدأ الا في أواخر القرن . وكانت البرقية التي ارسلها عدد من زعماء القدس في الرابع والعشرين من حزيران سنة ١٨٩١ اول احتجاج رسمي مسجل . وقد طالبت البرقية الموجهة الى الصدر الاعظم ، باصدار فرمان بمنع اليهود من دخول فلسطين ، وشراء الاراضي فيها . استجابت السلطة في العاصمة العثمانية الى ما طلبه زعماء القدس ، ولكن تدخل بريطانيا أبطل مفعول قرار السلطة بوقف الهجرة . غير ان العرب واصلوا الاتصال بالمسؤولين ، واوصلوا الامر للسلطان الذي أصدر قرارا في السنة التالية ، لا يمنع اليهود من شراء ارض في السلطنة ، بل يمنع «الرعايا» ايضا من بيع الاراضي لليهود . وعلى الرغم من ذلك فقد استمر اليهود في الشراء ، بسبب التدخل البريطاني لمصلحتهم ، وبسبب فساد جهاز الدولة . وفي سنة ١٩٠١ صدر قرار آخر يمنع دخول اي يهودي اراضي السلطنة ، الا اذا كان سيغادرها خلال ثلاثة اشهر . الا ان هذا القرار لم ينفذ . وكان السبب في هذه المرة ايضا تدخل السفير البريطاني في العاصمة.

ومنذ بدأ التحضير للمؤتمر الصهيوني في بال سنة ١٨٩٧ ، بدأ شعور العرب يزداد حدة بخطورة الهجرة الصهيونية الى فلسطين . ففي سنة ١٨٩٧ ذاتها

تباحث متصرف القدس مع القنصل الالماني فيها حول الخطر الصهيوني وضرورة مجابهته . ولا بد من ان يكون موقف المتصرف تعبيرا عن مشاعر سكان القدس خاصة ، وفلسطين عامة . وتبلورت هذه المشاعر لتصبح «موقفا حازما ضد المشاريع الصهيونية والهجرة اليهودية ، وامكان قيام «اسرائيل» في بلادهم ...» على ما ذكر هنري جسب في احداث سنة ١٨٩٨ .

وصدرت سنة ١٩٠٨ جريدة الكرمل في حيفا ، لتجعل موضوعها فضح الحركة الصهيونية ، وكشف اخطار الهجرة وبيع الاراضي . ولكن الحملة التي بدأتها «الكرمل» ، امتدت واتسعت على صفحات صحف اخرى في فلسطين وخارجها .

وعندما اعلن الدستور سنة ١٩٠٨ ظن العرب انهم تحرروا ، وأصبحوا شركاء متساوين مع الاتراك . ولكن انتقال السلطة الى حزب الاتحاد والترقي ، وزوال سلطان عبد الحميد ، زاد من نفوذ الصهيونية في البلاد العثمانية . وبدأ اليهود ، من جديد ، يشترون الارض ، فقامت سنة ١٩١٠ حركة احتجاج واسعة في فلسطين ، بدأت من مدينة الناصرة التي احتجت احتجاجا جماعيا . وقد سبقت هذه الاحتجاجات تظاهرات شعبية سنة ١٩٠٨ ، استنكارا للسياسة الصهيونية في فلسطين . وتبع ذلك اعتداءات على املاك اليهود وأموالهم ، وخاصة في شمال فلسطين .

وأثار النواب العرب المسألة ، منذ سنة ١٩٠٩ ، في مجلس النواب العثماني . وكانت الصحف العربية تتحدث عن علاقات رجال حزب الاتحاد والترقي مع الصهيونيين . وكان رئيس الوزراء ووزير الداخلية من المتهمين بمناصرة الحركة الصهيونية . وقد اضطر النواب العرب رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، الى ان يعلنا بأنهما ضد الحركة الصهيونية سنة ١٩١١ .

ولقد انفضح في اوائل عام ١٩١١ امر الصفقة التي عقدها الياس سرسق ، مع الصهيونيين ، لبيع القسم الاكبر من اراضيه في مرج ابن عامر ، وهو من اخصب الاراضي في فلسطين ، فعمل ابناء فلسطين كل ما يستطيعون لالغاء الصفقة ، ولكنهم فشلوا .

اتخذ كفاح ابناء فلسطين ، ضد الحركة الصهيونية في هذه المرحلة اشكالا عدة : من ارسال برقيات الاحتجاج ، الى التظاهرات ، الى الحملات الصحفية، الى الضغط على رجال الدولة في الاستانة . وكان من نتيجة الاحساس بالخطر الصهيوني ان انشيء اول حزب في فلسطين ، وقد أسس في يافا ، وسمي الحزب الوطني .

ولقد ادى هذا كله ، وما رافقه من تردد المسؤولين الاتراك ، لطمع بعضهم في مساعدات مالية تقدمها الصهيونية ، الى ازدياد الاحساس بالخطر ، مما ادى الى قيام جمعيات لمحاربة الصهيونية ، ومواجهة اخطارها . وقد كان الناس يشترطون على مرشحيهم لمجلس النواب العثماني مقاومة الحركة الصهيونية ، مقابل التصويت لهم (١) .

كان كفاح عرب فلسطين عربيا منذ البدء . فلقد اشتركوا في المنظمات التي نشأت ، في العقدين الاول والثاني من القرن العشرين في دمشق والاستانة وبيروت والقاهرة . وكان منهم اعضاء في حزب العربية الفتاة ، وحزب العهد . وقد شارك نفر من متنوريهم في المؤتمر العربي الاول في باريس سنة ١٩١٣ مشاركة فعالة وايدوا الثورة العربية سنة ١٩١٦ ، وعملوا مع فيصل ، وكان منهم وزراء في حكومته . وقد برز منهم خلال هذه المرحلة عدد ليس بالقليل ، نذكر منهم عوني عبد الهادي ، ومعين الماضي ، ومحمد عزت دروزة وعبد اللطيف صلاح ورفيق التميمي واحمد حلمي عبد الباقي وسليم عبد الرحمن وجمال الحسيني ورشيد الحاج ابراهيم وصبحي الخضرا وغيرهم من ابناء العائلات المعروفة في فلسطين ، ممن تصدوا لقيادة النضال بعد الاحتلال البريطاني .

وكان من نتيجة موقف عرب فلسطين ، ان الحركة الصهيونية لم تستطع ان تتملك حتى سنة ١٩١٨ الا ٦٥٠ الف دونم ، اي ٥ر٢ بالمئة من الاراضي في فلسطين ، خلال سبعين سنة . ومن الجدير بالذكر ان اليهود اشتروا القسم الاكبر من هذه الارض من ملاكين كبار ، ليسوا من فلسطين في الغالب ، فالفلاحون في فلسطين متعلقون بأرضهم ، محبون لها ، وقد اصبحت المحافظة عليها جزءاً من تقاليدهم الاجتماعية . وتقول المسز فن في كتابها السالف الذكر في هذا الصدد : «انهم (اي الفلاحون) يتشبثون بالتلال والسهول حيث عاش آباؤهم وماتوا . وما من شيء غير يد الدولة القوية ، يمكن ان يحمل فلاحا على هجر قريته ، وهذا من اجل الخدمة الاجبارية فقط» (٢) .

بعد الاحتلال البريطاني

دخلت القوات الانجليزية فلسطين سنة ١٩١٧ ، وفي الثاني من تشرين الثاني ، في العام ذاته ، اعلن وعد بلفور . ولم يكن عرب فلسطين الذين شايع قسم كبير منهم الثورة العربية سنة ١٩١٦ ، ودعموها ، يعرفون ان الانجليز والافرنسيين قد اتفقوا على اقتسام سورية الكبرى بينهم . وعندما كشفت ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ وثائق الحلفاء السرية ، لم ينتشر خبرها ، ولم يعرف بها قادة الثورة العربية الا عن طريق الاتراك . وعندما استفسر الشريف حسين عن الموضوع اقنعه الانجليز بأن الاخبار ليست صحيحة .

وهكذا ، لم تتحرك فلسطين منذ الايام الاول لوصول اخبار المؤامرة ، لعدة اسباب ، اهمها ما احدثته الحرب من تخريب وجوع وطاعون ، ثم انتظار انتصار الثورة العربية الكبرى ، وتحقيق وعود الحلفاء للعرب . ولكن المؤامرة اخذت تتضح يوما بعد يوم . ففي التاسع من كانون الاول ، سنة ١٩١٧ ، اي السنة عينها التي دخلت فيها القوات البريطانية الى فلسطين ، زار وايزمن القدس ،

وخطب في جماعة من الزعماء العرب ، حشدهم له الحاكم العسكري الانجليزي في دار الحكومة ، مظهرا ارتياحه لفتح الباب امام اليهود للعودة الى وطنهم ، ومعلنا ان اليهود لا يضمرون الا الخير لسكان البلاد الآخرين . وقد استثير هؤلاء الزعماء فانسحبوا من الاجتماع . وكان الحدث منبها ونذيرا . وقد زار وايزمن فلسطين في ربيع ١٩١٨ ، على راس بعثة صهيونية ، فهيأت له الادارة العسكرية كل وسائل الراحة ، وأمنت له كل ما يحتاجه في حله وترحاله (٣) .

وعلى الرغم من ان فلسطين لم تتحرك خلال سنة ١٩١٧ وسنة ١٩١٨ ، فقد كانت عوامل الانفجار تتجمع . ومما يرويه وايزمن ان من يسميهم «المحرضين» العرب ، استغلوا مناسبة زيارة البعثة لفلسطين لينشروا دعايتهم في «ان الانجليز ارسلوا في طلب اليهود ليستولوا على البلاد» . ويقول تعليقا على مقابلته للجنرال النبي ، خلال زيارته هذه ، بأن النبي واجهه منذ اللحظة الاولى بالملاحظة التالية: «نعم ، ولكن لا يمكن بالطبع عمل شيء في الوقت الحاضر . علينا ان نكون حذرين جدا ، حتى لا نؤذي حساسية السكان» . ويدل هذا كم كان الجو في فلسطين متوترا . ويذكر وايزمن ايضا ان لجنة من المهندسين الزراعيين والمساحين اليهود زارت الحاكم العسكري ليافا ، بعد جولة في منطقة نابلس ، تحت اشراف الادارة الحكومية الرسمية ، لمعاينة بعض الاراضي الاميرية ، فقال لهم : «انهم اذا لم يغادروا حالا فسوف يعرضون انفسهم لخطر نصف الموت من السكان المستثارين» . وأنهى الحاكم العسكري كلامه قائلا : «ان على اللجنة ، اذا ارادت ان تجتاز الاراضي الاميرية ، ان تصطحب معها فرقة عسكرية» . هل كان الحاكم العسكري مازحا عندما حذّر اعضاء هذه اللجنة ؟ يقول وايزمن بأن الحاكم ربما كان يمزح ، ويضيف : «لكن اذا كان ما قاله نكتة ، فهي نكتة سيئة» . ولكن ما قاله ، في الحقيقة ، لم يكن نكتة . لقد كان تعبيرا عن واقع موجود . وهذا الواقع هو الذي جعل وايزمن يقول : «ان التطلع لعلاقات مقبلة بين العرب واليهود كان ، في مثل هذه الظروف ، غير ذي أمل» (٤) .

لم يكد عام ١٩١٩ يهل ، حتى عقدت الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية مؤتمرها الاول في القدس . ارسلت كل مدينة من مدن فلسطين ، وكل قضاء، مندوبين لتمثيلهما ، يكون احدهما مسيحيا حيث يكثر المسيحيون . وكان هؤلاء من العائلات المعروفة في فلسطين ، ومن «الوجاهات» . وكان الحضور ايضا وجوها وأعيانا وتجارا وملاكين كبارا ، او ممثلين لهذه الطبقة . وعندما عقد هذا المؤتمر كان مصير تركة «الرجل المريض» ما زال ، اسميا ، مطروحا على بساط البحث ، مع انه عمليا كان غير ذلك . فقد حسم الامر سرا بين الانجليز والفرنسيين ، كما ذكر سابقا . وكان قد اصبح واضحا للعيان ، ان الانجليز غير جادين في تنفيذ ما وعدوا الملك حسين به . وان ظل رجال الحركة العربية يطالبون بما وعدوا به . في مثل هذا الوضع اصدر المؤتمر ميثاقا قوميا ينص على ما يلي :

اولا ــ رفض وعد بلفور والهجرة الصهيونية والانتداب الانجليزي .

ثانيا ــ اعتبار فلسطين جزءاً من سورية ، وتسميتها سورية الجنوبية ، والمطالبة بوحدة سورية الكبرى .

ثالثاً ــ استقلال فلسطين التام ، ضمن الوحدة العربية .

وكان من جملة ما قرر المؤتمر ارسال وفد الى دمشق للاتصال بالحركة الوطنية هناك ، والعمل مع الحكومة العربية لتنفيذ الميثاق ؛ وارسال وفد آخر الى مؤتمر الصلح ، لتبليغ المؤتمر بالميثاق ، وللدفاع عن القضية ، وشرح موقف العرب لممثلي الحلفاء .

[وكان المؤتمر قد ارسل برقية احتجاج الى مؤتمر الصلح ، عند بدء اعماله . وتنص البرقية على ان «جميع سكان فلسطين المؤلفة من مناطق القدس ونابلس وعكا العربية ، من مسلمين ومسيحيين ، اجتمعوا واختاروا مندوبيهم الذين حضروا وعقدوا اجتماعا في القدس لبحث شكل الحكومة الملائم لبلادهم» وانهم قرروا : «بادىء ذي بدء ان يرفعوا الى مؤتمركم العالي احتجاجهم الشديد بسبب ما سمعوه من ان الصهيونيين نالوا وعدا بجعل بلدنا وطنا قوميا لهم ، وانهم ينوون الهجرة الى هذا البلد واستعماره» .

وعليه فاننا نحن المسلمين والمسيحيين المجتمعين بصفة مندوبين لامة عربية حية من الامم الضعيفة التي حررها الحلفاء جئنا بهذا رافضين رفضا باتا كل قرار يتخذ بهذا الصدد قبل اخذ راينا» .

وانا لنرفع الى المؤتمر بيانا مفصلا بالحيف الذي سيلحق بمصالح سكان هذا البلد ، من مسلمين ومسيحيين ، وهم يشكلون الاكثرية المطلقة ، من جراء هجرة الصهيونيين اليه واستعمارهم اياه وجعله وطنا قوميا لهم» .

فنرجو من مؤتمركم العالي عدم اتخاذ اي قرار يتعلق بهذا البلد الا بعد الوقوف على رغباتنا وامانينا التي سنعرضها» * .]

لقد كان الميثاق ، ممثلا لمصالح العرب ، ومعبرا عن التيار السياسي السائد آنذاك ، والقائل بنوع من الوحدة العربية ، تحت قيادة الشريف حسين ، ورفض الاستعمار الاجنبي والهجرة الصهيونية . وهذا هو اتجاه حزب العربية الفتاة او حزب الاستقلال ــ كما سمي بعد قيام الحكم العربي في دمشق ــ الذي كان له ممثلون نشيطون في فلسطين ، على اتصال دائم بالقيادة المركزية .

ولم يرق هذا الميثاق ــ بالطبع ــ للانجليز ، اذ انهم خافوا ان يؤثر في مستقبل فلسطين ، وبالتالي ان يفسد ما خططوه لها ؛ فعملوا جهدهم لالغاء الميثاق ، او تعديله بما يتفق مع سياستهم ، ولكنهم جوبهوا بالرفض . وعند

---

* ــ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية ، بيروت ١٩٦٨ ، ص (٣ ــ ٤) .

ذاك استعانوا بجبرائيل حداد باشا ، وهو مدير الامن العام في الحكومة العربية بالشام ، ليقوم باعتباره من رجال فيصل ، باقناع رجال المؤتمر . ولكنه فشل ايضا ، فلجأ الانجليز الى الحيلولة دون سفر الوفد المرسل الى الشام .

وفي هذه الاثناء ، وصلت اللجنة الامريكية ، المرسلة لاستقصاء آراء السكان في سورية الكبرى ، الى فلسطين ، في اواسط سنة ١٩١٩ . وكانت الاوساط الوطنية قد استعدت استعدادا حسنا لاستقبالها ، وتعريفها بحقيقة الاوضاع في البلاد . وقد اجمعت البلاد على ما ورد في الميثاق تقريبا . وحين سألت اللجنة عن الدولة التي ترغب البلاد في ان تكون منتدبة عليها ، أجاب ٨٥ بالمئة بأنهم يحيلون اللجنة على المؤتمر السوري الذي كان سيعقد بعد قليل في دمشق ، والذي سيحضره ممثلون عن فلسطين .

وانعقد المؤتمر السوري في حزيران من سنة ١٩١٩ . وكان يضم ممثلين عما يدعى اليوم سورية ولبنان وفلسطين . وقد انتخب مندوبو سورية انتخابا نيابيا، تحت اشراف الحكومة العربية ، ومن قِبَل المندوبين الثانويين في انتخابات المجلس النيابي العثماني الاخير . اما مندوبو لبنان وفلسطين ، فقد انتخبتهم النوادي والمنظمات والعائلات ، لان السلطات الانجليزية والافرنسية في البلدين لم تكن لتسمح باجراء انتخابات نيابية فيهما . وضم المؤتمر اكثر من ثمانين مندوبا ، كان بينهم اكثر من عشرين من فلسطين . وكان محمد عزة دروزة ، سكرتير المؤتمر الفلسطيني الاول ، سكرتير المؤتمر السوري الاول . وقد اتخذ المؤتمر قرارات مماثلة لقرارات المؤتمر الفلسطيني ، ولكنه اضاف :

اولا ــ الاحتجاج على المادة (٢٢) من ميثاق عصبة الامم لانها اعتبرت سورية بلادا تحتاج الى الانتداب .

ثانيا ــ الاستعانة بأمريكا التي لا مطامع استعمارية لها ، اذا كان لا بد من تطبيق المادة (٢٢) المذكورة ، عندما يكون هنالك حاجة لذلك . فاذا كان هنالك ما يحول دون امريكا وتحمل هذه المسؤولية ، فان المؤتمر يوصي بالاستعانة ببريطانيا ويرفض ان يكون مثل هذا الحق لفرنسا ، بسبب مطامعها الاستعمارية في سورية . ولم تكن الاستعانة في نظر المؤتمرين تعني تدخلا او وصاية او انتقاصا من الاستقلال .

ثالثا ــ ان يكون فيصل بن الحسين ملكا على سورية ، وأن تكون « سورية الطبيعية» مملكة نيابية دستورية ، تتمتع بنوع من «اللامركزية الواسعة» .

رابعا ــ ان يقوم حكم ملكي نيابي دستوري في العراق ، وأن يرتبط البلدان باتحاد اقتصادي وسياسي .

وقد ارسل المؤتمر وفدا لمقابلة لجنة كنج ــ كراين ، واطلاعها على رغبات اهالي البلاد ، وأملهم في «امريكا الحرة المجردة من المطامع الاستعمارية» كما يقول سكرتير المؤتمر محمد عزة دروزة . كما سلم الوفد الى اللجنة نسخة من قراراته (٥) .

وواضح ان قرارات المؤتمر كانت لمصلحة بريطانيا ، لان امريكا لم تكن مهيأة للاضطلاع بمسؤولية انتداب ، ولأن التنافس كان بين فرنسا وبريطانيا . وقد طرح بعض اعضاء حزب العربية الفتاة اسم امريكا ، لانهم كانوا قد اصبحوا حينذاك يشكون بنيات الحليفة بريطانيا . ولكن فيصل وآخرين من الفتاة وغيرها كانوا يرون ضرورة السير مع الانجليز . وقد انتصر هذا الاتجاه . لقد اختار المؤتمر السوري اذن الانجليز ضد الفرنسيين . ولم يكن الانجليز بأقل خطرا من الفرنسيين ، ولكن الارتباط بين الشريف حسين ومؤيديه والانجليز ، واندفاع الفرنسيين اندفاعا متهورا للاستيلاء على لبنان وسورية ، وشعور رجال الحركة العربية ، بأنهم يحتاجون الىقوة كبرى تدعمهم، رجح كفة الانجليز على الفرنسيين، وجعل ايام فيصل في الشام معدودة... هل كان هنالك خيار آخر؟ لقد كان ... ولكنه خيار صعب ... انهاعلان رفض الانجليز والفرنسيين وبدء القتال؛ وهو ما لم يكن فيصل وأنصاره مستعدين له ، مع ان الشيخ صالح العلي ، والثوار في العراق قد لجأوا اليه .

ولم تكن وظيفة المؤتمر مؤقتة ، فقد اصبح مؤسسة هامة ، اذ انه تحول الى مجلس تأسيسي نيابي ، اختار لجنة لوضع دستور للبلاد ، رئيسها هاشم الاتاسي ، وسكرتيرها محمد عزة دروزة . وقد وضعت اللجنة مشروع دستور ، وقدمته الى المؤتمر في الدورة الثالثة .

وانعقد المؤتمر مرة ثانية ، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني سنة١٩١٩ ، بعد ان وافق الانجليز على ان يسحبوا قواتهم من سوريا لمصلحة الفرنسيين . وقد اثار انسحاب الانجليز من سورية هياجا ومظاهرات في دمشق ، تعبيرا عن السخط والاستنكار على السياسة الانجليزية الماكرة . وتوترت المشاعر في البلاد وطالب الناس بالاستعداد لمواجهة الاستعمار الفرنسي . أصبح واضحا الان اكثر من اي وقت مضى ان «سورية الطبيعية» سوف تقسّم ، ولذلك فقد قرر المؤتمر الثاني: الاستعداد للدفاع عن استقلال سورية الطبيعية ووحدتها ، واعلان الاستقلال ، وقيام حكومة وطنية مسؤولة . وأصدر المؤتمر بيانا الى الشعب ، طلب منه فيه الاستعداد للدفاع عن الوطن . وقد تطورت الامور بعد ذلك ، فانسحبت الحاميات الانجليزية من سوريا الحالية ، وخطف الانجليز ياسين الهاشمي قائد الجيش العربي ، ونقلوه الى فلسطين ؛ ثم بدأت الثورة المسلحة ضد الافرنسيين في تلكلخ .

وكان فيصل غائبا عن البلاد ، خلال هذا كله . ولما عاد في أواسط كانون الثاني سنة ١٩٢٠ ، كان بجعبته مشروع اتفاق فيصل ـ كلمنصو الذي وقعه فيصل بالأحرف الاولى . وكان الاتفاق اعترافا بتجزئة سورية الطبيعية ، وخضوعا لكل المطالب الفرنسية السياسية والاقتصادية . ولكن فيصل حاول ان يقنع الناس بقبوله . انقسم الراي العام ، بما فيه الساسة ، الى اتجاهين ، احدهما يدعو لقبول الاتفاق ، اذ لا سبيل غيره ، والآخر يرفض الاتفاق ، ويعتبره تراجعا

وهزيمة . وكان فيصل على رأس الاتجاه الاول ، بينما كانت العربيـــــة الفتاة وحزب الاستقلال والمؤتمر على رأس الاتجاه الثاني . ولم يكن هنالك بد من دعوة المؤتمر لاتخاذ موقف من الوضع الجديد . واجتمع المؤتمر في السادس من آذار سنة ١٩٢٠ ليقرر اعلان سورية الطبيعية دولة ملكية نيابية دستورية ، واعـــلان فيصل ملكا عليها . وقد وقّع كل اعضاء المؤتمر على القـــــرار ، ورفعوه الى فيصل . قبل فيصل بقرار المؤتمر ، وأعلن يوم الثامن من آذار على الجماهير المحتشدة في ساحة المرجة . وأصبح المؤتمر بعد اعلان الاستقلال المجلس النيابي للدولة الجديدة ، التي عاشت اربعة اشهر ونصف ، بعد اعلان استقلالها .

وفي فلسطين بالذات ، جرت محاولة لعقد مؤتمر فلسطيني ثان ، ولكـن السلطات حالت دون ذلك (كان المؤتمر سيعقد في يافا ، شباط ١٩٢٠) . الا ان الجماهير كانت تغلي بالحقد والغضب . وانفجر هذا الحقد ، وهذا الغضب في احتفالات النبي موسى في الرابع من نيسان سنة ١٩٢٠ ، حيث تحول الموسم الى مظاهرات استمرت اربعة ايام ضد الاستعمار البريطاني ، والحركة الصهيونية . وحدثت اشتباكات بين العرب من جهة واليهود والبوليس من جهـــة اخرى ، استشهد فيها اربعة عشر عربيا ، وجرح ثلاثة عشر . اثناء هذه المظاهرات برز زعيم للحركة الوطنية في فلسطين ، هو رئيس بلدية القدس الذي عينه اللنبـي سنة ١٩١٧ ، موسى كاظم الحسيني ذلك انه خرج وخطب بالمتظاهرين عندما مروا بدار البلدية ، فما كان من الانجليز الا ان اقالوه من منصبه . وبهذه المناسبة ، ظهر على مسرح العمل الوطني شاب آخر هرب بعد الاصطدامات الى دمشق عن طريق شرق الاردن ، وحكم عليه غيابيا بالسجن مدة طويلة ، هذا الشاب هو امين الحسيني ، القائد المقبل للحركة الوطنية .

لقد كانت هذه الاحداث اول تعبير دامٍ عن الغليان الشعبي الذي كان يزداد كل يوم حدة . ولكنه كان انفجارا موضعيا محدودا . وفي الوقت عينه ، بدات حركة مسلحة ضد الانجليز في سمخ على الحدود السورية ، الا انها توقفت قبل ان يتاح لها الانتشار . وكان سقوط الحكم العربي في سورية من اسباب سقوطها.

كان استيلاء الفرنسيين على دمشق ، وسقوط الحكم العربي فيها حدثـــا مربكا ومذهلا لعرب فلسطين عامة ، والعناصر النشيطة من قياداتهم التي شاركت في بناء هذا الحكم والدفاع عنه خاصة . ولكن ما حدث لم يدفع المكافحين الى الاستسلام . فقد تداعى رجال الحركة الوطنية الى عقد مؤتمر ثالث في حيفا ، في آذار من سنة ١٩٢١ . وقد عقد المؤتمر في موعده ، فأقر ميثاقه السابق، وانتخب لجنة تنفيذية ، تتابع تنفيذ القرارات ، برئاسة موسى كاظم الحسيني، وعضوية كل من الحاج توفيق حماد والشيخ سليمان التاجي الفاروقي وعارف الدجاني وعمر البيطار ويعقوب فراج وألفرد روك وآخرين . وقد اضاف المؤتمر تعديلا اساسيا على ميثاقه ، يحلو لمحمد عزة دروزة ان يسميه طفيفا ، هـــذا التعديل هو المطالبة بقيام حكومة فلسطينية مستقلة ، وهو ما طلبته الحكومـــة

البريطانية بعد المؤتمر الاول . ماذا كان الدافع لمثل هذا التغيير ؟ هل كان الدافع مجرد رد فعل لسقوط الحكم العربي في دمشق ؟ لقد كان سقوط الحكم العربي في دمشق سببا مباشرا أما السبب الحقيقي فهو محاولة العناصر القائدة في الحركة الوطنية ان تسوّي ما بينها وبين بريطانيا ، لعلها تصل عن هذه الطريق التي رأتها أسهل من الطريق الاخرى الى السلطة السياسية . ولكن بريطانيا كانت عازمة ومصممة على تنفيذ ما وعدت به وغير آبهة بالزعامة الهزيلة . ولذلك فان المستر تشرشل وزير المستعمرات ، لم يكن مستعدا عندما زار مصر في ربيع سنة ١٩٢١ ان يعطي الوفد الفلسطيني الذي ذهب لمقابلته من اجل طرح القضية عليه الا القليل من الوقت ، «بحجة أن المؤتمر يتناول شؤونا اخرى غير القضية الفلسطينية». ولم يكتف تشرشل بذلك بل قال للوفد صراحة : «حتى ولو كان من صلاحياتي ان الغي وعد بلفور واوقف الهجرة لما فعلت ذلك . اني اعتقد ان الوعد والهجرة هما في صالح العالم واليهود وبريطانيا وعرب فلسطين» . وعندما كرر الوفد زيارة وزير المستعمرات في القدس ، خلال زيارته لها في خلال عودته الى بلاده من مصر ، واجهه وزير المستعمرات بالفظاظة ذاتها * .]

وانفجرت يافا في أوائل ايار من العام عينه . كان الانفجار هذه المرة أعنف من انفجار القدس ، وقد دام خمسة عشر يوما ، وامتد الى مدن اخرى . وكان عدد القتلى العرب ١٥٧ والجرحى ٧٠٥ ، وقد زاد عدد القتلى اليهود على القتلى العرب . هزت الثورة الحكومة البريطانية ، فشكلت لجنة للتحقيق ، عرفت باسم لجنة هايكرافت ، وهو اسم رئيسها الذي كان يشغل وظيفة قاضي القضاة في فلسطين ؛ لتدرس اسباب الثورة وظروفها . وكأن بريطانيا كانت تجهل الاسباب التي ادت الى هذا الانفجار . وقد اهتدت اللجنة الى الاسباب التي كانت : نمو المشاعر القومية عند العرب ، ومقاومة السياسة الاستعمارية الصهيونية .

وفي يوم الخامس والعشرين من حزيران سنة ١٩٢١ ، عقد المؤتمر الرابع في القدس ، فلم يأت بجديد ** . كل ما فعله هو انه ايد ما أقرته المؤتمرات الثلاث السابقة ؛ وقرر ارسال وفد الى لندن برئاسة موسى كاظم الحسيني . ان قادة الحركة الوطنية الذين قابلوا تشرشل وزير المستعمرات في القاهرة والقدس قبل هذا التاريخ ، وسمعوا منه بوضوح ان موافقة الحكومة البريطانية على قيام حكومة مستقلة في فلسطين ، يعني تخليها عن التزاماتها ازاء اليهود ، وان هذا مستحيل ؛ ارادوا ان يطرقوا ابواب لندن مباشرة ، داعين لقضيتهم . مكث الوفد في لندن قرابة عام يتصل ويقابل ويناقش ، واستطاع ان يقنع بعض الاوساط

---

* ــ صايغ ، انيس : الهاشميون وقضية فلسطين ، منشورات جريدة المحرر والمكتبة العصرية ــ ١٩٦٦ ص (٩٦ ــ ٩٧) .

** ــ السفري ، عيسى : المرجع السابق ص (٨٨ ــ ٩٣) .

بوجهة النظر العربية ، حتى ان مجلس اللوردات البريطاني أوصى الحكومة البريطانية بإعادة النظر في سياستها ازاء فلسطين .

[وقدم الوفد في ١٢-٨-١٩٢١ مذكرة شاملة الى الحكومة البريطانية اشتملت على المطالب الاساسية التالية :

«اولا : نطالب انشاء حكومة وطنية تكون مسؤولة امام مجلس نيابي «برلمان» منتخب من السكان الذين قطنوا فلسطين قبل الحرب من مسلمين ومسيحيين ويهود » .

وتبرر المذكرة هذا المطلب بالمعاهدة المعقودة مع جلالة الملك الحسين ، وبالتصريحات المختلفة الصادرة عن الحلفاء ، كما تبرره بكون «استعداد الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي لا يقل عن استعداد غيره من الشعوب التي قد ساعدتها بريطانيا في الماضي والحاضر على الاستقلال» . وذكروا في هذا المجال : «اليونان والعرب والجبل الاسود وبولندا والعراق» .

«ثانيا : نطالب الغاء فكرة انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين» .

«ثالثا : نطالب ان توقف الهجرة اليهودية الى فلسطين بينما تؤلف حكومة وطنية» .

«رابعا : نطالب ان تحكم البلاد بموجب القانون العثماني الذي كان معمولا به قبل الحرب ، وان تلغى جميع الشرائع والقوانين التي سنت بعد الاحتلال البريطاني . وان لا تسن قوانين الا بعد ما تشكل حكومة وطنية» .

«خامسا : نطالب عدم فصل فلسطين عن اخواتها المقاطعات العربية المجاورة لها»*] .

الا ان الحكومة البريطانية ، المتآمرة مع الصهيونية العالمية ، لم تعر التوصية اهتماما ، واصدرت سنة ١٩٢٢ الكتاب الابيض ، محاولة فيه تضليل العرب ، باقناعهم ان تصريح بلفور «لا يتضمن امرا يوجب تخوف سكان فلسطين العرب» ، علما بأن ما جاء في الكتاب الابيض يفضح المؤامرة الانجليزية - الصهيونية . فلقد جاء في الكتاب : «ان حكومة جلالته تلفت النظر الى الواقع بأن أحكام تصريح بلفور ، لا ترمي الى تحويل فلسطين برمتها الى وطن قومي لليهود ، وانما انشاء وطن لهم فيها ...» . ويضيف الكتاب : «وان الوطن القومي لا يعني فرض الجنسية اليهودية على اهل فلسطين اجمالا ، وكل ما يعنيه ان يصبح لليهود في فلسطين مركز يكون موضع اهتمامهم وفخرهم من الوجهتين الدينية والقومية ...» (٦) . ان الكتاب الابيض لا يدل على اي تحسن في موقف الحكومة البريطانية ، بل يدل على الاصرار في الاستمرار بتنفيذ المؤامرة .

وخلال وجود الوفد في لندن ، استقر رأي الادارة البريطانية في فلسطين، على انشاء مجلس تشريعي ، مؤلف من اثنين وعشرين عضوا ، يكون عشرة منهم

* - مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، المرجع السالف الذكر ص (٢٦ - ٣٢) .

من اعضاء المجلس الاستشاري الذي الفه المندوب السامي سنة ١٩٢٠ ، وهؤلاء العشرة موظفون بريطانيون في الادارة الاستعمارية . ويكون الاثنا عشر الآخرون منتخبين ، على النحو التالي : ثمانية من المسلمين ، واثنان من كل من المسيحيين واليهود . وقد ارسل المشروع الى لندن لمباحثة الوفد فيه .

ولكن الوفد الذي ذهب من اجل الاستقلال ، وقيام حكومة فلسطينية رفض المشروع . لان اكثر من نصف المجلس كان من الانجليز واليهود ، ولان صلاحيات المجلس كانت استشارية ، ولان المجلس كان محروما من حق التصويت في الامور الهامة كالهجرة والميزانية والضرائب والاراضي . وكان المشروع يخول المندوب السامي حق تعطيل المجلس وحله ، واصدار القوانين التي يريد دون اعتبار آرائه وقراراته . ولم يكن غريبا ان يقبل اليهود بمثل هذا المشروع .

حدثت مفاجأة خلال وجود الوفد في لندن ، فقد ابرق نفر من «الزعماء» الى لندن ، زاعمين ان الوفد لا يمثل البلاد . من هنا بدأت العائلات والوجاهات والزعامات في فلسطين صراعها من اجل الزعامة والاثراء . ولم يكن هذا الصراع ابن الساعة ، فهو وليد الاوضاع شبه العشائرية ، والحكم العثماني ، ولكنه بدأ يذر قرنيه الان ، منسجما مع السياسة الانجليزية الصهيونية . كانت بعض العائلات والزعامات قد اخذت تكيف نفسها مع الاحتلال طامعة بالسلطة والمنافع التي يدرها عليها هذا التكيف . وكانت بعض العائلات والزعامات قد كيفت نفسها مع الحركة الوطنية لتجني مكاسب الاستقلال فيما بعد. تزعم بعض افراد من عائلة النشاشيبي الشركسية الاصل الفريق الاول، بينما تزعمت عائلة الحسيني، المنتسبة الى حفيد النبي العربي الحسين بن علي الفريق الثاني . وقد تنافست العائلتان ، وهما من اكبر عائلات القدس ، على خدمة الخلافة العثمانية من قبل . واستطاعت عائلة الحسيني ان تبرز خلال القرن التاسع عشر وان تحصر منصب الافتاء ونقابة الاشراف فيها (٧) . وعندما دخل الانجليز فلسطين فكروا في الاستفادة من هذا التنافس فعين الجنرال النبي زعيم آل الحسيني ، موسى كاظم الحسيني ، رئيسا لبلدية القدس بعد الاحتلال البريطاني مباشرة (٨) . وحين خطب هذا بالمتظاهرين سنة ١٩٢٠ أقالته الادارة البريطانية من منصبه ، وعينت بدلا منه زعيم الاسرة المنافسة راغب النشاشيبي . وقد قبل الاخير المنصب ، مع ان سلفه طرد منه بسبب وطنيته . وحين خرج موسى كاظم الحسيني من بلدية القدس أصبح زعيما لفلسطين ، اختاره المؤتمر الفلسطيني الثاني لرئاسته، ولرئاسة لجنته التنفيذية . وهكذا قاد التنافس الشخصي والمصلحي راغب النشاشيبي الى بدء عملية معارضة سياسية ، لخدمة الانجليز والصهيونية . وسنرى ان هذا الصدع الذي كشف عن نفسه بهذه المناسبة ، سوف يتحول الى صراع حاد دام ٍ خطر ، يهدد البلاد بأفظع العواقب .

وعندما عاد الوفد من لندن في [صيف سنة ١٩٢٢ عقد خلال عودته مؤتمرا مع وفد الاتحاد السوري في جنيف استمر خمسة وعشرين يوما ، كما يقول

عيسى السفري . وقد سمي هذا المؤتمر «المؤتمر العربي الفلسطيني». وعند انتهاء المؤتمر صدر عنه بيان مفصل قدم الى رئيس جامعة الامم واعضائها طالب بتحقيق المطالب الآتية :

«١ ــ الاعتراف بالاستقلال القومي لسورية ولبنان وفلسطين .

٢ ــ الاعتراف بحق هذه البلاد في ان تتحد معا بحكومة مدنية مسؤولة امام مجلس نيابي ينتخبه الشعب ؛ وأن تتحد مع باقي البلاد العربية المستقلة في شكل ولايات متحدة (فيداريشن) .

٣ ــ الغاء الانتداب حالا .

٤ ــ جلاء الجنود الفرنسوية والانكليزية عن سورية ولبنان وفلسطين .

٥ ــ الغاء تصريح بلفور » ✱] .

وفي الثاني والعشرين من آب ، وبعد عودة الوفد من لندن عقد المؤتمر الخامس في نابلس ، [المدينة المتأججة العنيفة . وبدلا من ان يعود الوفد خائبا ، بسبب الكتاب الابيض ، عاد آملا مؤملا ، معتقدا بأن دعايته واتصالاته قد فعلت فعلها ، ما دام مجلس اللوردات قد اتخذ توصيته المذكورة آنفا . ولقد بيَّن اعضاء الوفد للمؤتمر ما قاموا به ، والتجاوب الذي وجدوه في بعض الاوساط الانجليزية ، وذكروا انهم على اقتناع بضرورة مواصلة الكفاح ، لان هذا وحده هو الكفيل بتحقيق الاهداف . وقد اعتبروا ان مقاطعة المشروع المقترح بانشاء المجلس التشريعي ، هو خير رد على السياسة الانجليزية التي تعمل على تخدير العرب بمشاريع مضللة كمشروع المجلس التشريعي . ان البلاد تريد الاستقلال ، بينما يقدم الانجليز مجلسا تشريعيا لا أهزل ولا أعقم . ورفض هذا المشروع لا يفشل محاولات التغرير الانجليزية فحسب ، بل يفتح للحركة الوطنية العربية في فلسطين سبل النجاح .

[وكان من اهم ما قرره المؤتمر :

١ ــ رفض دستور فلسطين الجديد ومقاطعة انتخابات المجلس التشريعي المقبلة .

٢ ــ تأييد رفض نظام الانتداب باسم فلسطين .

٣ ــ مقاطعة اليهود في الشراء وبيع الاموال غير المنقولة على ان تعهد اللجنة التنفيذية تعيين ميعاد وكيفية تطبيقها .

٤ ــ ارسال وفد للشرق (اين ؟ غير معروف) وارسال وفد الى اميركا .

٥ ــ الاحتجاج على القرض المنوي عقده باسم فلسطين وعدم الاشتراك بمشروع روتنبرغ .

٦ ــ تأسيس مكتب عربي فلسطيني في لندن .

✱ ــ السفري عيسى : المرجع السابق ، ص (٩٢ ــ ٩٣) .

٧ ــ تأليف تاريخ للحركة الوطنية الفلسطينية وتشكيل لجنة لذلك .
٨ ــ وضع عهد لفلسطين واتخاذ يوم وضع العهد يوما تاريخيا للأمة .
وقطع اعضاء المؤتمر العهد التالي على انفسهم :
«نحن نواب الشعب العربي الفلسطيني في المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس المنعقد في نابلس ، نعاهد الله والتاريخ والامة على ان نواصل السعي في سبيل استقلال بلادنا وتحقيق الوحدة العربية بالذرائع المشروعة القانونية . وان لا نرضى بالوطن القومي اليهودي والهجرة الصهيونية» ✱ .
وبالطبع ليس من الضروري ان نسأل قادة الشعب الفلسطيني كيف يستطيعون تحقيق الاستقلال والوحدة العربية بالذرائع المشروعة القانونية . ومع ذلك فان الحرص على المشروعية ورد في ميثاق المؤتمر الذي وضعوه والذي لا يختلف نصه عن نص الميثاق كثيرا .
ولقد رؤي ــ كما جرى فيالمؤتمرات السابقة ــ ان تنبثق عن المؤتمر لجنة تنفيذية لتقود نضال الشعب ، وتنفيذ قرارات المؤتمر ، واهمها مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي . وانتهى المؤتمر بقسم تعاهد فيه المؤتمرون على العمل من اجل تحقيق اهداف الميثاق .]
أفشلت المقاطعة العربية مشروع المجلس التشريعي ، ولكن المعارضة التي نشأت كانت ترى غير هذا الرأي . انها ترى ــ زحفا على السلطة وتحقيقا لمنافع ومصالح ــ قبول المجلس التشريعي ، والتعاون مع السلطات الانجليزية والصهيونيين . وحين فشل مشروع المجلس ، وجد الانجليز من بين هؤلاء من يرضون ان يصبحوا اعضاء معينين في مجلس تشريعي ، يعينه المندوب السامي، اكثريته من الانجليز والصهيونيين . وكان راغب النشاشيبي من بين هؤلاء ، كما كان من بينهم عبد الفتاح السعدي ممثل عكا في المؤتمر السوري . ويمثل هؤلاء عائلات فلسطين ووجاهاتها ، وهم عدا من ذكرنا اسماعيل الحسيني وعارف الدجاني ، ومحمود ابو خضره ، وسليمان طوقان ، وسليمان ناصيف ، والدكتور حبيب سالم والشيخ فريح ابو مدين . الا ان موقف جماهير الشعب أجبر عشرة من الاثني عشر عضوا ان يستقيلوا بينما أصر اثنان من القدس ، احدهما راغب النشاشيبي ، على الاستمرار . غير ان استقالة عشرة من الاعضاء أحرج الادارة الاستعمارية فألغت المجلس التشريعي منتخبا ومعينا . ولقد كان فشل تجربة المجلس التشريعي انتصارا جزئيا للحركة الوطنية العربية في فلسطين ، زاد من ثقة الجماهير في قدرتها على مجابهة التآمر الاستعماري ــ الصهيوني ، وجعل الانجليز والصهيونيين يبحثون عن وسائل أجدى لمجابهة الحركة الوطنية .
اخذ الوطنيون يفكرون ــ بعد فشل المجلس التشريعي ــ في التقدم الى

✱ ــ مؤسسة الدراسات الفلسطينية : المرجع السابق ، ص (٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥) .

الامام . وكان اول ما فكروا بعمله في هذا السبيل هو عدم دفع الضرائب للسلطة الاستعمارية . اصبح الموضوع حديث الساعة .

حاولت الادارة البريطانية ان تستمر في الخداع ، فاقترحت عام ١٩٢٣ مشروع وكالة عربية ، مماثلة للوكالة اليهودية . وقد رفض العرب هذا المشروع، وقدم رئيس اللجنة التنفيذية ، موسى كاظم الحسيني ، مذكرة للمندوب السامي بتاريخ ٩ تشرين الثاني ، بيّن فيها الاسباب التي دفعت العرب الى رفض المشروع ، وجاء في المذكرة : «ان الغاية التي ينشدها عرب فلسطين ليست وكالة عربية مشابهة للوكالة المنصوص عنها في المادة الرابعة من صك الانتداب ، انما الذي يطلبونه ، ولا يقبلون عنه بديلا ، هو الاستقلال الذي جاهدوا في سبيله منذ زمن طويل ، ووعدتهم به بريطانيا العظمى وحلفاؤها ، والذي انضم العرب من اجله الى جانب الحلفاء ايام الحرب الكونية ، واشتركوا فيها» . واضافت المذكرة : «ان الاقتراح القائل بأن العرب يجب ان يشتركوا في الادارة بوساطة وكالة عربية ، ومساواتها في ذلك بالوكالة اليهودية ، وتصريح فخامتكم بان في تنفيذ هذا الاقتراح تقدما كبيرا نحو تحقيق مطالب العرب في فلسطين ، فانهما جديران بالدهشة والاستغراب الكبيرين . اذ ان العرب قد رفضوا من قبل قبول المجلس التشريعي والمجلس الاستشاري اللذين لهما من الصلاحيات والسلطات ما هو اكثر بكثير مما للوكالة . وانه لمن المستحيل على العرب ، اصحاب فلسطين، ان يقبلوا مساواتهم بالصهيونيين الدخلاء . فضلا عن ان اسم (الوكالة العربية) يبيّن للعرب انهم غرباء في وطنهم وبلادهم» (٩) . وصادف ان اتفقت وجهة نظر لجنة الانتدابات الدائمة مع وجهة نظر عرب فلسطين ، فاضطرت الحكومة البريطانية ان تسحب العرض ، دون ان تقدم مشروعا آخر .

كان الصراع بين عائلات فلسطين قد اشتد وامتد ، من خلال التنافس على مواقع السلطة والنفوذ . ففي سنة ١٩٢١ توفي الشيخ كامل الحسيني ، مفتي القدس ، فطرحت مسألة خلافته . وقد هيأ اخوه امين نفسه للمنصب . وكان قد عاد الى القدس بعد ان عفا عنه المندوب السامي ، والغى الحكم الصادر بحقه. لم يكن امين رجل دين ، ولكنه كان قد درس في الازهر وبدار الدعوة والجهاد التي اسسها رشيد رضا (١٠) . وحين اصبحت مسألة خلافة اخيه في الافتاء مطروحة سافر الى الازهر فحصل على درجة العالمية ، ثم ذهب الى مكة حاجا . وليستكمل المظاهر اللازمة ، خلع الطربوش ولبس العمة ، واطلق لحيته . وعلى الرغم من ان عائلة الحسيني احتكرت منصب الافتاء اكثر من قرن ، وهو عرف شائع كان منتشرا في البلاد العربية ، وشمل وظائف ومشيخات وغير ذلك ، فقد جرت العادة ان يتم الاختيار من خلال هيئة صغيرة ، تضم بعض مشايخ الحرم المتفقهين والاعضاء المسلمين في بلدية القدس . كان رئيس بلدية القدس في هذا الوقت راغب النشاشيبي — كما ذكرنا — فأراد ان يوسع نفوذه ، ونفوذ المتعاونين معه ، ولذلك رشح لمنصب الافتاء منافسا قويا للحاج امين هو الشيخ حسام الدين

جار الله . ولما كان مسيطرا على البلدية استطاع ان يضمن اصوات اعضائهـــا لمرشحه ، فنال عددا من الاصوات اكثر مما نال الحـــاج امين . وحين رفعت الاسماء الى المندوب السامي ، اختار الحاج امين دون غيره ، مع انه لم يكن من بين الثلاثة الموضوعين على لائحة الاختيار بل كان الرابع . لماذا اختار المندوب السامي الحاج امين ؟ هنالك عدد من التقديرات ربما كان بعضها او كانت كلها هي السبب . وهذه التقديرات هي :

اولا : كانت عائلة الحسيني تتوارث هذا المنصب ، وكانت في الوقت نفسه تقوم ـ ممثلة بشخص زعيمها موسى كاظم الحسيني ـ بدور هام في قيـــادة الحركة الوطنية . وقد قام الحاج امين نفسه بدور فعال في ثورة القدس السالفة الذكر ، وكان يهم الانجليز ارضاء عائلة الحسيني وكسبها .

ثانيا : كان التنافس التقليدي بين آل الحسيني وآل النشاشيبي ثروة يمكن ان يستغلها الانجليز في تمزيق الحركة الوطنية وشق الصفوف . ولما كانوا قد عينوا راغب النشاشيبي رئيسا لبلدية القدس ، فقد ارادوا ان يخصوا عائلـــة الحسيني بمنصب الافتاء ، حفظا للتوازن ، وزيادة لعوامل التنافس ، واشغالا للعائلتين وانصارهما .

ثالثا : اعطاء الحاج امين وظيفة كبيرة مسؤولة ، تدفع السلطة نصف راتبها على امل ان يتكيف مع الوضع الجديد ، ويصبح من أحلاف السلطة .

رابعا : كان الانفجار الذي حدث في يافا قد احدث شعورا من المرارة ، وقاد الى تأزم الموقف ازاء السلطة . وربما ظنت السلطة ان تعيين الشاب الوطني امين الحسيني في منصب الافتاء يقود الى شيء من الانفراج الذي يفسح المجال لطرح المشاريع المشبوهة ، مثل مشروع المجلس التشريعي .

مهما كان السبب ، على كل حال ، فان تعيين الحاج امين الحسيني فـــي هذا المنصب زاد من حدة الصراع ، واشعر كل فريق من الفريقين ، بأن عليه ان يتخلص من خصمه . ولقد كان تعاون راغب النشاشيبي ومؤيديه مع سلطات الاحتلال ، يساعدهم على تجميع «الزلم» والانصار ، كما كان فـــي الوقت ذاته يدفع جماهير الحركة الوطنية لمعاداتهم ، وتأييد الحاج امين الحسيني .

وقد عم الصراع في السنة التالية ، عندما جرت انتخابات المجلس الاسلامي. لم تكن هذه الانتخابات محصورة في هيئة صغيرة ، كما هي الحال في اختيار المفتي ، بل تشمل كل الذكور المسلمين الراشدين في فلسطين . وكان اجـراء انتخابات واسعة النطاق كهذه ، من اجل انتخاب اربعة اشخاص ، للاشراف على المؤســات الوقفية ، سببا في تمزيق البلاد من أقصاها الى اقصاها . لقد كشفت المعركة الولاءات ، كما أعادت تصنيف الناس ، مؤقتا ، من خلال تحالفاتهم . لقد انضم أناس الى المعارضة (١١) كانوا من قبل أعداءها ، وانضم أناس مـــن المعارضة الى جبهة المفتي ... الجبهة الوطنية . وكانت تملي مثل هذا التحول في الولاءات مصالح وحزازات وانقسامات تقليدية كالصراع القيسي ـ اليمني .

كان بالطبع لكل من الفريقين مرشحون ، وكان كل منهما يسعى لفوز جبهته . ولم تكد نتيجة الانتخابات تعلن حتى حكمت محكمة العدل العليا ببطلانها . وقررت السلطة ان تعين مجلسا بدل المجلس المنتخب . وهنا وقف المجلسيون ضد التعيين ، وتعاهدوا على رفضه . وعندما اعلنت السلطات اسماء اعضاء المجلس المعين ، واكتشفوا انه لمصلحتهم قرروا قبوله .

اصبح الحاج امين ، ومنصب الافتاء في يمينه ، ورئاسة المجلس الاسلامي في يساره ، اقوى رجل في فلسطين نفوذا وإمكانات . فهو من الناحية المعنوية والادبية صاحب الحل والربط في الشؤون الدينية الاسلامية . انه إمام الأئمة في فلسطين . ومما يزيد في اهمية هذا المنصب انه ـ بعد الاحتلال البريطاني ـ غير خاضع لسلطة اعلى كما كانت الحال في ايام الدولة العثمانية . ثم ان منصبيه يخولانه امكانيات بلا حدود . ذلك ان ائمة المساجد ومأذوني الانكحة مرتبطون به ، كما ان الاوقاف الاسلامية اصبحت تحت تصرفه . ونظرا للاهمية التي علقها العرب على المجلس الاسلامي ، ولارتباط معركته بالمعركة الوطنية ، فقد عُدّ الفوز في السيطرة عليه انتصارا وطنيا . ولما كان العرب محرومين من اية مساهمة في ادارة انفسهم ، اعتبروا المجلس الاسلامي نوعا من الادارة الذاتية ضمن الدولة ، حتى واو سلبته الدولة بعض صلاحياته . ودفع هذا الشعور الحاج امين الى «التوسع في المظاهر والدعاية والاتصالات والمراسم الداخلية والخارجية» (١٢) . قاد هذا كله الى ان يشتد تخوف المعارضة ، وتزداد مقاومتها، من خلال الالتصاق بالسلطة ، وحشد الزلم والانصار . «وهكذا كان في فلسطين سنة ١٩٢٠ منظر كريه بائس ومحزن ومؤسف معا ، اختلط فيه الحابل بالنابل ، وتساند فيه المخلص مع المغموز ، وفسدت فيه المقاييس وانحطت الاذواق والاخلاق ، وضاع المنطق والايمان ، وتوطدت اكثر من اي وقت الحزبية الشخصية والمحلية العمياء حتى صارت هي الناظمة لصلات الناس ، وحق معنى الكلمة المأثورة في مثل هذه الفتن الاهلية ، وكون قاتلها ومقتولها في النار على الجميع (١٣) كما يقول محمد عزة دروزة .

عقد المؤتمر السادس في يافا يوم ١٦ـ٦ـ١٩٢٣ ، وكانت أهميته تنحصر في انه أقر سياسة الامتناع عن دفع الضريبة لسلطات الاحتلال . ولكن الظروف لم تكن مؤاتية لتطبيق مثل هذا القرار الثوري . ذلك ان اعداء الحركة الوطنية ، اخذوا ، يحركهم الانجليز والصهيونيون ، يعملون من اجل مزيد من الشقاق ، انطلاقا من اعتبارات مختلفة . وكان في البلاد تكتلان ، هما الحركة الوطنية وحركة المعارضة فأصبحت هنالك تكتلات معارضة . نشأ الحزب الزراعي على اساسين : اولهما : التفريق بين المدينة والريف ، وثانيهما : المطالبة بتحسين حالة الفلاح . وهاتان القضيتان حساستان وهامتان بالنسبة للفلاح في فلسطين، «فأفندية» المدينة يستغلونه ويحتقرونه فعلا . وهو فوق ذلك في وضع مادي لا اسوأ ولا أردأ . ودعاية من هذا النوع قد تجد أذنا مصغية في بعض الاوساط

الفلاحية . وكان من الممكن ان تفصل الحركة الوطنية عن قاعدتهـــا الكبيرة والمخلصة والمكافحة ، الفلاحين ، ولكن زعامة هذا الحزب ، ممثلة في بعض مثقفي الفلاحين الطامحين ووجوههم ، كانت زعامة مرتزقة لا توحي بالثقة . ثم ان صلات هؤلاء بموظفي السلطة ، واستجابة السلطات لبعض مطالب قادة الحـــزب كشفتهم وعزلتهم ، ولكنهم واظبوا على بث دعايتهم . ونشأ ايضا حزب سُمـــي الحزب الوطني ، برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي . وكان نشوء هـــذا الحزب نتيجة تخطيط المستر كلايتون السكرتير العام في فلسطين . كان كلايتون وهو خبير بالشؤون العربية على علاقة بشخصيات من وجوه فلسطين وأعيانها ، فأقنعهم بانشاء حزب سياسي ، يعتمد أسلوب «خذ وطالب» ، على اساس ان مثل هذا الحزب يستطيع ان ينجز للقضية الوطنية ما لا يستطيع ان يحققـــه اسلوب الحركة الوطنية ... اسلوب المقاطعة والمقاومة . وكانت تحرك المشتركين في هذا الحزب منافع ومصالح ، ولذلك فقد كنت تجد بينهم رؤساء بلديات ، واعضاء لجان حكومية ، وأعضاء سابقين في المجلسين التشريعي والاستشاري ، وانضم اليهم اشخاص من المحسوبين على الحركة الوطنية . وكان هؤلاء لا يؤيدون سياسة المقاطعة من قبل . الا ان صلات القائمين على هذا الحـــزب مع الانجليز والصهيونيين ، واشتغال بعض رجاله بالسمسرة (بيع الاراضي لليهود) لم يهيء امامه سبل الانتشار . ومع هذا فقد ظلت السلطات على اتصال بقادة هذا الحزب والحزب السابق . ويعترف المستر كش بالمساعدات المالية والمعنوية التي قدمها الصهيونيون لمثل هذه التكتلات ، كما يعترف كش بأنه كان صلة الوصل بين هؤلاء والصهيونيين (١٤) .

كانت لهذا الوضع نتائج سيئة على القضية عامة ، اذ ان الصراع الشخصي على القيادة ، وتنابذ الزعامات والشخصيات ، ونشوء التكتلات المخربة المضللة، عطّل فعاليات القيادة الوطنية ، وقاد الى البلبلة والقرف . وفي هذا الجو اخذ دعاة التعاون مع الانجليز يكشفون عن وجوههم علنا ، معتبرين ان تعاملهم مـــع الانجليز وحتى الصهيونيين ، لا يشكل مساسا بوطنيتهـــم . وقد استغـــل «السماسرة» هذه الفرصة الذهبية ، فراحوا يعقدون الصفقات دون ان يخافـــوا شيئا .

كانت هذه الفترة ثقيلة على نفوس المخلصين ، وحازّة في نفوسهم . فهم يشعرون ان العدو يبتلعهم ، ومع هذا يجدون قادتهم يبحثون عن مصالح ومنافع. ويتصارعون على كراسي الزعامة ، ومواقع الوجاهة . هنا بدأ البحث عن حل . وقد اتضح منذ البدء اتجاهان ، الاول : يرفض القيادات الموجودة ، لعجزهـــا وفشلها وانتهازيتها ، والثاني : يدعو الى التعاون والاخلاص والتفاني . كـــان الاتجاه الثاني ، هو الاتجاه الاكثر انتشارا ... اتجاه الناس العاديين الذين لـــم يدركوا طبيعة قياداتهم ، والذين ظنوا بأن المسألة مسألة هداية ، وليست مسألة «تكوين» ، وان الوعظ والضغط قد يفيدان . كان هذا الموضوع موضوع نقاشات

واسعة النطاق ، اشترك فيها كل مواطن تهمه قضية بلاده . وقد قرر فريق من شباب نابلس ان يثير الموضوع على مستوى عام ومسؤول ، فوجّه رسائل الى الصحف والسياسيين والعاملين في الحقل الوطني ، تشير الى «الحالة السيئة التي تعانيها البلاد اليوم» وتذكر التطاحن : «من اجل نفوذ وهمي لا قيمة له ، بالنسبة الى قضية البلاد المقدسة» . وبعد ان تطرح الرسالة تحوّل قضية المجلس الاسلامي «عن كونها قضية اسلامية داخلية» تسأل الاشخاص المعنيين عما اذا كانوا يوافقون : «على ان يدعى لعقد مؤتمر وطني في اقرب وقت ، ليبحث في انجع دواء يخلصنا من حالتنا الحاضرة ، ويأتمر على طريقة حازمة تعود بالبلاد الى سيرتها الاولى من اتحاد ووفاق» . ارسلت مثلا ، هذه الرسالة الى جميل البحري ، رئيس تحرير مجلة الزهرة بحيفا ، فكان جوابه : «لا نتهم احدا بالخيانة ، لان الخيانة كلمة كبيرة لا يقوى احد منا ، بل وليس من حقه ان يلصقها بأحد كائنا من كان . الكل وطني ، وفي قلب الكل بزرة الوطنية ، ولا اعتقد ان الانسان مهما سفلت طينته وحطت كرامته ، يفضل الغير على نفسه . والانانية في الوطنية محمودة ، انما لكل طريقة في خدمته ، ولكل وجهة نظر في جهاده ، وهذا هو سبب الخلاف الدائم بين الصفوف ، خلاف نظريات فقط . اما الجوهر فالكل فيه على دين واحد ، دين الوطنية الحقة . ولذلك من السهل جدا ــ بقليل من التضحية ، وبرغبة حقيقية في التفاهم ، وفي تقريب النظريات بعضها من بعض ــ ازالة الخلاف ، واعادة المياه ــ كما يقول المثل ــ الى مجاريها ، وهي الامنية التي تصبو اليها قلوبنا» . اما انعقاد المؤتمر ، فهو يحبذه ، «على ان يؤلف من الامة جمعاء من غير ما تفرقة بين جمعياتها واحزابها» (١٥) .

ان هذا الجواب يدلنا على عقم هذا الاتجاه ، الذي لا يرفع تهمة الخيانة عن الخونة فحسب ، بل يعتبر ان خيانتهم اجتهاد ، وان الفرق بينهم وبين المخاصين هو خلاف على النظريات فقط . ولذلك فالقليل من التضحية والرغبة الحقيقية في التفاهم ، وفي تقريب النظريات بعضها من بعض ، كاف لان يجعل القادة يتفقون، ويعملوا لمصلحة الوطن . اذا قصد بهذا الكلام طبقة «الزعامات والوجاهات» في فلسطين ، وليس أفرادا منها فقط ، فهو صحيح . ان مصلحتها واحدة ، وان اختلاف فئات منها قابل للتسوية بقليل من التضحية . ولكن هذا لا ينفي ان يكون بعض أفراد من هذه الطبقة خونة بالمعنى العادي للخيانة . ولا بد من الاشارة هنا الى ان هذا التفكير هو تفكير الطبقة الاقطاعية شبه البرجوازية (١٦) في فلسطين ، وتفكير حواشيها واتباعها . وقد عملت هي على ترويج هذا التفكير في صفوف الجماهير حتى لا تؤدي تناقضاتها ونزعاتها الى اكتشاف طبيعتها، وبالتالي عزلتها وانهيارها .

حين بلغت الامور هذا الحد من التدهور ، تحرك الانجليز قاصدين اختبار مدى استعداد قادة الحركة الوطنية للتفاهم . أبلغ هؤلاء ، عن طريق بولس شحادة صاحب جريدة مرآة الشرق ، بعض قادة الحركة الوطنية بأنهم على

استعداد للتباحث معهم في سياسة الانتداب بفلسطين ، وفي امكانيات اعادة النظر فيها وتعديلها . ولم يخيب الوطنيون امل ميلز مساعد السكرتير العام لحكومة الانتداب في فلسطين . لقد تجمعوا واختاروا نفرا منهم لمقابلة المذكور ، هم بالاضافة الى بولس شحادة ، محمد عزة دروزة ومعين الماضي ورشيد الحاج ابراهيم وعمر الصالح البرغوثي ورفيق التميمي . لم يكن هؤلاء من أعوان الانجليز، ولا كانوا من جبهة راغب النشاشيبي ، بل كانوا من جبهة المفتي وكاظم الحسيني، ومن ابرز قادة الحركة الوطنية . اجتمع هؤلاء مع ميلز اربع مرات خلال اسبوع واحد ، وكان ذلك في اواسط تموز سنة ١٩٢٦ . ماذا دار في هذه الاجتماعات؟ ان محمد عزة دروزة يكفينا مؤونة التكهن اذ انه يقدم لنا تفاصيل ووثائق عن هذه الاجتماعات (١٧) . يقول محمد عزة دروزة : «وقد جرى البحث حول الاسباب التي تمنع العرب من التعاون مع الحكومة ، وخاصة فيما اخذته على عاتقها من انشاء الوطن القومي ، وما ينطوي فيه من تعارض لمصالح العرب واخطار لكيانهم ، وقالوا فيما قالوا ان التعاون المطلوب يتوقف على تعديل الدستور على الاقل ، بحيث يرفع منه كل نص يتصل بتصريح وعد بلفور ، ويدخل عليه نصوص تيسر قيام حكم وطني برلماني ، يشترك فيها الفلسطينيون بنسبة عددهم ، ويمهد لقيام كيان سياسي فلسطيني لم يقم الى الان ، كما قام في أمثال فلسطين من البلاد العربية ، وينتهي الى انهاء عهد الانتداب ، وابداله بمعاهدة على ما جرى في العراق » . ويضيف محمد عزة دروزة : «وكانت مقترحاتهم متسامحة معتدلة لان الحالة الروحية ، وفتور الحركة الوطنية كانت تملي الرغبة في الحصول على شيء ما» . ما هو «الشيء ما» هذا ؟ لن نعود هنا الى مذكرة المستر ميلز التي بناها على المذاكرات ، بل سنعود للمذكرة التي قدمها الفريق المشار اليه، تصحيحا لمذكرة ميلز الآنفة الذكر ، والى تعليقات محمد عزة دروزة عليها . لا تطالب المذكرة بجلاء ولا استقلال ، ولا تطرح موضوع ايقاف الهجرة مباشرة . انها :

اولا : تحاول ايجاد صيغة مقبولة لبقاء الانتداب واشتراك الاهلين في الحكم. ويذكر محمد عزة دروزة ان صيغة الاقتراح التي قدموها في هذا الصدد هي : «اننا نعلم ان حكومة جلالة الملك البريطانية مرتبطة بتعهدات دولية بما يتعلق بفلسطين . فنحن نطلب من الحكومة المشار اليها ان تحدد مسؤولياتها ، وتضع تحفظاتها في ذلك بحيث لا يوضع في فلسطين تشريع ما يناقض او يخل بهذه التحفظات والمسؤوليات . ثم بعد ذلك تمكن اهالي فلسطين على اختلاف طوائفهم من وضع دستورهم بواسطة ممثلين عنهم . وينص في هذا الدستور على شكل حكومتهم واشتراكهم فيها ، وعلى تأليف برلمان يشترك اشتراكا فعليا في التشريع مثلما فعلت الاقطار الاخرى المماثلة لفلسطين كالعراق ولبنان وسوريا . ونحن نعتقد ان هذا هو الحل المعقول العادل لقضية فلسطين ، والمتفق في الوقت ذاته مع روح الانتداب» . تكشف صيغة هذا الاقتراح حرصا شديدا غريبا على عدم المساس بتعهدات بريطانيا الدولية بشأن فلسطين . اليس وعد بلفور اول وأخطر

هذه الالتزامات ؟ فكيف تقول المادة (٢) من المذكرة المعدلة «فأشاروا في البدء الى ان الصعوبة الجوهرية هي موجودة في صك الانتداب ، المبني على تصريح بلفور سنة ١٩١٧ ، وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات دولية قبلت بها . وانما يرغبون في ان لا تتعارض هذه المسؤوليات مع حقوق العرب المدنية والقومية والسياسية والدينية ، وان يشترك الاهالي اشتراكا فعليا في سن القوانين وادارة البلاد» . ولكن من المعروف سلفا ان هذه الالتزامات تتعارض مع حقوق العرب ، فما معنى رغبتهم في الا تتعارض ؟ ان المادة (٢) من مذكرة ملز تقول : «فأشاروا في البدء الى ان الصعوبة الوحيدة هي موجودة طبعا في صك انتداب بُني على تصريح بلفور لسنة ١٩١٧ ، وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات قبلت بها . ولا يرغبون في التعرض لها بل انهم راضون عن اتخاذ ترتيبات دستورية تساعد حكومة جلالة الملك البريطانية على القيام بما عليها من المسؤوليات الدولية، ما دام الاهالي الفلسطينيون يشتركون اشتراكا فعليا في سن القوانين ، الامر الذي هو مستقل تمام الاستقلال عن تلك المسؤوليات » . ان المادة (٢) من مذكرة ملز تجعلهم (اي فريق المفاوضين) موافقين على التزامات بريطانيا الدولية بشأن فلسطين ، اما مذكرتهم المعدلة ، فهي لا ترفض هذه الالتزامات ، ولكنها ترغب فقط في ألا تتعارض مع حقوق العرب . فلنسجل على جناح من الحركة الوطنية اسقاطها شعار المطالبة بإلغاء وعد بلفور والانتداب ، وقبولها بالمشاركة في ظل الانتداب .

ثانيا : الموافقة على وعد بلفور ــ كما نص عليه الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ رقم (١٧٠٠) . وتذكر المادة (٣) من مذكرة ملز ان المفاوضين الوطنيين طلبوا «في ان يكون في جملة ما يضاف الى دستور جديد يوضع لفلسطين تفسير السياسة البريطانية الصريح ، كما جاء بها الكتاب الابيض رقم (١٧٠٠) لسنة ١٩٢٢ ...» ولا يكذّب محمد عزة دروزة في تعليقه على مذكرة ملز هذه المادة ، كما ان المذكرة المعدلة لا تشير الى الموضوع ابدا . وقد ورد في المادة (٤) من مذكرة ملز ، والمادة (٣) من المذكرة المعدلة ان المفاوضين طالبوا بأن يضاف نص الى الدستور «مفاده ان اهالي فلسطين لم يُستشاروا فيما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التعهدات الدولية بشأن بلادهم» . ولكن ما جدوى ذلك ؟ ان كل المعنيين في العالم يعرفون بأن شعب فلسطين ليست له اية علاقة بالتزامات بريطانيا الدولية ، وانه قاوم سياسة بريطانيا منذ البدء . وان المطالبة بتسجيل مثل هذا النص ، لا تفيد رفض وعد بلفور رفضا قاطعا ، فالذي سُجّل هو عدم استشارة العرب ، ولكن تسجيل عدم استشارتهم لا يعني رفض التفاهم على هذه الالتزامات .

ثالثا ــ ان صيغة الاشتراك في الحكم التي وافق عليها المفاوضون هزيلة جدا، لا تتجاوز الانضواء تحت لواء الانتداب والعمل معه . تقول مذكرتهم المعدلة المادة (٤) «أما فيما يختص بالفصل الثاني من الدستور حول المجلس التنفيذي ،

فهم يقترحون ان يكون فيه اعضاء وطنيون لتأمين الاستفادة من اشتراك الاهالي في الامور التنفيذية» . وتقول المادة (٥) «ان الفصل الثاني من الدستور في صيغته الحاضرة لا يفي برغبات اهالي البلاد ، وقد اقترحوا ان يكون لفلسطين برلمان يتألف من مجلس اعيان ومجلس نواب والمندوب السامي يظل محافظا على هذه الصيغة الى ان يتم انتخاب، حاكم وطني عام لفلسطين» . وتقول المادة (٦) : «واذا كان لا يمكن ان يؤلف مجلس أعيان من الاهالي فقط فهم لا يعترضون على تأليفه من اعضاء موظفين ، واعضاء غير موظفين يختارهم المندوب السامي من بين اصحاب الكفاءات من اهل البلاد ، على ان تراعى النسبة العددية بين الطوائف وسكان الالوية في الاعضاء المعينين ، وعلى ان يكون هؤلاء الاعضاء ثلثي اعضاء المجلس . ويبقى الاعضاء غير الموظفين في مناصبهم في مدة انعقاد البرلمان التي يقترحون ان تكون لاربع سنوات» . وتقول المادة (٨) «وقد اقترحوا ان يكون لكل من المجلسين الحق في اقتراح القوانين . على انهم لا يعترضون على ان يكون للحكومة وحدها حق وضع مشروع الميزانية ، ومشاريع القوانين الخاصة بما على حكومة جلالة الملك البريطانية من المسؤوليات الدولية . اما مشاريع القوانين الاخرى فيجوز وضعها وتقديمها من قبل الاعضاء في كلا المجلسين» . وهذه المادة لا تعترف لبريطانيا بحقها في التصرف بفلسطين وفق التزاماتها الدولية فقط، بل تلزم جناحا من الحركة الوطنية بالموافقة على هذه السياسة ، التي رفضها الشعب ، وقاومها الوطنيون منذ بدء الاحتلال . ان هذه الوثيقة هامة وخطيرة ، وهي تدل على مدى استعداد قيادات الحركة الوطنية للمساومة . انهم هنا لم يتهاودوا ــ كما يقول محمد عزة دروزة ــ بل سلّموا .

ماذا كان رد المفوض الانجليزي على المذكرة المعدلة ؟

اجاب المستر ملز في ١١ــ٨ــ١٩٢٦ قائلا : «وقد رفعت هذه المذكرة الى فخامة المندوب السامي ، فنالت لديه الاعتبار التام . وقد سر فخامته ان يرى ان هذه المذكرة تكشف القناع عن ميل بين العرب لان يعدلوا عن السياسة السلبية المحضة التي اتبعوها بشأن مصالحهم الخاصة ، وأن يتبعوا بدلا منها خطة يتمكنون بواسطتها من وضع اقتراحات قيمة لتشكيل حكومة دستورية» . ويضيف : «وفي هذه الاثناء لا يرى فخامته ما يمنع من رفع اقتراحات اهالي البلاد للاشتراك في حكومة دستورية الى وزير المستعمرات ، غير ان فخامته قبل ان يخطو هذه الخطوة يجب ان يقنع ان الاقتراحات المقدمة تعبر عن آراء هيئة عامة من اهالي البلد» . وقد اشار الرد الى ان المندوب السامي يعتبر مذكرة المستر ملز معقولة اكثر ــ وان كانت الحكومة لا توافق على كل ما جاء فيها ــ من المذكرة المعدلة التي قدمها المفاوضون .

ما هي اهداف الانجليز من هذه الاتصالات ؟

انني أعتقد انهم هدفوا الى ما يلي :

اولا : معرفة المدى الذي يمكن ان تقف عنده قيادة الحركة الوطنية في

تعاونها مع الانجليز .

ثانيا : جر قيادة الحركة الوطنية الى مساومة ، تقربها من السلطة ، وتخيب امل الجماهير بها .

ثالثا : حماية المتعاونين معهم من النقمة الشعبية ، باظهار استعداد قادة الحركة الوطنية للتعاون .

ومع هذا ، وعلى الرغم من استسلام المفاوضين امام سلطة الاحتلال ، فان سلطة الاحتلال لم تتنازل قيد شعرة . فقد أصرت على ان مذكرة ملز هي المقبولة كأساس للمفاوضات ، ثم أشعرتهم بأنهم لا يمثلون البلاد . وان المندوب السامي «يجب ان يقتنع بأن الاقتراحات المقدمة تعبر عن آراء هيئة عامة من اهالي البلاد» . لقد نجح المندوب السامي ، وممثلو سلطة الاحتلال ، في جر بعض قادة الحركة الوطنية الى المساومة ، ثم كشفوهم ، ثم أخبروهم بأنهم لا يمثلون البلاد ..! فماذا كانت النتيجة ؟ طبع قادة الحركة الوطنية المذكرات المتبادلة ، وشفعوها بدعوة الى الامة لتستعيد حيويتها ، وتنسى احقادها ، ولتجتمع في مؤتمر سابع ؛ يكون الهيئة التمثيلية التي تتولى امر مفاوضة الانجليز .

كانت الصراعات قد ازدادت واحتدت بين قيادة الحركة الوطنية من جهة ، والمعارضة بقيادة راغب النشاشيبي من جهة اخرى . وكان هذا الصراع يقود الى انقسامات في اوساط الجماهير ، ويحرك حزازات طائفية واحقادا عشائرية... وكان الاحساس بضرورة انعقاد مؤتمر اكثر حدة منه في اي وقت مضى . وكان الرأي العام ينظر بعين الغضب الى هذه الخلافات ، ولا يرى فيها الا الطابع الشخصي ، وان كان في اكثريته يدرك خيانة المعارضة السافرة . وحين وجّه فريق المتفاوضين مع المستر ملز نداءه الى الامة ، بدات الاتصالات من اجل عقد المؤتمر السابع ؛ واخذ الحريصون على وحدة الجبهة الوطنية يتوسطون بين الفئتين المتناحرتين ، وكان فريق المتفاوضين مع المستر ملز من المتوسطين . وقد عقد المؤتمر في تموز سنة ١٩٢٨ ، بعد جهود كبيرة بذلت في الاتصالات والتسويات والمساومات . وقد ثارت الخلافات اول ما ثارت حول من يدعو الى المؤتمر ، ومن يُدعى اليه ، وكيف تكون الدعوة ... ولما لم يكن ممكنا الوصول الى اتفاق دعيت كل الفئات : الوطنيون وأعداؤهم ، المخلصون والخونة ، مقاومو بيع الاراضي والسماسرة ... الخ . وانطلق دعاة التعاون مع الانجليز في العمل لتنفيذ مخططاتهم ، وكادوا ينجحون لولا ان بعض الوطنيين لاحظوا ما يُدبّر ، فطالبوا بأن يقرر المؤتمر تأييد قرارات المؤتمرات السابقة . وهكذا فشلت محاولة اقرار قيام نوع من الحكم الوطني في ظل الانتداب والتزاماته . ولكن المؤتمر الذي ولد بعد مخاض عسير لم يستطع الا ان يكون ميتا . ذلك ان التناقضات التي كانت تحكمه ، حالت دون انتخاب لجنة تنفيذية فعالة. ولما كانت كل فئة تسعى لان تتمثل في اللجنة التنفيذية ، فقد رؤي ان يكون عدد اعضاء اللجنة التنفيذية كبيرا ، على ان يكون من كل قضاء اثنان احدهما يمثل قيادة الحركة الوطنية ،

والآخر يمثل خصومها ، على ان يضاف الى هؤلاء عدد من ممثلي المسيحيين . جعل هذا اعضاء اللجنة التنفيذية ثمانية وأربعين من مختلف الاشكال والالوان : وطنيون ، عملاء ، سماسرة ، انتهازيون . وانتخب ثلاثة لامانة السر احدهم «مجلسي» * والآخر مسيحي . وهكذا اصبحت اللجنة التنفيذية وأمانة سرها ميدان صراع ، تبرز فيه كل التناقضات الخاصة بالزعامات والوجاهات . لقد انتصرت المعارضة في هذا المؤتمر ، لانها ادخلت اليه كل اعداء الحركة الوطنية ، ولانها ضمنت عددا من المقاعد في اللجنة التنفيذية ، مساويا لمقاعد قيادة الحركة الوطنية ، ولا يتناسب مع القوة الشعبية التي يتمتع بها دعاة التعاون مع الانجليز والعملاء والسماسرة . حكم هذا على اللجنة التنفيذية وأجهزتها بالشلل ، وهذا ما كان يريده الانجليز والصهيونيون والسماسرة والعملاء .

ان ما حدث كان تعبيرا حادا وعنيفا ، لا عن خيانة بعض فئات من طبقة الافندية شبه الاقطاعيين شبه البرجوازيين ، بل عن فشل طبقة كاملة وعن عجزها وانهيارها . ولكن عدة عوامل حجبت هذا الانهيار ، اهمها نفوذ هذه الطبقة المادي والمعنوي ، وسيطرتها على جماهير الفلاحين والعمال ، وضعف الوعي الطبقي عند الفلاحين والعمال ، واتجاه أنظارهم نحو الانتداب والغزو الصهيوني . وكان السقوط الفعلي لهذه الطبقة مستحيلا ، في وقت كانت فيه تزداد ثروة ونفوذا ، على الرغم من افلاسها السياسي ؛ وكانت التنظيمات العمالية والفلاحية الواعية غائبة عن المسرح .

كانت الجماهير ساخطة ناقمة على تنابذ القيادة السياسية وتهافتها . ولم تكن سياسة المساومة والمهاودة لترضيها . ولكن الجماهير غير المنظمة ، التي كانت ما تزال تعتبر اللجنة التنفيذية للمؤتمر السابع قيادتها ، لم تكن تعرف ماذا تفعل بالضبط ، وان كان واضحا لديها ان المقاومة المسلحة للاحتلال البريطاني ، وللحركة الصهيونية هي الوسيلة الوحيدة الناجعة .

ولقد كان صيف آب من سنة ١٩٢٩ منذرا بالخطر . ذلك ان الصهيونيين كانوا يطمعون بالاستيلاء على حائط المبكى ، فاثاروا حقوقهم التاريخية فيه ، محليا ودوليا ، وحاولوا شراء املاك الوقف المجاورة له بأثمان مغرية . وفي سنة ١٩٢٨ ، قاموا باحتفالات غير عادية هناك ، فتجمعوا من كل انحاء فلسطين ، ونفخوا في الصور . قادت هذه الحادثة العرب الى التنبه والحذر ، فأنشأوا «جمعية حراسة المسجد الاقصى» ، بمبادرة رئيس المجلس الاسلامي الاعلى الحاج امين الحسيني ، الذي استغل الحادثة لتحريك الرأي العام ، واثارة روح النقمة والاحتجاج

---

* ــ لا بد من ايضاح ما تعنيه كلمتا مجلسي ومعارض ، لانهما غير مفهومتين الان . تعني «مجلسي» مؤيد لرئاسة المجلس الاسلامي الاعلى ، ومعارض : معارض لها . ولقد كانت رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى موضوع صراع بين الحركة الوطنية ، بزعامة المفتي والخارجين عليها بزعامة راغب النشاشيبي وفخري النشاشيبي .

والتهيؤ للدفاع عن المقدسات . وقد انتشرت هذه الجمعية في جميع انحـــاء فلسطين ، وعقدت مؤتمرا واسعا ضم الكثير من رجال فلسطين ، وحضره عدد من خارجها . حل صيف ١٩٢٩ ، واليهود ينتظرون مناسبة عيد الغفران للقيـــام باحتفالات اكبر من احتفالات السنة السابقة . وصدف ان عقدت الصهيونيـــة العالمية مؤتمرها في زوريخ في هذه الاثناء ، فأثار خطباء المؤتمر قضية فلسطين وحائط المبكى ، اثارة اشعلت نيران الحقد عند العرب ، وحركت عواطف اليهود. فلما كان عيد الغفران في منتصف آب ، بدأ الصهيونيون استفزازهم بمظاهـــرة كبيرة . وكان الرد العربي مظاهرة اكبر في الاسبوع التالي . وفـــي الثالث والعشرين من الشهر عينه بدأت الاشتباكات بين العرب والصهيونيين *. لقــد انفجرت الجماهير العربية في المدن خاصة . فاندفعت في القدس اولا ثم في يافا والخليل وصفد تسوّي حساباتها مع الصهيونيين . لم تكن تنتظر أوامر قيادة ، او تخطط لعمل جذري وحاسم ، ومع هذا فقد اعطت الصهيونيين درسا قاسيا لن ينسوه .

كان هذا الانفجار الشعبي اوسع واخطر من الانفجارين الاولين : انفجـــار القدس وانفجار يافا المذكورين سابقا . وقد دل ، لا على رفض الجماهير الشعبية لسياسة الاحتلال والحركة الصهيونية فحسب ، بل على رفضها سياسة المؤتمرات والاجتماعات والاحتجاجات التي انتهجتها اللجنة التنفيذية واحتقارها لها .

وكان ممكنا وسهلا ان يتحول هذا الانفجار الشعبي الى ثورة عارمة ، لـــو وجدت القيادة التي تستطيع توجيه الانفجار وتعميمه في فلسطين من اقصاها الى أقصاها ، وتحديد اهداف واضحة له : الاتجاه نحو بث ذعر لا مثيل له فـــي اوساط المهاجرين الصهيونيين عن طريق الهجمات الماحقة ، كما حدث في الخليل، واعلان بدء الكفاح ضد الاحتلال حتى النصر . ولكن اللجنة التنفيذية ، بوضعهـا حينذاك ، وبما فيها من عملاء وسماسرة ، وبالعقلية المساومة المهاودة المتخلفـــة الذاتية التي تتحكم بها ، لم تكن في مستوى الاحداث . ولذلـــك فقد تبعثـر الانفجار ، ولم تقدم اللجنة التنفيذية الا الاحتجاج .

لقد حكمت هذه الحادثة على اللجنة التنفيذية بالاعدام ، واقنعت الجماهير بضرورة البحث عن طريق اخرى ...

---

* – طربين ، احمد : المرجع السابق ، ص (٢٠٦ – ٢٠٩) .

الفصل الثالث

مرحلة الاضراب الكبير والثورة الكبرى
(١٩٣٠ ــ ١٩٣٩)

تبدأ هذه المرحلة ، والقيادة التقليدية للحركة الوطنية اشد ما تكون تنابذا وتناحرا ، واستعدادا للمساومة . وقد عبر هذا عن نفسه من خلال وقائع ثلاث :

اولا : زار سانت جون فيلبي، في أواخر شهر تشرين الاول من سنة ١٩٢٩ فلسطين ، مدّعيا بأنه من حزب العمال البريطاني الحاكم ، وان بعض المسؤولين في الحزب ، طلبوا منه ان يزور فلسطين، خلال سفره الى الحجاز، ليساعد على حل المشكلة . وهو يرى ان يتفق على خطوط عامة ، تقدم الى الوزارة البريطانية، وتبذل الجهود اللازمة لاقرارها . وقد استجاب له بعض قادة الحركة الوطنية ، فاجتمعوا به مرارا في بيت احمد حلمي ، وكان من بين الذين اجتمعوا به الحاج امين الحسيني . قدم فيلبي مسودة مشروع ، فنوقشت ، وأجريت تبديلات فيها، لا تغير من روحها شيئا . يطالب المشروع المعدل بقيام جمهورية دستورية ديمقراطية في فلسطين ، ولكن بشروط . من هذه الشروط ان تكون «الهجرة الى فلسطين حرة ، وخصوصا للعرب واليهود ، مع اعتبار مصالح البلاد وطاقتها الاقتصادية» كما جاء في المادة (٢) . ومنها ان يبقى المندوب السامي مسؤولا عن الامن العام في البلاد، الى ان تغدو حكومة فلسطين برأي عصبة الامم قادرة على القيام بهذا العبء ، وتكون القوات المسلحة في البلاد تحت امرته مباشرة ، على

ان يكون لحكومة فلسطين حق تأليف قوات بوليسية لاغراض الادارة المحلية ، مؤلفة «من عرب ويهود بحسب نسبتهم» كما جاء في المادة السادسة . وتعطي المادة السابعة «للمندوب السامي بالنيابة عن عصبة الامم حق الرفض (الفيتو) بشأن اي قانون او قرار يصدر من المجلس التنفيذي ، او مجلس الوزراء ، ولا يكون متفقا مع الالتزامات الدولية الموكول للحكومة البريطانية رعايتها ، او يكون مجحفا بحقوق الاقليات والاجانب ، او منافيا لمصلحة البلاد وأمنها وازدهارها . على ان يكون لحكومة فلسطين حق رفع الامر الى عصبة الامم للفصل فيه» (١) .

المشروع ـ كما هو واضح ـ يعلق بندا اساسيا من بنود الميثاق الوطني ، وهو الرفض القاطع للهجرة الصهيونية ، ويضع صيغة مطاطة مكانه ، وهي «الهجرة حرة مع اعتبار مصالح البلاد وطاقتها الاقتصادية» ؛ كما ان المشروع يقر بسيادة بريطانيا في فلسطين «الى ان تغدو حكومة فلسطين برأي عصبة الامم قادرة على القيام بهذا العبء الخ» ، ويعترف «بالالتزامات الدولية الموكول لبريطانيا رعايتها» اي وعد بلفور ، وانشاء وطن قومي صهيوني في فلسطين . ومع كل هذه التنازلات . فان الحكومة البريطانية لم تظهر اي تجاوب . ويبدو ان المشروع كان مجرد محاولة «جس نبض» ، بعد الانفجار الشعبي الكبير .

ثانيا : وكانت اللجنة التنفيذية ، في أوائل هذه المرحلة ، قد وصلت مرحلة النزع الاخير . ويبدو ذلك جليا في النزاع الذي نشأ بين اعضائها ، عندما قرروا ارسال وفد الى لندن ، بعد نشر تقرير لجنة شو البرلمانية (٢) ؛ للاستفادة من مفعول التقرير ، الذي اعتبر لمصلحة العرب ، ولمواصلة رعاية القضية . ولكن تأليف وفد لم يكن سهلا في هذا الوقت بالذات الذي بلغ فيه التناحر أشده بين اعضاء اللجنة التنفيذية . كان الخلاف طبعا حول رئاسة الوفد والاشتراك فيه . ويبدو ان المعارضة كانت تريد ان تعطل مشروع سفر الوفد ، الا اذا حققت انتصارا جديدا ، كالذي حققته في المؤتمر السابع . ولهذا ، وسعيا وراء مكاسب معينة ، اعلن يعقوب فراج نائب رئيس اللجنة التنفيذية ، وممثل المعارضة ، ومغنم مغنم من اعضاء أمانة سر اللجنة ، ومن المعارضة ايضا ، الاستقالة من منصبيهما . ورد رئيس اللجنة موسى كاظم الحسيني على ذلك بأن تنازل عن رئاسة الوفد . احدثت هذه الخلافات ضجة في البلاد ، وبدأت بعض الفئات في شمال فلسطين تجري اتصالات لانتخاب وفد يذهب الى لندن . وهنا جرى الاتفاق بسرعة على تأليف وفد من موسى كاظم الحسيني رئيسا ، والحاج امين الحسيني وعوني عبد الهادي وجمال الحسيني والفرد روك اعضاء . لقد انتصرت قيادة الحركة الوطنية على المعارضة . وسافر الوفد ، بعد ان اتفق الجميع على ان يقوم نائب الرئيس ، وهو من المعارضة ، برئاسة اللجنة خلال سفر الوفد . وكان على الرئيس الجديد ان يقنع دعاة انتخاب الوفد الآخر بالعدول عن خطتهم . وقد نجح (٣) . ولكن ما حدث كان باعثا على مزيد من التذمر والنقمة ، ودافعا الى مزيد من الرفض والتأمل .

وصل الوفد لندن، فقدم مذكرة الى الحكومة البريطانية بمطالبه، ولكن الحكومة التي تعرف جيدا أوضاع اللجنة التنفيذية ، لم تجب الوفد مباشرة ، بل اكتفى رئيس الوزراء ماكدونالد، بأن اشار في حديث له في مجلس العموم ، بأن بريطانيا لن تتخلى عن التزاماتها في فلسطين، وانها لذلك ستظل هناك . وهنا استثير الوفد، فأصدر بيانا اشار فيه الى تقرير لجنة شو، وتقارير اللجان السابقة التي تثبت ما لحق بالعرب من أضرار ، نتيجة لسياسة بريطانيا في فلسطين ، وجاء فيه : «ان الاستمرار في هضم حقوق العرب اكراما للسياسة الصهيونية ، يؤدي الى ابادتنا وإفنائنا وإجلائنا عن بلادنا . وان المسألة عندنا هي مسألة حياة او موت ، وان الشعب العربي سيكافح هذه السياسة ، وان كل عربي يؤثر الموت دفاعا عن حقوقه الطبيعية وكيانه ، وان من واجبه ان يُخطر اهل البلاد العربية والاسلامية بالحالة الخطيرة التي تهدد كيان بلادهم المقدسة . واخوانهم الساكنين فيها (٤)» . وقد ردت الوزارة ببيان بينت فيه انها اوضحت للوفد عدم امكان اجراء تغييرات دستورية شاملة في فلسطين ، لان ذلك يحول دون حكومة بريطانيا وتحقيق التزاماتها التي تحملتها بموجب صك الانتداب .

لم تكن هذه التجربة الاولى مع الاستعمار البريطاني ، ومع هذا ، هل اقتنعت قيادة النضال في فلسطين بعدم جدوى المفاوضة والمساومة ؟.. لا ابدا .. وهذا ما سنراه في الصفحات المقبلة .

ثالثا : واجهت اللجنة التنفيذية ، بعد مرور عام على ثورة البراق ، مشكلة جديدة ، فقد كانت البلاد عازمة على تكريم شهدائها . وكان اعدام ثلاثة من المتهمين بحوادث ١٩٢٩ تحديا لشعور الجماهير ، وعاملا على ازدياد نقمتها وسخطها . وكان واضحا ان البلاد تغلي ، وان الاحتفالات بذكرى الشهداء ، تهدد بانفجار لا يعرف مداه . خشي الانجليز ان يحدث ما لا تحمد عقباه ، فأوعزوا لعملائهم ان يعملوا على احباط المحاولات الجارية، من اجل اجراء احتفالات شعبية واسعة . وأخذ العملاء، وعلى رأسهم المعارضة في اللجنة التنفيذية ، في تحدي الراي العام بالسخرية من الشهداء، ونعتهم بالصعاليك الذين لا يستحقون ان يحتفل بهم . وقد زاد هذا من حماسة الرأي العام ، فخاف الانجليز، وطلبوا من اللجنة التنفيذية ، ان تطلب من الشعب ، عدم الاحتفال بذكرى شهدائه . ولم تخيب اللجنة التنفيذية امل الانجليز هذه المرة ايضا ، فاجتمعت في الخامس والعشرين من تموز سنة ١٩٣٠، وأصدرت بيانا ، طلبت فيه من الشعب ان يلغي الاحتفالات، ويكتفي بالابتهالات الدينية .

وهكذا ، فبدلا من ان تحرك اللجنة التنفيذية الجماهير ، ضد السلطة المحتلة الغاشمة ، طلبت من الجماهير ان تستبدل الاحتفالات الشعبية بالابتهالات الدينية، وأن تستعيض عن المقاومة بالدعوات (٥) .

وأصدرت الحكومة البريطانية كتابها الابيض، في تشرين الاول (اكتوبر) سنة ١٩٣٠ ، فردت اللجنة التنفيذية عليه ببيان شامل، طرح مشاكل الهجرة والاراضي

والانتداب • وقد طالب البيان بتأسيس «حكومة مسؤولة لدى مجلس نيابي» .
اما «الدولة ـ النموذج» التي قدمتها اللجنة التنفيذية مثلا لبريطانيا فهي امارة شرق الاردن ، مثل على استتباب الامن فيها ، وعلى ادارة البلاد بواسطة اهلها .
تقول المذكرة : «واللجنة تعتقد ان الحالة في فلسطين لن تتحسن من الوجهتين الاقتصادية وتوطيد النظام ، ما دامت الحكومة الانجليزية لا تعدل عن سياستها الحاضرة ، ولا توافق على ادارة فلسطين بواسطة اهلها . ذلك لان نتيجة الاختبار، ليس في فلسطين فقط ، ولكن في جميع العالم ، اثبتت ان البلاد لا ترقى ويستتب الامن فيها،الا بواسطة اهلها . فشرق الاردن مثلا،ما كانت لتحصل على الامن الذي نشاهدها تتمتع في نعيمه اليوم ، او لم يسلم امر ادارتها الى اهاليها العرب» .
ومن المعروف ان شرق الاردن في هذا الوقت ، كانت تابعة تبعية كاملة للانجليز، في الادارة والسياسة والجيش والمالية الخ . ان ما تطالب به اللجنة التنفيذية،هو المشاركة في الحكم فقط ، كما هي الحال في شرق الاردن • وهو ما طالبت به بشكل أوضح في مناسبات سابقة اشرنا اليها . وقد وردت في المذكرة فقرة جاء فيها : «... ان هذه البلاد لن يقيض لها ان تعيش بسعادة ، ما دامت تحكم بواسطة ادارة انجليزية صرفة» . وهذا يعني ـ اذا ما اخذنا القرائن الاخرى بعين الاعتبار ـ ان الاشتراك في الحكم ـ بالنسبة للجنة التنفيذية ـ كاف لجعل البلاد تعيش في سعادة .
ومما يثير الانتباه ، ان اللجنة التنفيذية التي سمعت مباشرة ، مرارا وتكرارا من الحكومة الانجليزية ، ان الاخيرة عازمة على تنفيذ التزاماتها الدولية في فلسطين ، تحاول في هذه المذكرة ان تبرىء الحكومة البريطانية من جرائمها ، لتلصق هذه الجرائم بالموظفين الصهيونيين . تقول المذكرة : «ان اللجنة لا تنسب هذا الظلم الفادح الذي ابتلي به العرب ، الى سياسة الحكومة الانجليزية بصورة مباشرة ، ولكنها لا تقدر من وجهة اخرى ألا تعتبرها مسؤولة عن كل ما اصاب البلاد من بلاء في هذا الشأن ، فانها هي التي اناطت مراقبة الاراضي في فلسطين بصهيونيين ، يسيطرون على دوائر الاراضي،ويسيرونها حسب رغائب الصهيونيين» (٦) . ان الحكومة هنا مسؤولة ولكن بشكل غير مباشر • انها لم تخطط لانشاء الوطن القومي ، ولم تقم ادارتها في فلسطين لتكون قادرة على تنفيذ ما التزمت به في عصبة الامم ، كل ما حدث هو انها عينت صهيونيين صدفة في دوائر الاراضي . هذا ما تقوله المذكرة . وواضح ما في هذا الكلام من تحريف وتضليل ، وخدمة للاستعمار البريطاني . ولكن اللجنة التنفيذية التي اتخذت من التعاون مع الانجليز ، والاشتراك في الحكم استراتيجية ، ومن المساومة والمهادنة تكتيكا ، كانت لا تتورع عن اتخاذ مثل هذا الموقف ، واعلانه مكتوبا على الجماهير .
وعلى الرغم من كل ما سبق ، فان المذكرة طالبت مؤكدة ملحة «على ان يقرر حالا مبدأ منع انتقال الاراضي من العرب لغيرهم» • وهو الشعار الذي رفعه

ميثاق المؤتمر الاول ، ولكنه كثيرا ما اختفى خلال المساومات مع الانجليز على الاشتراك في الحكم .

ثارت ثائرة الحركة الصهيونية على الكتاب الابيض ، فاستقال وايزمن رئيس الوكالة اليهودية ، وبدأت عملية الاحتجاجات تنهال على الحكومة البريطانية ، ولجنة الانتدابات بعصبة الامم ، وقامت المظاهرات في مختلف مدن اوروبا وأمريكا في يوم واحد . ولم تلبث الحكومة البريطانية ان اصدرت تفسيرا للكتاب الابيض، سماه العرب «الكتاب الاسود»،لانه أكد للحركة الصهيونية التزام الحكومة البريطانية بأهدافها . واستغل الصهيونيون تراجع الحكومة البريطانية،فعملوا على ما يلي :

اولا : زيادة الهجرة وشراء الاراضي .

ثانيا : انشاء «حاميات» صهيونية لمنع العمال العرب من العمل في المؤسسات والمزارع والبيارات الصهيونية ، ولاجبار اصحاب المؤسسات اليهود،على عدم تشغيل العمال العرب . وكان اصحاب المؤسسات والمزارع والبيارات هؤلاء، يفضلون تشغيل العمال العرب لرخص أجورهم . ولكن زيادة الهجرة، زادت من عدد العمال الصهيونيين العاطلين ، واضطرت الحركة الصهيونية لاتخاذ مثل هذا الاجراء .

ثالثا : انشاء حرس المستعمرات . فقد أوصت لجنة شو بضرورة اتاحة الفرصة للمستعمرات للدفاع عن نفسها . وكانت هذه التوصية،نتيجة لتذمر الصهيونيين امام اللجنة المذكورة،من عدم حماية حكومة الانتداب لهم . وما ان صدر الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٠ ، الذي اشار الى مشروع للدفاع عن المستعمرات ، حتى قدمت الادارة البريطانية في فلسطين بنادق وأعتدة الى الصهيونيين للدفاع عن انفسهم ، وتبرعت لهم بمدربين .

اثار هذا كله العرب ، ولكن اللجنة التنفيذية التي كانت تستيقظ في المناسبات ، فتصدر البيانات وتطيّر البرقيات ، كانت الان أضعف من ان تفعل شيئا . وكان عجزها واضحا ، وتهافتها معروفا ، حتى ان كثيرا من الذين آملوا أن يثوب «الزعماء» الى رشدهم ، اصبحوا الان غير قادرين على الانتظار امام التحديات الصهيونية . وجرت محاولات للانقاذ كان اهمها :

اولا : نشوء حلقات كفاح سرية ، سوف تبرز أهميتها فيما بعد .

ثانيا : انعقاد المؤتمر الاسلامي ، والدعوة للمؤتمر العربي .

ثالثا : نشوء حزب الاستقلال .

كانت المحاولة الاولى ، تعبيرا عن نقمة جماهير الفلاحين والعمال،على تهافت القيادات واستهتارها . وكان أخطر تنظيم لها ، هو الذي نشأ في اوساط «الفلاحين ـ العمال» في مدينة حيفا . وهذا التنظيم هو الذي بدأ ثورة عام ١٩٣٦ كما سنرى . كانت هذه هي محاولة التصحيح الحقيقية . وقد نظمتها اوسع الطبقات،وأكثرها تعرضا للظلم والاضطهاد والتشريد والاستغلال . هذه

الطبقة الكبيرة الواسعة ، لم تتعرض لاضطهاد السلطة ، التي فرضت عليها اعلى ضريبة مباشرة في البلاد العربية آنذاك ، وفرضت عليها التخلف والتشريد ، ولا تعرضت لاستغلال التجار وكبار الملاكين العرب واليهود فقط ، بل تعرضت للحرمان من مصدر رزقها الاول ، وهو الارض ، والمنافسة على العمل من المهاجرين ، جعلتها طبقة ثانية تعاني البطالة ، وتحس بالغبن ازاء العامل الصهيوني المنظم ، والذي يتقاضى اجرا مضاعفا ، ويعيش حياة افضل ، ويملك الخبرة في الغالب ⁽⁸⁾ وقد أوضحنا هذا كله في الخلفية الاقتصادية والاجتماعية . لقد اخذت طبقة الثورة ، تهيىء نفسها للثورة المسلحة منذ الان .

اما المحاولتان الثانية والثالثة ، فقد كانتا ضمن الطبقة الاخرى ، الطبقة شبه الاقطاعية ـ شبه البرجوازية . شعرت هذه الطبقة ان لجنتها التنفيذية اصبحت غير قادرة على ان تحقق لها اهدافها ، في تأكيد سيادتها ، والوثوب على السلطة. ولهذا اخذت بعض العناصر الطامحة ، او العناصر الاكثر وعيا ، والاكثر حيوية ، في البحث عن وسيلة للخروج من المأزق . وكان الحاج امين مفتي فلسطين ، ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى ، واحد قادة الحركة الوطنية البارزين ، رجلا طموحا ذكيا ، ويملك نفوذا واسعا بين الجماهير . وكان قد ساهم من قبل في نشاطات الحركة العربية ، حتى انه سنة ١٩٢٤ ، في العاشر من الشهر الثالث ، استصدر فتوى من رجال الدين في فلسطين ، بمبايعة الشريف حسين ، خليفة على المسلمين (٧) . وقد ساعدته وظيفتاه ، مفتيا لفلسطين ، ورئيسا للمجلس الاسلامي الاعلى فيها ، على ان يكون واسع الصلات برجال الدين والسياسة والفكر في العالم الاسلامي . وصادف ان وجد في القدس عبد العزيز الثعالبي ، بعد احداث البراق السالفة الذكر ، فتباحث الحاج امين معه ، في المخاطر التي تتعرض لها فلسطين ، واتفقا على ان يعقد مؤتمر اسلامي عام في القدس للدعاوة لقضية فلسطين ، «على اعتبار انها قضية اسلامية» . وبعد ان وجد الحاج امين ترحيبا بالفكرة من بعض المعنيين ، الف لجنة تحضيرية ، وحدد موعدا للمؤتمر في الاول من كانون الاول سنة ١٩٣١ . وقد استجاب للدعوة عدد كبير من رجال السياسة والدين الكبار في الوطن العربي والعالم الاسلامي ، وتكون مكتب المؤتمر من الحاج امين الحسيني رئيسا ، ومحمد علي علوبة والدكتور الشاعر اقبال وضياء الدين الطباطبائي ومحمد زبارة وكلاء . واختير للسكرتارية محمد عزة دروزة وابراهيم الواعظ ورؤوف السيلاني ، وأحمد حلمي عبد الباقي امينا ماليا ، وشكري القوتلي ورياض الصلح مراقبين . وكان من بين الحضور محمد رشيد رضا ، والمجتهد الاكبر كاشف الغطاء ، وسعد الله الجابري ، وسعيد ثابت ، ووفد من مسلمي البوشناق ، فيه وزير ، والمفتي الاكبر ، وممثلون لمسلمي جاوه وتركستان الخ .. ولكن المؤتمر واجه منذ البدء عقبات اهمها :

اولا : مقاومة السلطات البريطانية ، والحركة الصهيونية للمؤتمر . فقد كان يهم الانجليز ، والحركة الصهيونية ، الا يتيقظ الرأي العام الاسلامي ويتحد ، لان في

ذلك خطرا على مصالح بريطانيا في مناطق عديدة من آسيا وأفريقيا . أما الحركة الصهيونية ، فقد كانت ترى في مثل هذا المؤتمر تأليبا للعرب على الصهيونيين ، وتسعيرا لنار المقاومة والكفاح ضد الحركة الصهيونية . ولهذا، فقد كانت الدسائس كثيرة ضد المؤتمر ؛ حتى ان السلطات البريطانية أبعدت عبد الرحمن عزام من فلسطين، بعد ان ألقى خطابا ضد السياسة الايطالية الاجرامية في ليبيا . ولم يكن هذا العمل استجابة لطلب السفارة الايطالية ، او اكراما للايطاليين الذين احتجت سفارتهم فقط ، بل كان تعبيرا عن الموقف البريطاني من المؤتمر ، وتهديدا للمؤتمرين، حتى لا «يتطرفوا» عند بحث مسألة الاستعمار التي أجلت الى نهاية المؤتمر .

ثانيا : خاف بعض رجال السياسة والدين ، أن يكون للمؤتمر علاقة بموضوع الخلافة ، الذي كان مطروحا منذ خلع آخر سلطان عثماني سنة ١٩٢٤ . وقد عقد مؤتمر في القاهرة، بعد ان بويع الملك حسين بالخلافة ، من جهات دينية ورسمية، ولكن المؤتمر لم ينته الى شيء . وبعد ان فشل المؤتمر، ظل فؤاد ملك مصر طامعا باللقب . وكان هذا من اسباب تخوف بعض رجال السياسة والدين، لاسيما في مصر . الا ان الحاج امين اجرى الاتصالات اللازمة التي بددت مثل هذه التخوفات .

ثالثا : وكان «المعارضون» في فلسطين ، وهم المتعاونون مع الانجليز والصهيونية ضد الحركة الوطنية ، اعداء عائليين لعائلة الحسيني ، وخصوما شخصيين للحاج امين . وكانت هذه الخصومة التي امتزجت فيها العوامل الوطنية بالعوامل الشخصية عنيفة وحادة وحمقاء . ومما لا شك فيه، ان «المعارضين» نفسوا على الحاج امين زعامته ، ورأوا في المؤتمر الاسلامي وسيلة لزيادة نفوذه محليا ، ولتكوين زعامة اسلامية له . وهذا ما خافوه وقاوموه، منذ البدء . ولذلك، فقد عملوا كل ما يمكن عمله لاحباط المؤتمر . ومما فعلوه، انهم اجروا اتصالات مع بعض رجال السياسة والدين خارج فلسطين ، لاقناعهم بعدم الحضور ، على اساس ان هدف المؤتمر خدمة مصالح الحاج امين الشخصية والحزبية . ثم شنوا حملة صحفية حادة ، على الحاج امين ، والمجلس الاسلامي الاعلى . وكانت جريدة «صوت الشرق» لصاحبها الياس شحادة ، تتولى امر هذه الحملة . ولم يقنع المعارضون بالرسائل التي كتبوها الى الخارج ؛ فأجروا اتصالات مع الوفود التي حضرت المؤتمر لتحقيق اهدافهم . الا أن أهم ما فعلوه، هو انهم عقدوا مؤتمرا آخر خلال انعقاد المؤتمر الاسلامي ، في فندق الملك داود، أسموه مؤتمر الامة الاسلامية، حضره جمع من اعداء الحركة الوطنية والحاج امين الحسيني في فلسطين ، ولم يحضره احد من الخارج .

وكانت لجنة المؤتمر التحضيرية ، قد حاولت ان تضمت هؤلاء ، فدعتهم للاشتراك في اللجنة التحضيرية ، ولكنهم رفضوا . وعلى الرغم من ذلك ، فقد دعي عدد من أبرز المعارضين لحضور المؤتمر ، الا ان المدعوين لم يحضروا . وعمل

بعض اعضاء الوفود المشتركة في المؤتمر، على انهاء الشقاق فلم يستطيعوا . لقد كانت المعارضة ، لا ترضى عن تخريب المؤتمر بديلا .

وعلى الرغم من كل ذلك نجح المؤتمر . وقد اتخذ عددا من القرارات، نوجزها فيما يلي :

١ ــ وضع دستور للمؤتمر يجعل المؤتمر ، منظمة دائمة تجتمع دوريا ، وتوجد لها مؤسسات تابعة في جميع انحاء العالم الاسلامي ، ويحدد لها اهدافا سامية ، نابعة من عظمة الاسلام وتاريخه .

٢ ــ انشاء جامعة اسلامية كبرى في القدس، تسمى «جامعة المسجد الاقصى» ، وتأليف دائرة معارف اسلامية .

٣ ــ الدفاع عن فلسطين لاهميتها بالنسبة للعالم الاسلامي ، وشجب السياسة البريطانية الصهيونية فيها ، واعلان قدسية البراق .

٤ ــ تشكيل شركة اسلامية لانقاذ اراضي فلسطين .

٥ ــ تسليم شركة سكة حديد الحجاز الى هيئة اسلامية ، لانها ملك للمسلمين .

٦ ــ «استنكار السياسة الاستعمارية الروسية في بلاد تركستان والتتر والطليانية في ليبيا ، والافرنسية في سورية ولبنان والمغرب العربي ، والانجليزية في مصر والسودان وجزيرة العرب» (٨) .

وخلال انعقاد المؤتمر الاسلامي ، التقى عدد من رواد الحركات العربية الاولى ، ولاسيما حزب العربية الفتاة ، والاستقلال ، ورجال الحكم العربي في الشام . وتباحث هؤلاء في أوضاع الامة العربية ، وما آلت اليه من استعمار وتجزئة . وقد لفت نظرهم انشغال كل قطر بمشاكله، وانهماك كل سياسي، حتى قادة الحركات العربية الاولى ، بمشاغل القطر الذي ينتمي اليه ، فقرروا ان يعقدوا مؤتمرا عربيا ، يعيد للحركة العربية شبابها وحيويتها ، ويحقق وحدة الكفاح بعد تمزق .. وقد حدد موعد للاجتماع في أواسط كانون الاول سنة ١٩٣١ ، التقى فيه حوالي خمسين سياسيا من أقطار عربية مختلفة ، ذكرنا أسماء بعضهم عند الحديث عن المؤتمر الاسلامي . تم في هذا الاجتماع الاتفاق على وضع ميثاق قومي ، والدعوة الى مؤتمر قومي ، وانشاء لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر . ولقد وضع الميثاق ، فوقعه الذين حضروا الاجتماع ، ومنهم محمد رشيد رضا ، وعلي ناصر الدين ، ومحمد العفيفي ، ورياض الصلح ، وشكري القوتلي ، وعوني عبد الهادي ، وسعيد ثابت . يتحدث هذا البيان عن كفاح العرب من اجل الاستقلال والوحدة ، وكيف خدعهم «الحلفاء» ، وتآمروا عليهم ، وعلى وحدة بلادهم . ثم يذكر كيف شغلت التجزئة كل «قطر» بمشاكله ، وهذا ما دعا فريقا من رجالات العرب الذين حضروا المؤتمر الاسلامي، الى عقد اجتماع في ١٣ كانون الاول ١٩٣١ «بحثوا فيه ما يجب عمله لدرء النازلات الاستعمارية التي

نزلت ببلادهم ، والقضايا الاقليمية التي غمرها بها المستعمرون ، وأقروا المواد الآتية ميثاقا مقدسا يكون للعرب هدفا ، ولمجهودهم مقصدا وغاية في مختلف أقطارهم ، فيستأنفون جهادهم في سبيل الاستقلال المنشود على نوره ، ويجرون على سننه ، حتى يأذن الله بادراك المحجة والاماني كاملة محققة» (٩) . والميثاق هو :

١ ـ ان البلاد العربية وحدة ، وان الامة العربية لا تعترف بالتجزئة .

٢ ـ الاتجاه في كل الاقطار العربية الى الاستقلال التام والوحدة .

٣ ـ رفض الامة العربية الاستعمار بجميع أشكاله .

انتخب الاجتماع لجنة تحضيرية، من عوني عبد الهادي، وصبحي الخضراء، وعجاج نويهض، ومحمد عزة دروزة (من فلسطين)، وخير الدين الزركلي، وأسعد داغر . وكان اول ما قامت به اللجنة التحضيرية اتصالها برجال السياسة والفكر في البلاد العربية، لمعرفة آرائهم في الموضوع . وبعد دراسة المقترحات ، استقر الرأي ان يعقد المؤتمر في بغداد . أما اسباب انعقاده في بغداد ، فهي :

اولا : ارتباط اكثر الذين دعوا للمؤتمر بفيصل، خلال الثورة العربية الكبرى والحكم الفيصلي .

ثانيا : ترحيب فيصل بعقد المؤتمر في بغداد .

ثالثا : المكانة التي احتلها العراق في الوطن العربي ، بعد دخول عصبة الامم .

وحين قدم فيصل الى عمان ، زاره وفد يمثل اللجنة التحضيرية ، وتباحث معه في الامر ، فرحب وأيد ، ووعد ان تتاح للمؤتمر الحرية التامة . اثار عقد المؤتمر في بغداد حفيظة السعوديين ، منافسي الهاشميين وخصومهم ، فأبدوا تحفظاتهم ازاء المؤتمر . وكان على اللجنة التحضيرية، ان ترسل الى السعودية من يقنع عاهلها بأن المؤتمر لن يسير في مخططات الهاشميين ، وانه يستهدف العمل للقضية العربية ، لا لاشخاص معينين . وقد اختير الشيخ كامل القصاب لهذه المهمة ، فنجح فيها . وحين عاد اجتمعت اللجنة التحضيرية في حيفا ، ووضعت أسس الدعوة للمؤتمر ، وحددت تاريخه في ربيع سنة ١٩٣٣ . ومـا كادت الاتصالات تبدأ ، حتى ابلغ ياسين الهاشمي اللجنة التحضيرية بانسحابه . وكان الدافع وراء هذا الانسحاب اتصال المندوب السامي البريطاني بالملك فيصل ، وابلاغه خشية بريطانيا من ان يزج المؤتمر العراق في مشاكل لا قبل له بها ، وهو حديث عهد بالاستقلال . ولقد كانت وفاة فيصل ، وعدم وجود من يتبنى المؤتمر بعده سببا في عدم انعقاده ...

فشل المؤتمر العربي ـ قبل انعقاده ـ اما المؤتمر الاسلامي ، فقد ارسل وفدا الى الخارج لجمع النقود اللازمة لبناء جامعة المسجد الاقصى . الا ان الوفد لم يلقَ الترحيب اللازم عند امراء المسلمين وحكامهم الموالين للانجليز . وقد ظل كل ما قرره المؤتمر حبرا على ورق .

لم تكن المظاهرة الاسلامية الكبرى ، والمظاهرة القومية الكبرى ، على أهميتهما وضرورتهما ، لتغيرا من واقع فلسطين شيئا . فقد اخذت الاحوال تسوء شيئا

فشيئا ، وكان هناك عاملان يزيدان من تدهور اوضاع العرب في فلسطين، هما :

اولا : كانت سيطرة المعتدلين والعملاء والسماسرة على اللجنة التنفيذية ، تجعلها بعيدة عن حركة الجماهير ، وتقودها الى سياسة التعاون مع السلطة الاستعمارية والحركة الصهيونية . ومع هذا فقد كان النزاع داخل اللجنة ، الذي تحدثنا عنه مرارا ، يجعلها مشلولة وعاجزة عن اتخاذ اي قرار ، او الاتفاق على تحقيق اي مشروع .

ثانيا : ان المندوب السامي واكهوب، اتبع سياسة التقرب من العرب ، وتوثيق الصلات «بوجوههم» وزعاماتهم ، موجدا بهذا سوقا اوسع لسياسة التعاون مع السلطة .

ليس بدعا ، والحالة هذه ، ان يندفع السماسرة في تسهيل بيع الاراضي العربية للصهيونيين ، وان تسيطر فكرة التعاون على قطاع واسع من قيادة الحركة الوطنية . اكثر المندوب السامي ، والانجليز من المآدب والحفلات ، وكانوا يدعون لها زعماء العرب والصهيونيين . ووصل الامر ان يحضر موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية مثل هذه المآدب والحفلات . وقد اثارت صحف فلسطين، في أواخر ايلول وأوائل تشرين الاول، سنة ١٩٣٢ موضوع المأدبة التي اقامها اميرال من الاسطول البريطاني في ميناء حيفا ، وحضرها الامير عبد الله، وموسى كاظم الحسيني وعدد من رؤساء البلديات العرب ، والدكتور اورلوزروف من الوكالة اليهودية، وشبتاي ليفي رئيس الطائفة اليهودية في حيفا ، وسكرتير شركة الايكا ، وبهراف سكرتير شركة روتنبرغ (١٠) . وحاول المندوب السامي ان يكسب «وجاهات» فلسطين و«زعاماتها»، وان يربطها بعجلة الادارة البريطانية ، فعمد الى تعيين افراد منها في اجهزة السلطة . وحين وقع المجلس الاسلامي في ازمة مالية ، بسبب سياسة التوسع والتبذير التي انتهجها رئيسه ، وبسبب عدم توافر المال اللازم من املاك الوقف ، تقدم المندوب السامي مادا يد المساعدة الى المجلس .

ان هذه الاوضاع ، وزيادة مكاسب الصهيونيين، وتدفق تيار الهجرة ، كانت تستفز جماهير الشعب في فلسطين ، والعناصر النظيفة في الحركة الوطنية . وكثيرا ما قامت الجمعيات الاسلامية المسيحية، او الوطنيون، باطلاق صرخات الانذار للجنة التنفيذية التي كانت تستفيق على الصرخات ، لتحتج احتجاجا باهتا ، ثم تستسلم للنوم العميق .

وأراد بعض الوطنيين ان يهزوا أعماق البلاد ، فقرروا الدعوة لاقامة احتفالات شعبية في كل انحاء فلسطين، بمناسبة ذكرى واقعة حطين . ولقد كانت هذه الاحتفالات مظاهرات ضد السياسة البريطانية ، لا ضد الحركة الصهيونية فحسب ، كما كانت الحال في السنوات السابقة ، وخاصة منذ سنة ١٩٣١ .

ان الجماهير ، وبعض القيادات الوطنية، كانت تحس أن تحويل المقاومة من الانجليز الى اليهود ، عمل أخرق ، يستهدف استنفاد الطاقات الشعبية في اعمال جزئية،

ذات طبيعة «طائفية» ، تعطي السلطة الاستعمارية كل الحق في ضرب المبادرات الوطنية . وكان يهم دعاة التعاون مع الانجليز ان يفهموهم انهم ليسوا هـــدف النقمة الشعبية ، وان اليهود هم هدفها . ولكن ماذا كان الصهيونيون يستطيعون ان يعملوا ، لو لم يكن الاستعمار البريطاني موجودا ؟ لا شيء بالطبع ... ثم لماذا توجه النقمة الى الصهيونيين فقط ، ما داموا هم والانجليز شركاء فـــي التخطيط والتنفيذ، وما دام الشريك البريطاني يقوم بالدور الفعال في الجريمة؟!..! لهذا احتل شعار مقاومة الاستعمار البريطاني مكان الصدارة في اوساط الجماهير من جديد .

كانت فكرة نشوء حزب وطني،تراود أذهان كثيرين منذ أواخر سنة ١٩٢٩.وقد اعلن عمر الصالح البرغوثي،انه سيعمل على انشاء حزب استقلالـــي ، ينادي بالوحدة العربية، منذ أوائل سنة ١٩٣٠ (١١) . واخذت الفكرة تتبلور ، وجرت الاتصالات بين عدد من المعنيين . وكانت في فلسطين فئة مهيأة اكثر من غيرها لمثل هذا العمل ، لممارستها العمل الحزبي سويا في السابق ، ولتقاربها في السن والثقافة والمستوى الاجتماعي . هذه الفئة هي بعض اعضاء حزب العربية الفتاة، ومن ثم الاستقلال العربي،مثل عوني عبد الهادي ومحمد عزة دروزة . وكان هؤلاء من قادة الحركة الوطنية ، ومحسوبين في النزاع الحسيني ـ النشاشيبي على الحاج امين ، وان كانوا ضد انقسام الحركة الوطنية لمصالح عائلية . فلما ارادوا انشاء حزب ، بحثوا الامر مع الحاج امين ، ومع بعض مؤيديه من قادة الحركة الوطنية،السائرين على اساس ان غاية الحزب ستكون «تجديد الحركة الوطنيـــة وتصحيح سيرها ، بحيث يدخل في منهجها النضال ضد الانجليز ومصارحتهم العداء،واعتبار مداراتهم منافية للاخلاص والصبغة الوطنية»،كما يقول محمد عزة دروزة (١٢) . الا ان مؤيدي الحاج امين،لم يتجاوبوا مع الحركة الجديدة . وكانت هنالك اسباب عدة ، اهمها :

اولا : ان الحاج امين ، وموسى كاظم الحسيني ، كانا يهادنان الانجليز في هذه المرحلة ، ولم يكن في برنامج اي منهما ان يرفع شعار مقاومـــة الانتداب ومعاداته ، لان رفع هذا الشعار،سيؤدي الى خسارة الحاج امين رئاسة المجلس الاسلامي الاعلى ، ووظيفة مفتي فلسطين ، وهو حريص على الاحتفاظ بهما ، احتفاظا بسيطرته ونفوذه ؛ شخصيا ووطنيا . وربما كان يرى ان الوقت لم يحن بعد لدخول معركة سافرة مع الاستعمار البريطاني ، يخرج منها ظافرا .

ثانيا : كان الحاج امين يعمل لزعامته . وكان نشوء حزب ، على مستوى من التنظيم ، ويرفع شعارات معادية للاستعمار البريطاني وللحركة الصهيونية ، يهدد زعامة الحاج امين الشخصية بالخطر . وكان صعبا عليه ان يوافق على تزعـــم الحزب الجديد ، لانه موظف ومسؤول،وينهج نهج مهادنة وتعاون ، وصعبا عليه ان يرضى عن نشوئه دون زعامته .

لهذا نشأ الحزب دون موافقته ، وموافقة حوارييه ، ومن هنا وقع الحزب

في ورطة، لم يكن سهلا التغلب عليها . فالحاج امين لم يكن الان مفتي فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى فحسب ، بل كان قد اصبح زعيم فلسطين الاول ، وان عارضته «عائلات كبرى» في جميع انحاء فلسطين .

اعلن بيان انشاء الحزب في تموز من سنة ١٩٣٢ . وقد حدد البيان اسباب نشوء الحزب بما يلي :

اولا : الشعور «بما طرا على الحركة الوطنية الاستقلالية في هذه البلاد من ضعف وفتور ، وما وقعت فيه من اضطراب وانحلال وفوضى ، وما تسلط عليها من أهواء ونزعات زعزعت اساسها ، وبدلت اغراضها ومراميها . فبعد ان كانت قضية استقلالية، تحمل خواص القضية العربية الكبرى ، وتحتفظ بمزاياها الشريفة ، وتكافح الاستعمار وجها لوجه ، اصبحت قضية محلية ، تتأثر بالنزعات الشخصية والاهواء العائلية والقوى الانتخابية الى حد كبير» .

ثانيا : اعتبار ان تصبح القضية الاستقلالية، رهن القضايا الشخصية، وفريسة النزعات والحزبيات المحلية ، وأن يخلو الميدان من حزب يضم فريق الاستقلاليين الذين عملوا في القضية العربية ، ومن ينحو نحوهم ، جريمة وطنية .

ثالثا : اعتبار انه قد «آن الاوان لاقامة مثل هذا الكيان ، والقيام بحركة وطنية خالصة، على يد حزب سياسي استقلالي يكافح الاستعمار ، وما جره من نكبات، كفاحا شريفا بلا مداورة ولا مواربة ، ويعمل على نيل حقوق الامة الاستقلالية ، وانهاضها ، حاذيا حذو الاحزاب الوطنية التي تعتز بالمبادىء الشريفة وتستمد منها الرشد والهدى» .

رابعا : اما الاساس الذي يقوم عليه هذا الحزب فهو : «التجانس في المبادىء الصحيحة ، والاخلاص الشريف ، وحب العمل النزيه ، والابتعاد كل الابتعاد عن الجري في طريق السياسات المحلية والشخصية والعائلية ، وجعل المصلحة العامة فوق كل مصلحة ، وعدم الاهتمام بتة لفكرة اكثرية او اقلية ، وما يتبعها من سياسات انتخابية لا يراد بها وجه الله والوطن ، وعدم الموالاة او المعاداة لاي كان الا بما يكون له من موقف او عمل يتسق او يتعارض مع مبادىء الحزب وغاياته وخططه» .

وحدد قانون الحزب مبادىء الحزب بما يلي :

«أ ــ استقلال البلاد العربية استقلالا تاما .

ب ــ البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة .

ج ــ فلسطين بلاد عربية ، وهي جزء طبيعي من سورية .

اما فيما يتعلق بفلسطين فخطط الحزب هي ما يلي :

«أ ــ العمل على تحقيق المبادىء الواردة في المادة السابقة بما يستطيعه بنفسه ، وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الاقطار العربية .

ب ــ الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب .

ج ــ الغاء الانتداب ووعد بلفور .

د ـ اقامة حكم عربي برلماني في فلسطين .
هـ ـ انهاض البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا» (١٣) .

وقد تألفت هيئة الحزب المركزية من عوني عبد الهادي السكرتير العام ، ومحمد عزة دروزة ، ومعين الماضي وصبحي الخضرا ورشيد الحاج ابراهيم والدكتور سليم سلامة وعجاج نويهض وأكرم زعيتر وفهمي العبوشي ، وانضم اليهم فيما بعد حمدي الحسيني وحربي الايوبي . وكانت العضوية تقوم على الاختيار ، الذي كان محصورا في هيئة الحزب . وكان قبول فرد من الافراد في الحزب يقتضي ، ان يكون وطنيا مخلصا معاديا للاستعمار والصهيونية ، مترفعا عن الانغماس «في تيار السياسة المحلية والشخصية» (١٤) . وعلى هذا الاساس لم يهتم مؤسسو الحزب بالكثرة ، وانما اهتموا بالنوعية . وكان الحزب يقبل الاعضاء المؤازرين والفخريين ، وهؤلاء «يناصرون مبادىء الحزب وخططه ومقرراته ، ويدفعون لصندوق الحزب اكتتابا شهريا ، لا يقل عن عشرة مليمات» .

بدأ الحزب نشاطه بإقامة عدد من المهرجانات الكبرى في مدن فلسطين الرئيسية : يافا والقدس ونابلس وحيفا . وكان يصدر بيانات في المناسبات ترفع شعار مقاومة الانجليز ، واعتبارهم اصل الداء ، وتطالب بوقف الهجرة ومنع بيع الاراضي ، وتعلن السخط على السماسرة . وقد جاء في بيان الحزب الصادر عن اجتماع نابلس : «ان المجتمعين يعتبرون الاستعمار الانجليزي اساس البلايا وسبب الرزايا ، ويجددون العهد على مكافحته ومقارعته حتى تظفر الامة باستقلالها وحريتها» . وجاء في البيان ايضا : «أن لا بقاء للامة الا اذا اقفل باب المهاجرة ، ومنع بيع الاراضي ، وان المجتمعين يجددون سخطهم على السماسرة ، وباعة الاراضي ، ويرون أن قد آن الاوان لهذه الامة ان تسلك سبيل تأديبهم ومقارعتهم ، ويعتبرون الممالئين للانجليز كالممالئين للصهيونية» (١٥) .

وقد أصدر الحزب بيانا بمناسبة احتفال الانجليز بذكرى فتح القدس ، وأقام اجتماعا شعبيا في القدس . وقد جدد البيان العهد على مكافحة الاستعمار «اصله وفرعه» واستنكر «اساليبه الفاحشة ، وخططه المنافية لمصلحة العرب» ، وطالب: «بحق العرب الطبيعي في الحرية والاستقلال والاتحاد مع الاقطار العربية الاخرى ...» . وأصدر اجتماع القدس ، وهو ثالث اجتماعات الحزب ، قرارا اجماعيا ، اعتبر «الحكم الاستعماري القائم في البلاد باطلا ، ولا يستند الا على القوة» ، وأكد رفض الانتداب ووعد بلفور ، وتمسك العرب «بحقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال» ، واستنكارهم : «بكل شدة الاساليب الفاشمة التي تطبقها السلطات الانجليزية في فلسطين ، سواء في حرمانها من حكم نفسها بنفسها ، أم في مساعدة المشروع الصهيوني ، بما يرمي اليه من هدم كيان العرب ، وانشاء الوطن القومي اليهودي على انقاضهم ، ومن سن القوانين الصارمة لاخفات اصوات الدفاع عن حقوق العرب ، ويعاهدون الله والوطن على الجهاد المستمر في حفظ الكرامة العربية ، والدفاع عن هذه البلاد المقدسة ، ويعتبرون ذلك واجبا مقدسا

وامانة في أعناقهم» (١٦) .

وحين رات قيادة الحزب تهافت كثيرين على مآدب الانجليز والصهيونيين ، اصدرت «نداء» وجهته الى «ضمير كل عربي في فلسطين» ، اشارت فيه الى سياسة المآدب والحفلات التي اندفعت فيها السلطة ، ونبهت العرب الى «ان مسايرة هذه السياسة من جانب رجال العرب ، ستحمل المستعمر على الاعتقاد بضعف روح المقاومة الوطنية فينا ، وتطمعه في الاستمرار على الاساليب الاستعمارية والصهيونية التي اشتدت أخطارها ، وهددت كيان العرب القومي والاقتصادي والاجتماعي ، كما هو مشاهد كل يوم بالفعل والواقع» . ولهذا «فان الحزب يوجه هذا النداء الى ضمير كل عربي في فلسطين ، ويهيب به ان يذكر دائما ما يقاسيه وطنه البائس من حرمان وشقاء ، وان لا يعرض كرامة أمته ، وعزة قوميته للمهانة والاحتقار ، بارتكابه اثم التهافت على هذه المآدب والحفلات، وان يثبت للملأ صدق الكفاح الذي تكافحه هذه البلاد العربية ضد الاستعمار والصهيونية ، وفي سبيل الاستقلال والحرية» (١٧) .

وانعقد اجتماع اللجنة التنفيذية في يافا، بتاريخ السادس والعشرين من آذار سنة ١٩٣٣ ، وكان الحزب يريد الاستمرار في مقاومة الاستعمار البريطاني وتطويرها ، فقدم مذكرة انتقد فيها اللجنة التنفيذية على اساس ان قراراتها لا تتحقق ، وعلى اساس ان الذين يقررون مقاطعة السلطات يظلون متعاونين معها . اما المقترحات التي قدمها الحزب ، فلم تكن مختلفة عن قرارات اللجنة التنفيذية، عدا اضافة واحدة ، هامة وخطيرة ، وهي المطالبة بالامتناع عن دفع الضرائب المباشرة كالاعشار والويركو وضرائب المدن ، اذ «لا ضرائب بدون تمثيل» . وكان ممثلو الحزب قد حضروا الاجتماع الصباحي ولكنهم امتنعوا عن الحضور في اجتماع بعد الظهر ، تعبيرا عن استنكارهم النزاعات الشخصية في اجتماع اللجنة التنفيذية (١٨) .

وقد اصدر عجاج نويهض ، عضو الهيئة المركزية للحزب ، مجلة اسبوعية اسماها «العرب» ، صدر العدد الاول منها في الاسبوع الاخير من آب سنة ١٩٣٢ . وكانت المجلة معنية بالوطن العربي من اقصاه الى اقصاه ، تتابع أخباره وتعلق عليها بجدية واهتمام . كما كانت المجلة تنشر ابحاثا عن الحركة القومية العربية وتاريخها وأهدافها ، و«دراسات» عن الحركات السياسية والاجتماعية في العالم ، مثل النازية والشيوعية .

لم تكن المجلة بالطبع «ميّالة» الى الشيوعية كما يبدو من تعليقاتها ، ومع هذا فقد فتحت صفحاتها لمن يهاجمها ، ولمن يدافع عنها ، ولو بشكل بارع (١٩) . وحين قفز هتلر الى الحكم ، قدمت المجلة تفسيرا للنازية ، لا يخلو من العطف عليها . «فما الحركة النازية في المانيا التي يمثلها هتلر ، الا رد فعل للاضطهاد الاوروبي الذي وقع على المانيا ، وحاول ان يحطم عزمها وكرامتها» . وتنبأت المجلة ان المانيا «لا تلبث ان تبرز الى الميدان قوية صاخبة ، وترغم اولئك المضطهِدين على

التسليم لها بما حاولوا ان يحرموها منه بشتى الوسائل والاساليب» . وقد برزت المجلة كره النازيين لليهود على اساس «ان هناك اسبابا كافية لتبرير هذا التصرف، ونحن نلمس هذه الاسباب لمس اليد ، ونراها رأي العين ، بما يبدو من اليهود من غطرسة ، وتصرف ودسائس ومطامع وحب التسلط على كل شيء بكل وسيلة، واعتبار انفسهم يهودا قبل كل شيء ، وعدم اهتمامهم بالمرة بمصالح الناس الذين يعيشون معهم ، ويتمتعون بخيراتهم ، ولا بعواطفهم ولا بتقاليدهم» (٢٠) .

ذكرنا ان مبادىء الحزب وسياسته كانت عربية ، وانه كان يتابع الاحداث العربية ببياناته ، وعلى صفحات مجلة العرب ، ولكن ما لم نذكر حتى الان هو الرابطة التي كانت تربط اكثر قادة الحزب بالملك فيصل ملك العراق ؛ واثر ذلك في سياسة الحزب . فاننا نرى مثلا عوني عبد الهادي ، يدافع عن فيصل على صفحات مجلة «العرب» ، ويشيد بموقفه المشرف عندما ابلغه لويد جورج بتنفيذ اتفاقية سايكس — بيكو(٢١) ، ونرى محمد عزة دروزة يبكي الحكم العربي في الشام في المجلة عينها (٢٢) . وحين زار الملك فيصل مدينة القدس كتبت مجلة «العرب» : «كان احتفاء القدس بجلالة الملك فيصل الاول ملك العراق ، يوم الاحد الماضي ، مظهرا رائعا من مظاهر العزة القومية ، ومجلى مهيبا من مجالي الهيبة الشعبية» (٢٣) . وقد تحمس هؤلاء لعقد المؤتمر العربي القومي في بغداد ، ولكنهم لم يتفوهوا بكلمة احتجاج واحدة ، عندما تراجع فيصل بعد اشارة من المندوب السامي .

اما بالنسبة لفلسطين ، فقد قدمنا بعض مواقف الحزب ، فيما مضى ، وسنقدم الان موقفه من اللجنة التنفيذية ، ولقد كان موقفه هنا صارما وقاسيا. وكان كتاب مجلة العرب ، كثيرا ما يلجأون الى الاساليب الساخرة في مهاجمة اللجنة وتجريحها ، والكشف عن أخطائها والاعيب اعضائها .

ولعل ما كتبه «ابو الفتح المقدسي» عن اللجنة احسن نموذج لهذا الاسلوب الساخر ، يقول ابو الفتح :

(«فهي اللجنة التنفيذية العربية للمؤتمر الفلسطيني العربي ، او العربي الفلسطيني السابع ، «مرقعة» المؤتمرات على الاطلاق ، ولدت خرساء عمياء ، بيد شلاء ، واحسن ما ذكر فيها من الوصف لها قول احدى صحفنا الوطنية انها ، «قطيع» من الماشية البشرية» .

«اللجنة التنفيذية عدد اعضائها (اربع دزينات) — ٤٨ فقط لا غير ، وحقيقة لو طلب من فلسطين ان تشترك في معرض بشري متنوع الصور ، مختلف السحن ، متباين الاغراض والغايات ، لفازت فلسطين على يد هذه اللجنة التنفيذية باعظم كأس فضي» .

«لكل مدينة عضوان في اللجنة ، وكل عضو منتسب الى حزبية ، من الحزبيتين المحليتين ، ويا ليتهما قيسي ويمني ، ولكنها انتدابي و.... وهذه الحزبية كانت احدّ من السيف حتى أخرت عقد المؤتمر السابع الهزيل نحو عشرة اشهر ، وكان مدار الخلاف والتشاد يتعلق بمسائل غاية في التضحية والشرف

والقومية والوطنية ، وأهم موضوعات الخلاف كانت : من يدعو للمؤتمر ؟ ومن يوقع الدعوة ؟ بل واسترق الشعور ولطفت الروح الى حد تناول الخلاف : ومن يتقدم اسمه سائر الاسماء في التوقيع ؟» .

«وكانت الطائفية بارزة في تكوينها بروزا عجيبا ... الخ» .

«لجنة (حالاتية) أمدّ الله في عمرها» :

نعم (حالاتية من الطراز الاول . وتجمع الى صفة (الحالاتية) التناقض القبيح، تثور اللجنة على خروج الارض من يد العرب ، وفي اللجنة اناس باعوا ويبيعون اراضي عزيزة لليهود . تنادي اللجنة «بالمقاطعة» وفيها من هو عاكف على «المواصلة») (٢٤) .

وقد استمرت مجلة «العرب» في الكتابة عن اللجنة بهذا الاسلوب ، وكان لا يخلو عدد من تعليق على اللجنة .

ولعل الحزب الشيوعي الفلسطيني كان اكثر الاحزاب اهتماما بنشوء حزب الاستقلال ، لانه رأى فيه حزبا اكثر تحررية من التجمعات الاخرى . وقد عمل الحزب الشيوعي الفلسطيني على التعاون مع حزب الاستقلال ، وخاصة الجناح اليساري منه ، بقيادة حمدي الحسيني . وحدد الحزب الشيوعي الفلسطيني علاقته بحزب الاستقلال عن طريق الشعار التالي : « السير منفصلين والعمل مجتمعين» (٢٥) .

وعلى الرغم من ان الضجة الوطنية الكبيرة التي أحدثها الحزب ، والشعارات الصحيحة التي رفعها، فانه ، مع نهاية١٩٣٢ ، وجد نفسه غير قادر علىالاستمرار. ما اسباب ذلك ؟ يمكن حصر الاسباب فيما يلي :

اولا : كان الحاج امين قد تحول الى زعيم شعبي ، تدين له اكبر الجماهير الشعبية ، والفلاحين خاصة ، بالولاء الشخصي والديني . وكان نشوء حزب لا يتزعمه ، يعني محاولة الخروج عليه . وهذا ما فهمه الحاج امين من انشاء الحزب ، فبدأ حملاته ضده .

ثانيا : وكانت فكرة تأسيس الحزب ، كما بينّا ، تقوم على اساس فتور العمل الوطني ، وانهماك القادة في النزاعات الشخصية والعائلية . وفي هذا ما يدين الحاج امين وقادة الحركة الوطنية ادانة تامة ، ويضعه في مصاف معارضي الحركة الوطنية وعملاء الانجليز . ولم يكن الحاج امين الذكي الطموح بالذي تخفى عليه مثل هذه الادانة ، او تحظى منه بالتسامح والتغاضي .

ثالثا : ان نشوء حزب سياسي ، يرفع شعارات مثل : الانكليز اساس الداء، المقاومة حتى النصر ، المقاطعة الشاملة والامتناع عن دفع الضرائب المباشرة ، في وقت تسلك فيه القيادة الوطنية سبيل المهادنة والمساومة ، كفيل بكشف هذه القيادة وإحراجها وفضحها . ولهذا فلم يكن غريبا ان تقف «الزعامات والوجاهات» من هذا الحزب موقف الحيطة والعداء .

رابعا : كان الحزب حزب العناصر المتقدمة من الطبقة شبه الاقطاعية شبه

البرجوازية ، المهادنة للانجليز والحركة الصهيونية ، المستفيدة من وجودهما ، ولم تكن طبقته تؤيد الشعارات التي رفعها الحزب عمليا ، وان كانت تتشدق بها . ولهذا لم يحظ الحزب بانتشار واسع تنظيميا ، ولم يكن ممكنا ان تتجه هذه الفئات الى الفلاحين والعمال ، فتبحث عن المناضلين في صفوفهم ، وتنشىء تنظيمات منهم ، لانها بذلك تكون قد خانت طبقتها . وقيادة حزب الاستقلال غير مهيأة لذلك بحكم تكوينها الطبقي والفكري وارتباطاتها السياسية .

خامسا : لجأ الحزب ، خلال حياته القصيرة ، الى سياسة المهرجانات والبيانات والاحتجاجات ، وهي ـ تقريبا ـ السياسة نفسها التي اتبعتها الفئات الاخرى ، وخاصة المؤتمرات السبعة . وكانت الجماهير تمقت هذا الاسلوب ، وتسخر منه . انها تعرف ببديهتها انه لا يحررها ، ولذلك فهي تصدف عنه ، ولا تقيم له اعتبارا . ولم تدرك قيادة حزب الاستقلال ان الجماهير التي جربت هذه الاساليب منذ ١٩١٩ ، لم تكن مستعدة لمعاناة مزيد من التجارب الفاشلة ؛ التي يذهب الوطن ثمنا للاستمرار فيها .

لهذا كله ، ظل عدد اعضاء الحزب ضئيلا ، ولم تكن موارده كافية لسد حاجاته . ان محمد عزة دروزة يجعل نقص موارد الحزب المالية من اسباب فشله الرئيسية ، ويرد قلة عدد الاعضاء الى «الصفات التي فرضها على الانتساب ، وفكرة عدم الاهتمام للتكثر عن طريق المنتسبين» (٢٦) . ولكن ألم يكن في شعب فلسطين بضعة آلاف من المواطنين غير الملوثين ، والمتفقين على مقاومة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية ؟ لقد كان هنالك عشرات الآلاف من هؤلاء . ولكن حزب الاستقلال لم يكن يبحث عنهم ، لقد كان يبحث عمليا عن عناصر من ابناء الطبقة التي يمثلها . وسنرى ـ فيما بعد ـ كيف عاد قادة حزب الاستقلال الابناء البررة لطبقتهم ، الى احضان الزعامة التقليدية ، بينما خرج الفلاحون والعمال لمقاومة الاستعمار البريطاني بالسلاح ؛ وبقيادة منظمات انشأوها من اجل هذه الغاية .

لم يكن كل ما فعله العرب في السنوات التي تلت الاحتلال البريطاني كافيا لتغيير السياسة البريطانية او تبديلها . كانت الهجرة تزداد تدفقا ، والانجليز يزدادون استهتارا دون اي اعتبار لمشاعر العرب . وكانت البلاد تغلي بنقمة عارمة على الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية والقيادة الوطنية المتخاذلة . وقد دفع هذا كله اللجنة التنفيذية الى ان تستفيق من النوم العميق ، فتدعو لاجتماع في يافا بتاريخ السادس والعشرين من آذار (مارس) سنة ١٩٣٣ ؛ أشرنا اليه خلال الحديث عن حزب الاستقلال . حضر هذا الاجتماع ـ عدا اعضاء اللجنة التنفيذية ـ عدد من اعيان البلاد وزعمائها . ولكن الخلافات بين اعضاء اللجنة التنفيذية خاصة ، والحضور عامة كانت تهدد الاجتماع بانفجار . ويبدو أن «المعارضين» حضروا من اجل نسف الاجتماع ، فبينما كان الحاضرون يناقشون الاقتراحات المقدمة بشأن مقاطعة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية وقف

عاصم السعيد رئيس بلدية يافا ، وهو من المعارضين ، وأعلن استعداده واستعداد زميله راغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس للاستقالة ، مشاركة منهما في عملية المقاطعة . وهنا ارتفعت بعض الاصوات تطالب الحاج امين بالاستقالة من الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الاعلى . كانت هذه محاولة بارعة لاحراج الحاج امين ، وإحباط مشروع «المقاطعة» . ذلك ان الحاج امين لم يكن مستعدا للاستقالة ، لان وظيفتيه في الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الاعلى مصدر قوته ونفوذه ، وهو لم يصبح في غنى عنهما بعد . وكان خصومه السياسيون والشخصيون والعائليون يريدون حرمانه من مصدر قوته هذا . ولهذا حدثت مشادة في الاجتماع بين أنصار الحاج امين وخصومه كادت ان تتحول الى «اشتباك» ، لولا الحريصون على «التضامن» . ومع هذا ، فقد اتخذ الاجتماع القرارات التالية :

١ ــ تقرير مبدأ اللاتعاون ، والمباشرة بتنفيذ اولى درجاته منذ الان كمقاطعة الحفلات والمجاملات مع الحكومة ، ومقاطعة لجان الحكومة ، ومقاطعة البضائع الانجليزية والمصنوعات والمتاجر الصهيونية .

٢ ــ تأليف لجنة من اعضاء مكتب اللجنة التنفيذية ، وممثل عن كل «حزب» لتحقيق فكرة اللاتعاون بصورة أوسع .

٣ ــ طواف لجنة صندوق الامة في البلاد لحض الاهلين على شراء أسهم شركة انقاذ الاراضي (٢٧) .

وقد بيّنا موقف حزب الاستقلال من الاجتماع ، ومقترحاته التي قدمها عند الحديث عن هذا الحزب . وما نريد ان نقوله الان ، هو ان المقررات لم تطالب الموظفين بمقاطعة السلطة المستعمِرة ، ولم تطالب جماهير الشعب بالامتناع عن دفع الضرائب ، وهو ما كان يمكن ان يطرح الامور على مستوى اكثر جدية وحسما وخطورة . وطبيعي ان عاصم السعيد وراغب النشاشيبي لم يستقيلا من وظيفتيهما . وقد ظلت مقررات هذا المؤتمر حبرا على ورق ، بينما راح دعاة اللاتعاون يتعاونون مع الاحتلال ، لاسيما «المعارضون» منهم .

جرى في أوائل ايلول من السنة عينها اجتماع للجنة التنفيذية ، بحث فيه امر ضرورة عمل ايجابي . ولما كان ممثلو الطبقة شبه الاقطاعية شبه البرجوازية يريدون أن يستروا عجزهم فقط ، راوا ان الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق هي الدعوة الى التظاهر . وعليه حددوا الثالث عشر من ايلول موعدا لمظاهرة تقام في القدس . وقد جرت المظاهرة ، واشترك في قيادتها «زعماء» فلسطين ، على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم ، بقيادة موسى كاظم الحسيني . ولما كان قادة المظاهرة قد رفضوا ترخيصها فقد هاجمها البوليس ، واعتدى على المشتركين فيها ، حتى ان بعض قادتها ، ومنهم جمال الحسيني ، تعرضوا للضرب .

بعثت المظاهرة احساسا بالزهو في اعضاء اللجنة التنفيذية، فاجتمعوا بعدها، وقرروا الاستمرار في التظاهر ، على اعتبار انه وسيلة التعبير عن مشاعر السخط والاحتجاج عند الجماهير ، ولما أثاره من حماستها واندفاعها . كان موعد المظاهرة

الثانية يوم الثالث عشر من تشرين الاول ، واختيرت يافا مسرحا لها . استعدت السلطة للقضاء على المظاهرة استعدادا حسنا ، وحين بدأت ، وكانت تضم حشودا كبيرة ، وعددا كبيرا من «الزعماء» ، تصدى لها الشرطة ، فاشتبكوا مع المتظاهرين، وقتلوا اثنين وثلاثين عربيا ، وجرحوا سبعة وتسعين . وكان موسى كاظم الحسيني ، وسنه تنوف على الثمانين ، احد المصابين . لم تكتف السلطة بما حدث ، فاعتقلت عددا من القادة الوطنيين الذين تعرضوا للضرب المبرح . اضربت مدن فلسطين في اليوم التالي ، وقامت مظاهرات في القدس وحيفا ونابلس وغزة وغيرها ، سقط فيها عدد من القتلى والجرحى . امتد الاضراب سبعة ايام ، فخشيت السلطات ان يحدث ما لا تحمد عقباه ، وهنا حاولت ان تقنع المضربين بالعودة عن اضرابهم ، الا انهم أصروا على الافراج عن المعتقلين مقابل انهاء الاضراب.
لم يكن التراجع صحيحا آنذاك ، ابان الفورة الشعبية ، ولم يكن الافراج عن المعتقلين يستحق هذا الثمن الغالي . ومع هذا ، فان المعتقلين وافقوا ان يخرجوا من السجن بكفالات ، فقدموا للمحاكمة بعد ذلك وصدرت عليهم أحكام مختلفة ، أقصاها عشرة اشهر مع الاشغال . وفي المحكمة ، لم يكن موقف بعض الزعماء مشرفا اذ انهم اخذوا يتبرأون من مسؤولياتهم . واستغلت صحف «المعارضة» نقطة الضعف هذه ، لتشكك بقادة الحركة الوطنية ، ولتضعف من حماسة الجماهير واندفاعها . وحين استؤنف الحكم عرض على المتهمين ان يوقعوا تعهدا بحسن السلوك ، على ان يحتفظوا بحقهم في ممارسة العمل السياسي ، فوافقوا كلهم ، ما عدا الشيخ عبد القادر المظفر . وكانت نتيجة رفض عبد القادر المظفر على التوقيع سجنه ستة اشهر .

اجتمعت اللجنة التنفيذية ، بعد ان خرج الموقوفون من سجونهم ، للبحث في مواصلة المقاومة التي قررت في اجتماع سابق . ولكن موقف السلطة خلال مظاهرات يافا جعل أغلب الحضور — على ما يقول محمد عزة دروزة — «يتكلفون الجرأة تكلفا» . كانت أحداث يافا قد هزتهم ، ومع هذا فقد قرر ان تتظاهر فلسطين كلها يوم عيد الفطر ، اي بعد حوالي شهرين من تاريخ الاجتماع . وكانت سلطات الاحتلال تريد ان تتحاشى الصدام مع الشعب كله ، فعرضت على اللجنة التنفيذية ان تمنحها ترخيصا بالتظاهر ، اذا هي طلبت ذلك . ولم تخيب اللجنة امل سلطات الاحتلال ، فتقدمت بالطلب ، ونالت الموافقة «الكريمة» . وهكذا قامت مظاهرات عيد الفطر بموافقة سلطات الاحتلال ؛ ولم تكن تحديا للسلطات كما قصد منها .

كانت هذه الاحداث نهاية اللجنة التنفيذية ، المتعبة والمنقسمة على نفسها ، والعاجزة عن اية مبادرة . فقد مات موسى كاظم الحسيني بتأثير جراحه ، في السادس والعشرين من آذار سنة ١٩٣٤ . وكانت الخلافات التقليدية في اللجنة التنفيذية ، وما جد من صراعات بعد موت الرئيس ، حائلا دون انتخاب رئيس جديد ، يحل محل الرئيس الراحل . لقد اجتمعت اللجنة في آخر الاسبوع الاول

من شهر نيسان ، وقررت ان يبقى كرسي الرئاسة شاغرا ، حتى انعقاد المؤتمر الثامن ، الذي حدد له يوم الثاني من ايلول ، على ان يقوم نائب الرئيس بمهام الرئاسة . والفت لجنة لاختيار انجع الطرق في انتخاب هيئة المؤتمر المقبل ، ووضع انظمة ادارية ومالية لمكتب اللجنة التنفيذية ، وحدد يوم الاول من حزيران موعدا لاجتماع اللجنة التنفيذية للنظر في تقارير اللجنة المصغرة المكلفة باعداد المشاريع المذكورة . اجتمعت اللجنة في اول حزيران ، واصدرت بيانا سياسيا، ثم اصدرت بيانات اخرى في ذكرى اعدام شهداء ثورة ١٩٢٩ ، وبمناسبة الاعتداء على عدد من الكشافة العرب في ١٩ آب ، وبمناسبة ذكرى وعد بلفور في ١-١١-١٩٣٤ . وقد قررت اللجنة التنفيذية بعد ذلك حل نفسها بسبب عدم الانسجام (٢٨) .

حملت سنة ١٩٣٤ ، زوبعة جديدة ، هزت البلاد ، لا تقل في قوتها عن زوبعة المجلس الاسلامي . ففي هذا العام قررت سلطات الاحتلال اجراء انتخابات بلدية ، من باب ما اسمته التوسع في تنمية الحكم الذاتي . وبدأ التنافس على «المقاعد» بين طرفي اللجنة التنفيذية المنشقة ، قيادة الحركة الوطنية برئاسة الحاج امين الحسيني من جهة ، ومعارضيها برئاسة راغب النشاشيبي من جهة اخرى . وكان راغب النشاشيبي رئيسا لبلدية القدس منذ سنة ١٩٢٠ عندما ابعد موسى كاظم الحسيني من رئاسة البلدية . وكانت رئاسة بلدية القدس معقلا من معاقل «المعارضة» في عاصمة فلسطين الدينية والسياسية : مدينة القدس . ولهذا اراد الحاج امين ان يحتل هذا «المعقل» ليحرم المعارضة منه ، وليسجل لنفسه وللحركة السياسية التي يقودها نصرا سياسيا . ولجأ — لكي يؤمن الفوز — الى شق جبهة «المعارضة» اولا ، فاستمال الدكتور حسين فخري الخالدي ، وبالتالي عائلة الخالدي الى صفه ، ورشحه لرئاسة البلدية . ولما كانت المعارضة قوية ، فقد بذل الحاج امين وانصاره كل جهد ممكن من اجل فوز مرشحهم . وكان ان فاز ، فهزت «المعارضة» هزة عنيفة ، حتى اخذت تعزو النجاح الذي أحرزه المرشح المعارض الى سيطرة الحاج امين على فلاحي «لفتا» . من هذه اللحظة ، لحظة سقوط راغب النشاشيبي مرشح المعارضة ، ازداد الصراع حدة وضراوة بين اطراف الطبقة شبه الاقطاعية ، شبه البرجوازية . وبدات المعارضة حملة جديدة مركزة ، ضد الحاج امين الحسيني مفتيا ورئيسا للمجلس الاسلامي الاعلى وزعيما وطنيا . وكانت جريدة «الجامعة العربية» الناطقة باسم الحاج امين ، قد جعلت معركة رئاسة بلدية القدس معركة ما بين الوطنية والخيانة . وحين فاز الدكتور الخالدي ، صدر عددها يوم الثامن والعشرين من ايلول سنة ١٩٣٤ يحمل العنوان الكبير التالي : «فوز باهر لمرشح الامة الدكتور حسين فخري الخالدي» .

اقتنع «المعارضون» بعد هزيمة الانتخابات في القدس ، ونتيجة وجود عناصر «معارضة» في جميع انحاء فلسطين ، وتحقيقا لاهداف سلطات الاحتلال في ايجاد

توازن سياسي في البلاد ، بأنهم لا بد من ان يظهروا على المسرح ، من خلال تكتل سياسي . وفي شهر كانون الاول (ديسمبر) من سنة ١٩٣٤ اعلنوا انشاء حزب سياسي ، باسم حزب الدفاع الوطني . ضم الحزب الجديد «فريقا متجانسا من اغنى الشخصيات في البلاد» كما قالت جريدة المعارضة : «فلسطين» (٢٩) . [وقد «انضم الى الحزب عدد من الاقطاعيين والوجهاء المتعاونين مع الانتداب وخاصة رؤساء البلديات الذين كانت سلطات الانتداب هي التي تعينهم ومشايخ بدو الجنوب . كما انضم اليه بعض سماسرة الاراضي ، وبعض رجالات التعصب الطائفي المعروفين برجعيتهم ، وبعض الزعماء الفاشلين» . ومع ان امثال هؤلاء اندسوا على الحركة الوطنية الا ان الحزب كان مهيأ بحكم تكوينه للعب دور تخريبي ضد الحركة الوطنية . وكان هذا الدور يتلخص بما يلي :

١ ـ اثارة الصراعات والخلافات والاحقاد داخل الحركة الوطنية وخارجها .

٢ ـ اثارة الشكوك حول الحركة الوطنية والوطنيين واشغال الجماهير بمعارك مفتعلة .

٣ ـ الاشتراك مع البريطانيين في محاربة الحركة الوطنية وفي ملاحقة الوطنيين ، كما حدث خلال الثورة الكبرى .

٤ ـ الدعوة لاتباع سياسة التفاهم مع الاستعمار والصهيونيين ونبذ سياسة «التطرف» والمقاومة .

٥ ـ تنفيذ مخططات الامير عبد الله والبريطانيين ✶ .]

وأخذ قادة الحزب الجديد، ولاسيما راغب النشاشيبي وفخري النشاشيبي، وحسن صدقي الدجاني ، يقومون بزيارات للمدن والقرى ، ويلقون الخطابات تنفيذا لمخططاتهم . وفي اول زيارة ـ بعد انشاء الحزب ، لمدينة الخليل ، ألقى توفيق طهبوب كلمة ترحيب ، ندد فيها ببعض الزعماء ، واراد راغب النشاشيبي ان يظهر بمظهر الحريص على وحدة الصف ، المتغاضي عن الاحقاد ، فألقى خطابا قال فيه : «ليس فينا زعيم ، بل كلنا أفراد متساوون ، وليس فينا من لا يعمل لمصلحة البلاد» (٣٠) ثم اضاف : «وليس بيننا وبين احد من مواطنينا الآخرين اي فرق ، فكلنا نعمل لمصلحة البلاد ، وسنعمل على التعاون معهم ، وكلما ابتعدوا عنا فسنقرّب اليهم ، ما دامت نيتنا خالصة لله والوطن» . ان هذه الكلمات المصطنعة تظهر غير ما تبطن ، وهي تستهدف اظهار الحزب الجديد بمظهر المتعالي على الخلافات الشخصية والعائلية ، العامل من اجل الوطن ، لان اكثرية الناس تمقت صراعات «الزعامات» وتستنكرها . وحين تكلم حسن صدقي الدجاني سكرتير الحزب ، اراد ان يصور الخلاف بين الحزب الجديد وحزب المفتي خلافا بين طريقتين في التفكير والعمل ، احداهما تعتبر الحركة الصهيونية

✶ ـ صايغ ، انيس ، المرجع السابق ، ص (١٥٠ ـ ١٥١) .

الخطر الرئيسي ، فهي لذلك توجه العداء اليها ، وهذه طريقة جماعة الحاج امين الحسيني ، والثانية تعتبر ان الانكليز هم «البعبع الحقيقي» ، وترى توجيه الجهود لمقاومة «البعبع الحقيقي» ؛ وهذه طريقة جماعة حزب الدفاع . ولم يكن هـذا صحيحا ايضا ، لأن قادة حزب الدفاع الوطني كانوا يعملون لبريطانيا ، ولم يكن خلافهم مع قيادة الحركة الوطنية ناتجا عن اصرار الاولين على مقاومة بريطانيا ، بينما يصر الآخرون على قتال الصهيونيين ، بل كان خلافا شخصيا عائليا وطنيا. وكانت «المعارضة» حريصة على ان ترفع شعار مقاومة الانجليز ، لانه شعـار الجماهير اولا ، ولتدفع تهمة العمالة عن نفسها ثانيا ، ولان حوادث الاعتداء على اليهود التي اخذت تزداد حدة منذ سنـة ١٩٢٩ ، كانت باعث قلق الحركـة الصهيونية ، اذ انها تبث الرعب في تجمعات المهاجرين في فلسطين ، وترهب يهود العالم المزمعين على الهجرة . ولكن قادة حزب الدفاع نجحوا في كشف نقطة ضعف قاتلة ، من نقاط ضعف القيادة الوطنية ، الا وهي الصمت عن الانكليز .

وليس في اول بلاغ صدر عن هيئة الحزب المركزية ما يمكن ان يستحـق الذكر (٢٦) ، اذ ان البلاغ يشير الى ان الهيئة المركزية درست الحالة العامة في البلاد ، وانها ستتصل ببعض الشخصيات العاملة في الحقل الوطني لمعرفـة آرائها . ومما يذكره البلاغ هو ان هيئة الحزب المركزية قررت «الاتصال بالمندوب السامي والرجاء اليه للعفو عن مسجوني الاضطرابات». ان البلاغ الاول لا يذكر موضوع الاستقلال ، ولا يطالب بوقف الهجرة الصهيونية ، ولا يرفع شعـار مقاومة الانجليز . انه بلاغ «اداري» مختصر لا يمكن استنتاج شيء منه ، غير ان الحزب لا يملك شيئا جديدا يقوله .

[وعقد في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٣٥ مؤتمر للعلمـاء المسلمين في فلسطين برئاسة الحاج امين الحسيني ، مفتـي فلسطين ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى . وكان هدف المؤتمر دراسة ما يمكن عمله وما يجب عمله لمواجهة الهجرة الصهيونية ، ولحماية الاراضي العربية من التسرب الى المهاجرين الصهيونيين .

حضر المؤتمر حوالي اربعمائة من رجال الدين ، ائمة وقضاة ومفتيين ووعاظا ومدرسين . وكان من قرارات المؤتمر :

١ ـ فتوى بتحريم بيع الاراضي للمهاجرين الصهيونيين واعتبار البائـع والسمسار مارقين وخارجين عن الاسلام ، توجب مقاطعتهم وحرمانهم من الدفن في مقابر المسلمين .

٢ ـ مطالبة حكومة الانتداب بوقف الهجرة ومنع بيع الاراضي للمهاجريـن الصهيونيين ، واصدار قانون يحمي المزارعين الصغار من جشع الملاك الكبـار والاغنيـاء .

٣ ـ توجيه نداء الى ملوك العرب والمسلمين وامرائهم وزعمائهم حول المخاطر التي تحيط بفلسطين .

٤ ـ تأسيس الشركات الوطنية ومساعدة المشاريع الاقتصادية وحض الاهلين على شراء مصنوعاتها .

٥ ـ تأليف جمعية باسم جمعية الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، تتولى تنفيذ المقررات .

وقد اختير الحاج امين الحسيني رئيسا لها * .

وانه ليثير الانتباه ان يكون في قرارات هذا المؤتمر قرار يطالب بحماية صغار المزارعين من جشع الملاكين الكبار والاغنياء ، ولكن من يحميهم ...! أيحميهم الانتداب وهو الذي يعمل على افقارهم ؟ ام يحميهم قادتهم وهم الذين يستغلونهم ؟

ولكن كان لا بد ان يطالب العلماء بحماية المزارعين الصغار ، لأن هؤلاء كانوا يعانون من اضطهاد مزدوج اضطهاد الاحتلال واضطهاد الملاكين الكبار والاغنياء ، وكان وضعهم يستحق مثل هذه الالتفاتة الكريمة .

غير ان الذي لا شك فيه هو ان صدور مثل هذه الفتوى التي تحرّم بيع الاراضي ، وتخرج من الاسلام من يبيع او يساعد على البيع ، كان عملا موجها في الاساس ، لا ضد المزارعين الصغار الذين لا يبيعون ارضا ، واذا باعوا فقليل من الارض لا يعني شيئا ، انما ضد الملاكين الكبار وضد السماسرة الذين كانوا يربون ثروات من وراء بيع الاراضي . والقلة من هؤلاء التي لم ترتدع كان العنف كفيلا بمعالجة امرها .

وكان مثل هذا القرار كفيلا بزيادة حدة الصدام بين الفريقين المتنازعين ، جماعة المفتي والحركة الوطنية عموما ، وجماعة راغب النشاشيبي الذين كان بينهم عدد كبير من الملاكين الكبار والاغنياء ، بينما كان العدد الاكبر من الفلاحين مع الحاج امين خصمهم اللدود .]

وكان رجال الحاج امين يجرون اتصالاتهم لانشاء حزب سياسي . وقد كان اول اجتماع «رسمي» لهم يوم السبت ١٦ شباط ١٩٣٥ في كلية الروضة بالقدس . وكان الداعي جمال الحسيني . ويبدو ان كثيرا من المدعوين لم يحضروا (٢٢) ، ولذلك لم يصدر عن الاجتماع شيء . وفي الرابع والعشرين من آذار ادلى جمال الحسيني بحديث للصحف عن الحزب الجديد ، مشيرا الى قرار اللجنة التنفيذية حول «تأليف احزاب وطنية متجانسة في الميول والمبادىء العامة» وذاكرا انه : «تنفيذا لهذا القرار عقد بعض الاخوان المتجانسين في المبدا والاساليب الوطنية عدة اجتماعات ، وضعوا فيها مشروع تأسيس حزب يضم اخوانهم في العقيدة والاسلوب ، كي يتمكنوا من تنظيم عملهم حسب الطرق

---

* ـ طربين ، احمد : قضية فلسطين ١٨٩٧ ـ ١٩٤٨ ، الجزء الاول ، ١٩٦٨ ، ص (٢٥٧ـ٢٥٨).
السفري ، عيسى : المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

والانظمة القويمة التي تقتضيها عقائدهم ومبادئهم الوطنية» (٣٣) . وفي السابع والعشرين من آذار اجتمع الاعضاء المؤسسون ، واختاروا جمال الحسيني رئيسا، والفرد روك نائبا للرئيس . وبعد ايام أصدر الحزب «العربي الفلسطيني» الجديد بيانا جاء فيه : «لقد تحققت رغبة الامة في استئناف الجهاد بنظام سياسي جديد، يكفل لها الجد في العمل والاستمرار فيه ، ويحشد للدفاع عن كيانها المهدد بالزوال جميع قواها ، وينظم اعمالها ، ويستثمر للصالح العام جهودها ، فتألف الحزب العربي الفلسطيني بتأييد جماعي من المؤتمر الوطني الكبير ، المنعقد في القدس في ٢٧ آذار سنة ١٩٣٥ على المبادىء القويمة التي وضعتها الامة نصب عينيها ، منذ بدء جهادها القومي ، وهي العمل لاستقلال البلاد ضمن الوحدة العربية ، ورفع الانتداب ، ودفع الخطر الصهيوني» (٣٤) .

وكانت في هذا الوقت فئات من الطبقة الاقطاعية شبه البرجوازية ما زالت حريصة على ما أسمته «جبهة الدفاع الوطني» . وفي منتصف نيسان أصدر عبد الفتاح طوقان وعبد اللطيف صلاح من نابلس بيانا جاء فيه : «ان الحالة الحاضرة دعت البعض في البلد الى التفكير في تأليف كتلة محايدة ، تقوم بالقسط الواجب عليها من الاشغال في الحقل الوطني ، وتوحيد جبهة الدفاع . وترى اول واجب عليها ان تؤلف هذه الكتلة من المخلصين الذين لا يدينون الا بدين الوطن ؛ ولذلك تدعو جميع الذين يعتنقون هذا المبدأ الى الاشتراك معها ، لتخرج هذه الفكرة من القول الى العمل» (٣٥) . وكانت هذه الدعوة منشأ الكتلة الوطنية التي انتخب في الخامس من تشرين الاول سنة ١٩٣٥ عبد اللطيف صلاح رئيسا لها . وقد اختيرت نابلس مقرا للحزب الجديد .

لم يكن نشوء الاحزاب عامل التقاء ، بين القوى المتصارعة ، بل كان واسطة لتعبئة القوى المتصارعة ، في طول البلاد وعرضها وحمل الناس على اختيار موقف من الصراع الدائر ، على الرغم من تصريحات مؤسسي الحزبين الرئيسيين، الدفاع والعربي ، بحرصهما على التعاون والعمل المشترك لمصلحة البلاد . ولهذا فقد ازداد الصراع حدة بين الحزبين ، معبرا عن نفسه باتهامات يمكن ان توجز فيما يلي :

اولا : كان رجال الحزب العربي ، قيادة وأعضاء وانصارا ، يتهمون رجال حزب الدفاع ، قيادة واعضاء وانصارا ، بانهم عملاء للانجليز ، وسماسرة للصهيونيين ، وبالتالي فليس الخلاف معهم شخصيا او عائليا ، وانما هو صراع بين الاخلاص والخيانة . ولم تكن تهمة الحزب العربي لحزب الدفاع صعبة الاثبات ، او تحتاج الى براهين بالنسبة الى مؤيدي الحزب العربي ، وهم اكثرية الشعب لاسيما الفلاحين ، الذين كانت ثقتهم بقيادة الحزب الى جانب صلات قيادات حزب الدفاع المكشوفة بالصهيونيين ، وتبنيهم المشاريع البريطانية الاستعمارية ، تجعل جماعة حزب الدفاع خونة في نظر هؤلاء .

ثانيا : وكان حزب الدفاع يوجه اتهامات عدة الى الحزب العربي ، والحاج

أمين الحسيني ، مفتيا ورئيسا للمجلس الاسلامي الاعلى . ولعل اهم تهمة وجهها حزب الدفاع الى الحزب العربي ، هي توجيه نقمة الشعب الى اليهود ، وتجاهل الانجليز . ولم تكن هذه التهمة كاذبة ، ذلك ان جماعة الحزب العربي ، وعلى رأسهم الحاج امين الحسيني ، اتخذوا موقفا مهادنا من سلطات الاحتلال ، حتى ان الحاج امين القى خطابا في يافا في هذه الاثناء لم يذكر الانجليز فيه ابدا ، مع انه القى الخطاب في مهرجان شعبي (٣٦) . ولم يكن تركيز جماعة حزب الاستقلال على اعتبار الانجليز اساس الداء الا رد فعل لهذا «الوضع» . وهذا الاتهام الذي وجهه أفراد حزب الدفاع ، المعروفون بصلاتهم مع الانجليز ، والمطعون بوطنيتهم، استخدم ستارا لتغطية ارتباطاتهم بالانجليز ، وسلاحا لمحاربة خصومهم بالسلاح القتال الذي يحاربونهم به : العمالة مع الانجليز .

ولقد استغلت «المعارضة» بعض مواقف الحاج امين ازاء الاحتلال . ومما اشارت اليه صحيفة «المعارضة» «فلسطين» : سكوت الحاج امين «عن اعمال الانجليز في ثورة اكتوبر سنة ١٩٣٣ ، وعودته من الهند دون ان يرسل كلمة احتجاج على الانكليز ، ويتنازل لزيارة الجرحى ، لئلا تعتبر زيارته لهم تحديا للانجليز ... الخ» (٣٧) . ونشرت الجريدة نفسها ، بعد ذلك ، وثيقة تثبت توسط الحاج امين مع رجال حزب الوفد ، حتى لا يساء استقبال وزير الداخلية البريطاني برنتفورد الذي كان ينوي زيارة مصر (٣٨) .

ولقد طرح الانجليز في هذه المرحلة مشروع مجلس تشريعي ، فنشطت «المعارضة» بالدعاية له ، متهمة «الحزب العربي» والحاج امين ، بالعمل لمصلحة الصهيونية لرفض هذا المشروع . ويذكر راغب النشاشيبي في خطاب له (٣٩) بأن جماعة الحزب العربي ، رفضوا المجلس التشريعي سنة ١٩٢٢ ، «وقبلوه علانية، ورفضوه سرا سنة ١٩٣٥» ثم يتابع كلامه قائلا : «انظروا كيف خدموا الصهيونية، وما زالوا يخدمونها ، انهم رفضوا المجلس التشريعي تلبية لرغبات الصهيونيين ، لأن هؤلاء لن يرضوا به الا اذا اصبحوا اكثرية مطلقة في البلاد ، او عندما يصبحون يعادلوننا عددا ، ليكون لهم نصف مقاعد المجلس» . ولم يتورع قادة «المعارضة» عن الادعاء بأن كل ما حل بالبلاد ، ما كان «ليتم لو كان هنالك مجلس تشريعي ، يشرف على ادارة البلاد ، ويبعث بصوته داويا من تحت قبته في الدفاع عن القضية الوطنية» (٤٠) .

وفي هذه المرحلة ايضا ، بدات مشكلة الغزو الايطالي للحبشة ، فاتهمت المعارضة حزب المفتي بالعمل لحساب ايطاليا ، ونشر الدعاوة لها . ولم تكن علاقة حزب المفتي بايطاليا بالامر القابل للطعن ، او الذي يحتاج الى اثبات ، فقد جمعت هذا الحزب بإيطاليا عداوة مشتركة للانجليز ، وليس ببعيد ان يكون المفتي قد انشأ هذه العلاقة ، ليستعين على الانجليز ، بالايطاليين ، لانهم رفضوا الاستجابة لابسط مطالب العرب ، او ليكون في مركز يسمح له بمساومة الانجليز مساومة تعود عليه ، وعلى الحركة التي يقودها باستقلال مماثل لاستقلال العراق

ومصر . ولما كان الراي العام العربي معاديا لايطاليا ، بسبب وحشيتها في ليبيا، وكان الانجليز يخافون مطامع ايطاليا في الوطن العربي وافريقيا ، فقد عملت «المعارضة» على استثارة جماهير الشعب ضد الايطاليين الغزاة المتوحشين ، الذين ارتكبوا الجرائم في ليبيا ، وانتهكوا الحرمات ، والذين يعملون على استعمار امة شرقية ضعيفة هي الحبشة ، وضد اصدقائهم ودعاتهم : الحزب العربي والحاج امين الحسيني . واذا كان الحزب العربي قد ضحى بالحبشة في سبيل صداقة ايطاليا الفاشية ، فان حزب الدفاع اندفع في تأييد الحبشة في سبيل المحافظة على مصالح بريطانيا في آسيا وافريقيا ، مضحيا بمصالح العرب وغيرهم من الشعوب التي تستعمرها بريطانيا ، وقبل كل شيء بفلسطين . وقد نفت جريدة الجامعة العربية التهمة عن المتهم الاول شكيب ارسلان ، وبالتالي عن المفتي، واعتبرت ما تنشره المعارضة اخبارا حقيرة (٤١) .

وبينما كان الصراع يزداد احتداما بين الاحزاب ، كانت الهجرة تزداد تدفقا والحركة الصهيونية تزداد قوة . وكانت جماهير الشعب تزداد نقمة على «الزعامة والزعماء» ، حتى ان جريدة فلسطين ، وصاحبها من أركان حزب الدفاع ، وجدت نفسها مضطرة الى ان تقول تحت عنوان «تاريخ الزعماء لا تشرف به قضية ــ اعملوا للبلاد لا لانفسكم» : «وفي الحق ان هذه المظاهر من سخط الامة التي تنفجر بها بين الحين والآخر ، هي ثورة على الحزبية وليست لها» . نعلم ان البعض لا يفتأ يعلن ان وراء كل مظهر من مظاهر هذا السخط اصبعا من اصابع المعارضة ضد المجلسية ، او المجلسية ضد المعارضة، ولكن بقليل من البحث النزيه ، يتبين المرء كذب هذا الاعلان ، لان الامة بلت من عبث هؤلاء وأولئك ما ازهدها فيهم ، وبغضها بهم وأثارها عليهم» (٤٢) . ولما كان الشعار المرفوع هو «وحدة الكلمة» لمحاربة الاحتلال والحركة الصهيونية ، فقد انطلقت الدعوات لوحدة الصف من كل حدب وصوب . وفي اليوم الثالث من الشهر الثامن عقد اجتماع في بيت جبرين ، دعا اليه الوجيهان خليل العزة ورشدي الشوا ، حضره قرابة الفي شخص ، ولم يحضره احد من قادة الاحزاب. وقد صدرت عن الاجتماع القرارات التالية :

«١ ــ السعي مع الشخصيات العاملة في البلاد للتفاهم وتوحيد الكلمة ، السير في مصلحة البلاد يدا واحدة .

٢ ــ السعي لتوقيف بيع الاراضي .

٣ ــ السعي لتأسيس بنك زراعي عربي .

٤ ــ العمل بالوسائل الممكنة لتوقيف الهجرة الصهيونية .

٥ ــ السعي لتوسيع التعليم في العشائر والقرى .

٦ ــ انتخاب وفد يعرف «بوفد مؤتمر الجنوب» لتنفيذ هذه المقررات»(٤٣).

ويتضح من القرارات ، ان المجتمعين جعلوا وحدة الكلمة في راس المطالب الوطنية ، وانهم وضعوها مع مشكلة بيع الاراضي وايقاف الهجرة . ويدل هذا

على اهمية مطلب «وحدة الكلمة» شعبيا ، وعلى الاحساس بضرورته . ومع هذا فان سكرتير حزب الدفاع ، هاجم الدعوة الى وحدة الكلمة ، بعد ايام من اجتماع بيت جبرين قائلا : «وليسمح لي القائمون بهذه الفكرة ان أسألهم ماذا يقصدون بهذه الدعوة ، وماذا يعنون بالاتحاد والتفاهم ؟ فاذا كانوا يقصدون بذلك جعل الامة كلها حزبا واحدا ، فهذا خطأ لا تقرهم عليه مصلحة البلاد . وهذه هي اللجنة التنفيذية التي كانت تمثل الامة بجميع احزابها ، كانت اول من نادى بلزوم تأليف احزاب متعددة في البلاد» .

«واما اذا كان دعاة الاتحاد يقصدون بدعوتهم ان تنقاد الامة الى حزب واحد، تولى قيادة الامة منذ ١٨ سنة ، ولم يستطع ان يزيل عنها هماً ، او يدفع عنها غما ، او يدرأ عنها خطرا ، فهذا ما لا نقرهم عليه . اذ ان السنين الطويلة التي مضت علينا كانت كافية وافية ، لتعطينا درسا وعبرة عما تتطلبه مصلحة البلاد والاعمال المجدية» (٤٤) .

وعقد اجتماع الكتلة الوطنية بتاريخ ٦-١٠-١٩٣٥ ، القى فيه عبد اللطيف صلاح الذي انتخب رئيسا ، خطابا اشار فيه «للاحتراب» بين الحزبين الكبيرين ، العربي والدفاع ، مؤكدا : «ان تبعة هذا الاحتراب واستمرار هذه الحالة ، لا تقع على رجال الحزبين فحسب ، بل تقع بالدرجة الاولى على الرجال الذين التزموا السكوت امام هذه الحالة اختيارا او اضطرارا ...» (٤٥) . وقد قرر مؤتمر الحزب يومذاك ارسال رسالتين لزعيمي الحزبين راغب النشاشيبي وجمال الحسيني من اجل عقد اجتماع بتاريخ ١١-١٠-١٩٣٥ ، للبحث في تأليف لجنة تنظر في الطرق الموصلة الى توحيد جهود ابناء البلاد . أصدر مؤتمر الشباب تأييدا لاتحاد القوى المتصارعة في اليوم التالي ، وفي اليوم عينه أصدر حزب الدفاع بيانا اعلن فيه: «بأنه على اتم استعداد للتفاهم والتعاون مع سائر الاحزاب الفلسطينية العربية على خدمة قضية البلاد القومية العربية بصورة واضحة جلية» . وزاد الحزب على ذلك بأن اظهر استعداده للتعاون مع الاحزاب العربية في سوريا وشرق الاردن ، بحيث يصبح في الامكان عقد مؤتمر عربي عام ، يجمع كل الاحزاب في هذه الاقطار العربية الثلاثة . واستند حزب الدفاع في تبرير قبوله لدعوة الاتحاد وتأييده لها على وعيه «للظروف الحاضرة التي تكتنف البلاد العربية بوجه عام ، وفلسطين بوجه خاص ، وما يمكن ان يحدث في القريب العاجل من التأثير على القضية العربية الفلسطينية» ، «وعلى الدعوة التي أقرها مؤتمر الشباب» والتي أشرنا اليها سابقا . ولكن السبب الحقيقي لقبول حزب الدفاع بدعوة الاتحاد هو غير ذلك ... انه محاولة للتظاهر ، ازاء الضغط الشعبي والنقمة المتزايدة ، بقبول شعارات الجماهير .

وحين اكتشفت الاسلحة المهربة الى الصهيونيين ، وتأججت المشاعر في فلسطين ، وازداد الحاح الناس على «الزعامات» لتتحد وتجابه الخطر الصهيوني، دعا مؤتمر الشباب لاجتماع يوم ١٨-١٠-١٩٣٥ من اجل بحث قضية تهريب

الاسلحة . حضر الاجتماع ممثلون عن حزب الكتلة الوطنية ، بالاضافة الى ممثلي مؤتمر الشباب ، بينما لم يحضر ممثلون عن الحزب العربي ، الذي عقد اجتماعا منفردا وقرر الاضراب وأبلغ ممثلي الاحزاب المجتمعين . وقد أثار قرار الحزب العربي المنفرد استنكار الاحزاب الاخرى . وفي يوم ٢٠ـ١٠ـ١٩٣٥ عقد اجتماع آخر حضرته كل الاحزاب ، وقرر الاضراب يوم ٢٦ـ١٠ـ١٩٣٥ استنكارا لتهريب الاسلحة .

واستطاعت الاحزاب ان تتفق على اصدار بيان بمناسبة ذكرى وعد بلفور في ٢ـ١١ـ١٩٣٥ . ولكنها اختلفت بعد ذلك ، عندما اجتمعت لتقرر الاضراب حين عودة المندوب السامي . كان راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ، وجمال الحسيني رئيس الحزب العربي وشفيق عسل سكرتير حزب الكتلة الوطنية ، قد وافقوا على الاضراب ، بينما لم يوافق ممثلا حزب الاصلاح ومؤتمر الشباب على ذلك . وخلال الاجتماع الذي بحث فيه الموضوع تسلم كل من جمال الحسيني وراغب النشاشيبي رسالة من السلطات ـ على ما تروي جريدة فلسطين ـ ففيّر جمال الحسيني موقفه ، وقال راغب النشاشيبي انا مع الاضراب اذا أقرته الاكثرية ؛ ولكن الاكثرية كانت ضد الاضراب ، فلم ينفذ (٤٦) . ولم يرق هذا القرار لقيادة الكتلة الوطنية ، فأصدرت بيانا ترفض فيه قرار اجتماع الاحزاب ، وتطلب من الشعب الاضراب . ويقول جمال الحسيني : «ان الرسالة التي تسلمها كانت بخصوص قضية تهريب الاسلحة ، وانه قرأها على الحضور . ويؤكد انه كان يؤيد الاضراب، وان الاغلبية كانت ضد الاضراب، فاضطر الى مجاراة الاغلبية. ولكن من هي الاغلبية ؟ يبدو ان ممثلي مؤتمر الشباب وحزب الدفاع وحزب الاصلاح كانوا ضد الاضراب ، وان رئيس الحزب العربي ، لم يكن متحمسا له ، فوافق على ما أسماه راي الاغلبية . ذلك ان الحزب العربي لم يكن حريصا على راي الاغلبية، ولقد اعلن الاضراب مرات منفردا .

وأبرقت يوم ١١ـ١١ـ١٩٣٥ لجنة اجتماع نابلس الكبير ليوم ٢ نوفمبر ، الى رؤساء الاحزاب ، مستنكرة قرارهم بعدم الاضراب . لانها «تعلم انه لا يعبر عن ارادة الامة العربية التي تعاون الظالمون على ابادتها ، وانما هو دليل على ضعف المتزعمين وهوادتهم» . «وهي تعتبر هذا الانهزام الذي مُني به الائتلاف آية جديدة على افلاس الزعامة ، وضرورة تقدم المخلصين الجريئين الى احتلال ميدان الكفاح الوطني» (٤٧) . ولم تهز هذه البرقية التي تعبر عن راي الجماهير قادة الاحزاب ، فاجتمعوا وقرروا مرة اخرى عدم الاضراب حتى يعرفوا راي المندوب السامي بالمذكرة التي سيقدمونها (٤٨) . ولم تنتظر مدن فلسطين موافقة قادة الاحزاب ، فشكلت فورا لجان اضراب في القدس ويافا وغيرها من المدن ، واصدرت بيانات تدعو للاضراب نشرتها الصحف يوم ١٣ـ١١ـ١٩٣٥ . وتشير أخبار الصحف في هذا اليوم الى اجماع البلاد على الاضراب ، وان كان هنالك اختلاف في الرأي في مدينة كحيفا . وقد نشرت الصحف في اليوم عينه بيان

مندوبي الاحزاب بضرورة تأجيل الاضراب (٤٩) . ومع هذا فقد اضربت البلاد اضرابا عاما شاملا ، علقت عليه جريدة فلسطين قائلة : «ثم اجمع الجمهور على الاضراب ، فأضرب ، وكان في اجتهاده هذا مخلصا لضميره ولوطنه معا» . «ومهما قلنا عن حيرة الجمهور واضطرابه فقد كان الاضراب عظيما ؛ ويزيد في شأنه انه تم في غير دعوة رسمية اليه ، وفي غير تنظيم له ، وعلى الرغم من دعوات وبيانات الهيئات المسؤولة » . وأشارت بعض الصحف العربية واليهودية الى ان الاضراب كان تحديا للزعماء اكثر مما كان تحديا للانجليز ؛ وحين علقت «فلسطين» مرة اخرى على الاضراب ، اعترفت بانه كان تحديا للزعماء الا انها اضافت : «ولكننا نحب الا تمضي الامة في طريق ، والزعماء في آخر ، والا تتسع بينهما الشقة» (٥٠) .

كانت جماعة القسام في هذه الاثناء ، ومسرحيات الزعماء الهزلية تبلغ ذروة هزلها ، قد خرجت الى منطقة جنين ، لتبدأ ثورتها المسلحة ضد الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية . وكان عز الدين القسام رجل دين وقورا ، وخطيبا ملك اعنة الكلام ، وتوفر على علم واسع بمجاله . وقد وضع علمه ومركزه الديني في خدمة المقاومة العربية ، فاخذ يحرض على الانتفاض على الظلم والثورة على الاجنبي ، مذكرا في خطبه على ان المسلم غير مكلف بالخضوع للاجانب . وكان مؤمنا ان الثورة لا بد لها من ان تعتمد على الفلاحين والعمال . رأى القسام ان الهيئات الشعبية لا تكفي لتحرير البلاد ، ودفع الخطر الصهيوني عنها ، كما رأى ان «القيادة» في فلسطين غير أهل للمهمة الخطيرة الموكولة اليها . ولذلك فقد عمل على انشاء حركة ثورية عقائدية ، تقوم على العقيدة الاسلامية من جهة ، وعلى التنظيم السري من جهة اخرى . ومن هنا بدأ القسام العمل ، فأنشأ حلقات سرية ، واخذ يعدها ليومها الموعود .

ليس هنالك تفصيلات واسعة عن تنظيمات القسام وافكاره وخططه . ولكن ما هو موجود يدلنا على ما يلي :

اولا : اعتبر القسام ان المقاومة تقتضي وجود «كوادر» مهيأة عقائديا وسياسيا وعمليا . ولذلك فقد اتجه الى تثقيف انصاره ومريديه تثقيفا اسلاميا وطنيا . وكانت عملية التوعية هذه تستهدف تزويد المقاتلين بالايمان ، وحضهم على التضحية والتفاني . وفي القرآن الكريم والحديث الشريف مادة لا تنضب من الآيات والاحاديث المفيدة جدا في هذا المجال .

ثانيا : واعتبر القسام ان بريطانيا هي اساس البلاء ، وان الحركة الصهيونية مرتبطة بالاستعمار البريطاني . ولذلك فان انهاء الانتداب هو الواجب الاول ، على ان تبذل الجهود لمنع الحركة الصهيونية من الاستيلاء على مزيد من الاراضي .

ثالثا : ان «الثورة المسلحة» هي وحدها القادرة على انهاء الانتداب ، والحيلولة دون قيام دولة صهيونية في فلسطين . وهذه الثورة تستلزم :

أ ــ نشوء تنظيم سري . ب ــ تربية المقاتلين وإعدادهم للمعركة عسكريا .

جـ ـ تعبئة الجماهير نفسيا لتأييد الثورة والاشتراك فيها .

وبدأ القسام العمل ، تحقيقا لهذه الاهداف ، منذ سنة ١٩٢٨ بتأسيس الحلقات السرية كما يقول أبو ابراهيم الكبير . وقد انتسب سنة ١٩٢٦ الى جمعية الشبان المسلمين ، فانتخب رئيسا لها ، وكان يستهدف بانتسابه للجمعية التستر على أعماله السرية ، وحينما عيِّن سنة ١٩٢٩ مأذونا شرعيا ، اخذ يتجول في القرى ، دارسا نفسية الشعب ، داعيا جموعه الى المحبة والوئام . وكان القسام يتصل بكل فئات الشعب ، حتى الذين لا يعرفون بالورع والتقوى ، فأثار حفيظة بعض رجال الدين ، وجرى بينه وبينهم ، نقاش حول الموضوع .

استعمل القسام منبر مسجد الاستقلال في حيفا لاستثارة روح الكفاح في المصلين ، ولاختيار العناصر التي يتوسم الخير فيها منهم ، لتنضم الى حلقاته السرية .

طلب القسام من الحاج امين ، على ما ذكره صبحي ياسين في كتابه «الثورة العربية الكبرى في فلسطين» ، نقلا عن رفاق القسام ، ان يعينه واعظا متنقلا ، ليعمل من اجل الاعداد للثورة ، فاعتذر الحاج امين قائلا : «نحن نعمل لحل القضية سياسيا» .

وارسل القسام ، سنة ١٩٣٥ ، احد رجاله المدعو محمود سالم ، الى الحاج امين ليعلمه بعزم القسام على اعلان الثورة في الشمال ، وليطلب منه اعلان الثورة في الجنوب ، ولكن المفتي أجاب : «بأن الوقت لم يحن بعد لمثل هذا العمل ، وان الجهود السياسية التي تبذل تكفي لحصول عرب فلسطين على حقوقهم» .

كان القسام ، في هذه الفترة ، قد بنى تنظيمه السري ، واشترى كميات من الاسلحة ، ودرّب عددا من المقاتلين . وقد اتصل بالطليان اعداء الانجليز ومنافسيهم على الوطن العربي ، وضمن تأييدهم .

وكانت لجان خمس تشرف على العمل ، وهذه اللجان هي :

اولا : لجنة الدعوة ، وهي مكونة من عدد من «العلماء» ووظيفتها اعداد الشعب للثورة ، مستخدمين كل الوسائل الممكنة من الاتصال اليومي بالناس ، الى حلقات التدريس والخطب في المساجد .

ثانيا : لجنة التدريب العسكري ، ووظيفتها اعداد المقاتلين .

ثالثا : لجنة العتاد ، ووظيفتها شراء الاسلحة ، وحفظها في الاماكن الامينة حتى يحين اليوم الذي يُحتاج اليها فيه .

رابعا : لجنة مراقبة الاعداء ، ووظيفتها جمع المعلومات عن الانجليز والصهاينة .

خامسا : لجنة الشؤون الخارجية ، ووظيفتها تنحصر في العلاقاتالخارجية.

اجتمعت قيادة الحركة بمناسبة الذكرى السنوية لاصدار وعد بلفور ، وقررت بدء الكفاح بالانتقال الى الريف ، وكان ذلك في ٢ــ١١ــ١٩٣٥ . واختارت منطقة جنين القريبة من حيفا مسرحا لعملياتها . وكانت تستهدف الاتصال بالفلاحين ،

وتحريضهم على الاحتلال الاجنبي ، ودعوتهم للاشتراك في الثورة . وكان عدد الاعضاء المنظمين في الحركة قرابة مائتين عند اتخاذ هذا القرار ، بالاضافة الى ثمانمائة من الانصار . ولاعتقاد القسام بأن الثورة يجب ان تعتمد على الفلاحين والعمال ، فقد اختار اعضاء منظمته من اوساط «الفلاحين والعمال» الذين كانوا يسكنون خصاص التنك في ضواحي حيفا .

حين انتقلت جماعة القسام الى الريف، أحس الجواسيس المكلفون بمراقبتهم انهم غائبون ، فازداد قلق السلطات المحتلة ؛ ونشطت في البحث عنهم .

[وكان الشيخ قد وصل الى قرية نورس في منطقة جنين ، وتمركز مع رجاله في مغارة هناك . وفي ليلة ١٣-١١-١٩٣٥ هاجمت جماعة مجهولة احدى المستعمرات ، ومرت خلال عودتها من قرب المغارة . وفي الصباح مرت دورية تابعة للجيش البريطاني مؤلفة من ثلاثة أفراد ، انجليزي وعربي ويهودي من هناك. وكان محمود سالم والزيباوي مكلفين بالحراسة . وكان ان اطلق محمود سالم النار فقتل الشاويش اليهودي . وحين سمع القسام صوت الطلقات استفسر عن السبب . فأخبر بما جرى . وهنا نادى جماعته وقال لهم : لنرحل على الفور ورحلوا ✱ .]

وقد أخبر الشرطي بما رأى ، فحشدت السلطات المحتلة قوة كافية ، وأخذت تجوب المنطقة بحثا عما أسماه الانجليز «العصابة» . استمر البحث اياما ، حتى ان جريدة «فلسطين» كتبت تقول يوم ٢٠-١١-١٩٣٥ «قضاء جنين كأنه ساحة حرب» . استطاعت القوات البريطانية ان تحكم الطوق على جماعة القسام الذين قاوموا مقاومة باسلة . ولكنهم كانوا في واد عميق ، ولم يفكروا بالتسلل والهرب ، بل بالمقاومة والاستشهاد ، ولذلك فان القسام حين طلب منه الاستسلام اجاب : «اننا لن نستسلم ، ان هذا جهاد في سبيل الله والوطن» والتفت الى زملائه وقال : «موتوا شهداء» . استمر الاشتباك الاخير من الفجر حتى التاسعة صباحا ، حين قتل القسام وبعض صحبه ، وجرح آخرون ، منهم الشيخ نمر حسن السعدي .

لم تستطع حركة القسام ان تحقق اهدافها الاولية ، فهي لم تتمكن من حشد القوى الشعبية اللازمة ، ولم تحتل مدينة حيفا ليكون ذلك اعلانا عن ميلاد ثورة شعبية كبيرة قوية كما كان مقررا . وفوق هذا وذاك ، فقد قتل قائدها ، وبعض كبار معاونيه . الا ان الحركة لم تذهب سدى ، ذلك ان بعض جماعة القسام ، قد افترقوا عنه ، بقيادة الشيخ فرحان السعدي ، بعد مقتل الشاويش اليهودي ، فنجوا ... ثم ان مقتل القسام حرك البلاد ، وأثار كوامن حقدها

✱ - تراجع المقابلة التي اجرتها مجلة الثورة الفلسطينية مع القائد ابو ابراهيم الكبير، العدد ١٩ تاريخ ١٥-٩-١٩٦٩ .

ونقمتها (٥١) .

كان ما فعله القسام أبلغ رد على سياسة «زعماء» فلسطين التقليديين . فلقد ثقف ونظم وقاتل حتى مات شهيدا ، غير آبه لجاه ، او باحث عن زعامة . وكانت سيرته مثلا للكفاح والفداء ، بعكس زعماء فلسطين التقليديين الذين اختاروا طريقا آخر ، وفضلوا المناصب على المتاعب ، والمساومة على المقاومة . وكان المنهج الذي نهجه يخيف «الزعامات» ، لانه لا يكشفها فقط ، بل يهددها بفقدان زعامتها . وبالاضافة الى هذا ، فان القسام تعمد علنا ان يهاجم هذه الزعامات ، ويكشف زيفها وأنانيتها واستهتارها . ويروى انه كان يحلل قتل بعضهم . لهذه الاسباب كلها ، فان «الزعامات» حرصت على عدم الاستفادة من الجو المتوتر الذي تولد عن بدء المقاومة ، ومقتل بعض قادتها . ان «الزعماء» مثلا، لم يحضروا جنازة القسام، على الرغم من ان اكرم زعيتر ، من جماعة حزب الاستقلال ، قد دعا الزعماء للاشتراك في تشييع الشهيد . وكانت البرقيات التي أرسلوها ، ولاسيما برقية الحزب العربي ، باهتة باردة . ولم يكتفوا بهذا ، بل انهم ، ليقنعوا الجماهير بأن هنالك طريقا اخرى غير السلاح ، لتحقيق اهداف البلاد ، اجتمعوا بالمندوب السامي ، قبل ان يمضي اسبوع على وفاة القسام ، وقدموا له مذكرة ، حددوا فيها مطالب البلاد ، واعطوه مهلة شهر للاجابة عليها (٥٢) .

[«وكانت المذكرة تطالب بما يلي :

١ ــ تشكيل حكومة ديمقراطية في فلسطين .

٢ ــ منع انتقال الاراضي لليهود ، وسن قانون شبيه بقانون الافدنة الخمسة في مصر (صدر هذا القانون سنة ١٩١٢ من اجل حماية المزارعين الصغار ، وكان يمنع نزع ملكية الفلاح سدادا لدين عليه) .

٣ ــ أ ــ وقف الهجرة اليهودية وقفا تاما وفوريا ، وتشكيل لجنة مختصة لتعيين المقدرة الاستيعابية للبلاد ووضع مبدأ للهجرة .

ب ــ اصدار تشريع يطالب المقيمين الشرعيين في البلاد بالحصول على تذاكر هوية وحملها .

ج ــ البحث الفوري والفعال في الهجرة غير المشروعة» * .]

واجتمع ممثلو الاحزاب يوم الرابع من كانون الاول سنة ١٩٣٥ ، واتخذوا قرارات كان اهمها رجاء وجهوه للناس «بالغاء المعايدات والاحتفالات في الاعياد بسبب حالة البلاد ، وحدادا على الشهداء» (٥٣) . واقيم في التاسع من كانون الاول احتفال بمناسبة الذكرى السنوية لفتح القدس ، في سينما ابولو بالقدس ، وكانت صورة القسام مرفوعة على المسرح . وكان حمدي الحسيني ممن تحدثوا في هذا الاحتفال ، فندد «بالطرق الفاشلة للعمل الوطني الفلسطيني ، وذكر انها

---

* ــ طربين ، احمد : المرجع السابق ، ص (٢٦٦ ــ ٦٧) .

كانت عاملا قويا في ترسيخ قدم الاستعمار» . وبيّن «كيف ان الزعامة سعت لتقوية مراكزها فقط عند المستعمرين بالتظاهر بالوطنية ، واستغلت مع الاستعمار الدماء الزكية التي سفكت في سني ٢٠ و٢١ و٢٩ و٣٣ حتى ضاعت هدرا» (٥٤) .

لم يتفضل المندوب السامي بالاجابة خلال الفترة التيحددها رؤساء الاحزاب، ومع هذا فلم يفعلوا شيئا . وفي الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٣٦ استدعاهمالمندوب الساميللاجتماع به، وابلغهمرد وزارة المستعمرات على مطالبهم. ولم يكن في الرد شيء جديد . ذلك ان وزارة المستعمرات أحيت فكرة المجلس التشريعي ، ردا على طلب الاحزاب بانشاء حكومة ديمقراطية في فلسطين . واشارت الى ان مطلب توقيف الهجرة توقيفا تاما امر لا يمكن البحث فيه ، وأبدت استعدادها لوضع تشريع يمنع انتقال الارض من العرب لليهود ، بعد ان استثنت قضاء بئر السبع ومناطق المدن والاراضي المغروسة بالاشجار الحمضية ، على الا تكون الاراضي موضوع البيع من «اراضي الاعالة» (٥٥) .

اختلف زعماء الاحزاب على موضوع المجلس التشريعي ، فآثر الحزب العربي التريث بينما اندفع حزب الدفاع في تأييد المشروع «على اساس انه توريط للسياسة الانجليزية ، ووضعها امام الامر الواقع» (٥٦) . واجتمعت الهيئة العامة للحزب في ٢٩-٣-١٩٣٦ ، واصدرت بيانا اشارت فيه الى مؤامرات اليهود على المجلس التشريعي، والى الاضرار التي لحقت بالبلاد من جراء رفض مشروعالمجلس التشريعي سنة ١٩٢٢ ، وقررت :

«١ - قبول مشروع المجلس التشريعي في فلسطين كتجربة رغم انه لا يحقق جميع أماني البلاد ، ولا رغبات اهلها ، وذلك لاعتقاد الهيئة بأنه مما يساعد على السير بالامة نحو الحكم الذاتي ، ما تصبو اليه البلاد من امان قومية» (٥٧) . ولم يعلن الحزب العربي موقفا رسميا ، مع ان ما أشيع حينذاك كان يؤكد رفض الحزب للمشروع ؛ حتى ان «فلسطين» جريدة حزب الدفاع غير الرسمية ، ذكرت ، نقلا عن النيويورك تايمز ان الحاج امين وعد السلطة بالقبول (٥٨) .

وفي اجتماع لرؤساء الاحزاب يوم ٣١-٣-١٩٣٦ ، طلب جمال الحسيني رئيس الحزب العربي ، أن تحدد خطة حازمة تسير عليها البلاد للوصول الى مطالبها الوطنية ، فطلب منه راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ان يصدر الحزب العربي بيانا مثل بيان حزب الدفاع في تأييد المجلس التشريعي ، فأبى رئيس الحزب العربي ان يحدد موقف الحزب من المشروع ، على اساس ان لجنة الحزب ستجتمع وتقول كلمتها في المشروع . وظل موقف الحزب الرسمي غير معروف حتى أصدر الحزب العربي في ١٤-٤-١٩٣٦ بيانا ، بعد اجتماع لجنته التنفيذية ، اعلنت فيه رفضها المجلس التشريعي لانه «لا يتفق مع مطاليب البلاد وأمانيها في الاستقلال التام ، والوحدة العربية» ولانه «ايضا مناقض لعهد عصبة الامم ومناف لما تتطلبه نصوص صك الانتداب الخ» (٥٩) . الا ان الحزب العربي وافق على ارسال وفد الى لندن لبحث القضية من اساسها .

عندما اعلن الحزب العربي موقفه الرسمي كانت جميع الاحزاب الاخرى قد تورطت بالقبول ، مع ان بعضها كمؤتمر الشباب لم يكن معروفا بالعمالة للانجليز. وهكذا انفرد الحزب العربي بموقفه ، وظهر امام الرأي العام بمظهر الحريص على الاستقلال التام ، وتحقيق رغبات البلاد ، وان كان بقبول الاشتراك في وفـد يذهب الى لندن للمفاوضة ، قد ترك باب المساومة مع الانجليز مفتوحا .

كان الصراع بين الحزب العربي وحزب الدفاع قد اخذ يحتد من جديد ، مع بداية عام ١٩٣٦ . وكان الخلاف على المجلس التشريعي من اسباب عودة الصراع، كما كانت محاولات الحزب العربي للانفراد بالقيادة من اسباب عودة الصراع ايضا. وقد اخذت «فلسطين» تهاجم الحـزب ، وتعرض به ، وحين اختارت نابلس الاضراب ، وحددت له يوما ، فحدد الحزب موعدا سابقا عليه ، كتبت فلسطين: «انه اراد ان يغسل عار موقفه في يوم الاضراب ، يوم عودة (سيدنا) وسيدهـم فخامة المندوب» (٦٠) . وذكرت ان الحزب يومذاك ارسل دعاته يحضون الناس على فتح حوانيتهم . وكان التنافس على المناصب يتداخل مع الصراع احيانـا فيزيده احتداما . ومن أمثلة ذلك ان الحاج امين اصدر قرارا ، يعين فيه الشيخ محمد تفاحة مفتيا لنابلس ، فاعترض الشيخ داود هاشم على القرار وادعى ضد الحاج امين والمجلس الاسلامي الاعلى . وعمل حزب الدفاع على استغلال الحادثة، فتبنى الشيخ داود هاشم ، حتى ان سكرتير الحزب حسن صدقـي الدجاني ، واحد قادته مغنم مغنم كانا وكيلي دفاع المدعي (٦١) .

وافقت جميع الاحزاب على ارسال وفد الى لندن ، وان كانت تختلف حول مشروع المجلس التشريعي ، وحول وظيفة الوفد . وحين اجتمع رؤساء الاحزاب في آخر الاسبوع الاول من نيسان ، اختلفوا ــ كما حدث سنة ١٩٣٠ ــ على من يذهب في الوفد ... كانت البلاد تغلي ، والنقمة تهدد بالانفجار ، ولكن الزعماء كانوا مشغولين بأمور اخرى . وعادت ازمة العمل الوطني تطرح نفسها من جديد. ولكن ما الحل ؟ كانت الجماهير تعتقد ان الكفاح المسلح هو الحل ، أما «الزعامات» فكانت تدعو للتعاون وتتنابذ ، وتشير الى الاخطار المحدقة بالبلاد ولكنها تشغل نفسها والبلاد بأمور اخرى . ظلت «وحدة الصف» هي المطروحة ، دون التفريق بين مخلص وخائن ، ذلك ان حديث الخيانة شائك وطويل ، ويمس جميـع الاطراف من ناحية او اخرى . فلقد كان يوجد عملاء وسماسرة في كل الاحزاب، وكان بعض هؤلاء من قادة الاحزاب واعضائها البارزين . لهذا ، ولان حساب الخيانة ، يفقد اي طرف عددا من «أنصاره» الاقويـاء ، فان «القيادات» ظلت تعتبر الحل في صفاء النية وحسن الطوية . وهكذا اصدر رشيد الحاج ابراهيم، احد اعضاء قيادة حزب الاستقلال المتقاعد والزعيم المحلي في حيفا ، نداء ، نشر يوم ١١ـ٤ـ١٩٣٦ يدعو فيه لاجتماع :

١ ــ اعضاء اللجنة التنفيذية للمؤتمر السابع .

٢ ــ اعضاء الوفود الفلسطينية الى اوروبا وبلاد العرب .

٣ ــ رؤساء الاحزاب الفلسطينية .
٤ ــ اصحاب الصحف الفلسطينية .
اما هدف الاجتماع ، فهو ان يقرر ما تقتضيه مصلحة البلاد ... (٦٢) .
بالطبع ، لم يحدث النداء اي رد فعل ايجابي ، ولكن البلاد المتوترة لم تكن مستعدة لمزيد من الانتظار . ففي العشرين من نيسان اصدرت لجنة في يافا دعوة للاضراب العام الشامل ، وأصدرت لجنة اخرى دعوة مماثلة في القدس تأييدا لنابلس . وفي اليوم التالي قدمت اللجنة القومية في حيفا مذكرة الى حاكم اللواء تعلن فيها الاضراب ابتداء من ٢٢ـ٤ـ١٩٣٦ مطالبة بما يلي :
١ ــ وقف الهجرة حالا .
٢ ــ سن تشريع يمنع تسرب الاراضي .
٣ ــ تشكيل حكومة وطنية (٦٣) .
وقد اجتمع عند ذلك ممثلو الهيئات المختلفة في حيفا وقرروا تأييد الاضراب.
كانت البلاد كلها قد بدات الاضراب الشامل حينما اجتمع «اتحاد الاحزاب» ليقرر ما يلي :
١ ــ تأجيل ارسال وفد الى لندن .
٢ ــ الرجاء الى «الامة ان تستمر في اضرابها» (٦٤) .
ولكن كيف اتخذ هذان القراران ؟
كانت البلاد ــ كما ذكرت ــ قد اجمعت على الاضراب ، تاركة رؤساء الاحزاب يتحابزون ويتنابزون ، ثم ان حشدا من التجار وأعضاء النوادي وتلاميذ كلية الروضة في القدس ، تجمهر في المكان الذي اجتمع فيه رؤساء الاحزاب ، وقدم لهم مذكرة ، طالبهم فيها بأن يؤيدوا استمرار الاضراب حتى تتوقف الهجرة، ويتوقف بيع الاراضي . وكانت المظاهرات قد عمت فلسطين يوم ١٩ـ٤ـ١٩٣٦ ، وجرت اشتباكات في انحاء متعددة بين العرب والصهيونيين ، أدت الى مقتل وجرح كثيرين . الا ان الاكثر اهمية من هذا ، تعرض فرحان السعدي ، وهو قائد فئة من جماعة القسام ، لسيارة يهودية ، وقتل ثلاثة من ركابها . ان عودة جماعة القسام الى النشاط العسكري في جو مثل ذلك الجو المتحفز المتوتر ينذر بانفجار خطير ، لا يهدد الانجليز والحركة الصهيونية فحسب ، بل يهدد «الزعامات» ايضا.
أصاب الاضراب الانجليز والصهيونيين بالذعر ، لانهم لم يتوقعوا مثل هذا الانفجار . وزاد من خوفهم ان الاضراب الشامل قد شل الحركة الاقتصادية في البلاد ، وانه من الممكن ان يؤدي الى تطورات هامة في الوضع السياسي . وأسرع المندوب السامي باستدعاء رؤساء الاحزاب ، وطلب منهم ان يطفئوا الموجة العارمة ، فأبلغوه ان الشعب لن يصبر اكثر ، وهو يرى تدفق الهجرة الصهيونية؛ بموافقة سلطات الاحتلال .
كان اتحاد الاحزاب قد فشل ــ كما رأينا ــ معلنا معه فشل طراز من القيادات . الا ان الاندفاعة الثورية حملت بعض «حسني النية» من جديد ، على

رفع شعار انشاء قيادة موحدة للنضال ، بعد ان نشأت لجان قومية في كل المدن . ان وحدة القيادة هنا ، تعني وحدة الطبقة اولا وقبل كل شيء . هذه الطبقة المتفسخة المتناحرة التي لا تتفق الا على الطموح الى السلطة . جاء رشيد الحاج ابراهيم وهو صاحب النداء المشار اليه سابقا ، على رأس وفد من حيفا الى القدس ، لاقناع العاملين في الحقل السياسي بانشاء لجنة عربية عليا . وقد عقد عدد من الاجتماعات ، نوقش فيها الموضوع ، ولكن الروح التي كانت تسود جو الزعامات أدت الى الاقتناع بنتيجة واحدة : وهي ان لجنة يشترك فيها رؤساء الاحزاب ، والحاج امين الحسيني مفتي فلسطين ، ورئيس المجلس الاسلامي الاعلى ، هي الحل الوحيد . وكان هذا الحل يصطدم بعقبتين ، اولاهما : ان الحاج امين الحسيني لا يريد ان يتصدر قيادة الحركة مباشرة ، لانه بذلك يقف مسؤولا امام الشعب من جهة ، وأمام الانجليز من جهة اخرى . وقد تعلل بأنه يخشى «من عدم التضامن معه الى النهاية» (٦٥) . اما راغب النشاشيبي فقد تردد ، لان تكوين لجنة عليا ، برئاسة الحاج امين ، يكرس زعامة خصمه السياسي ؛ ويفقده القدرة على لعب دور فعال ، ويحرمه من كل امكانيات المناورة . ولكن الوضع السياسي في البلاد فرض عليه الموافقة ، لان الرفض يعني ان تحكم عليه الجماهير بالخيانة والموت . وهكذا تشكلت اللجنة العربية العليا من الحاج امين رئيسا ، وعوني عبد الهادي سكرتير حزب الاستقلال سكرتيرا ، وأحمد حلمي عبد الباقي امينا ماليا ، وكل من راغب النشاشيبي رئيس حزب الدفاع ، وجمال الحسيني الحزب العربي ، وحسين الخالدي رئيس حزب الاصلاح ، وعبد اللطيف صلاح رئيس الكتلة الوطنية ، ويعقوب الغصين رئيس لجنة مؤتمر الشباب ، وألفرد روك عن المسيحيين الكاثوليك ، ووجيه فراج عن المسيحيين الارثوذكس . كانت اللجنة تمثل «زعامات» فلسطين ، ولكنها كانت اقرب للمفتي الحاج امين منهـا لراغب النشاشيبي ؛ وان كان كل المشتركين فيها من رؤساء الاحزاب ، قد أيدوا موقف حزب الدفاع بقبول المجلس التشريعي قبل هذا التاريخ بقليل .

أعلن ميلاد اللجنة بحماسة فائقة ، وكان ميثاقها : «استمرار الاضراب الى ان تغير الحكومة الانكليزية سياستها ، فتوقف الهجرة اليهودية وبيع الاراضي لليهود ، وتقوم حكومة وطنية نيابية ، على ان يكون وقف الهجرة هو البادرة العاجلة لذلك التغيير» (٦٦) . وقد نشر خبر اول اجتماع لها يوم السابع والعشرين من نيسان .

انعقد في الثامن من ايار مؤتمر اللجان القومية في القدس . وقد تحدث الحاج امين في المؤتمر حديث القائد ، معتبرا «ان ابدع مظهر ظهرت به البلاد» هو «هذا الاتحاد الوثيق بين احزابها وهيئاتها وأفرادها (وعند الشدائد تذهب الاحقاد)» . وبعد ان ذكر بأن الشعب جدير بالتهنئة على هذا الاتحاد قال : «واني لأرجو بذل اقصى الجهود للمحافظة على الاتحاد والاستمرار على التعاون ، فان الخطر يهددنا جميعا ، ولا يستثني منا احدا ، ولذلك يجب علينا ان نعمل كلنا

يدا واحدة» . اما الهدف الاول فهو الاستقلال التام والوحدة العربية [٦٧] . ولم يهاجم رئيس اللجنة العربية العليا الانجليز صراحة ، ولكنه أنحى باللوم على جماهير الشعب قائلا : «فلماذا نقبل الظلم ونحن اباة الضيم من القديم ؟» . وكان اهم قرار صدر عن المؤتمر هو الامتناع عن دفع الضرائب ابتداء من منتصف الشهر اذا لم يبدُ من السلطة ما يقنع باستعدادها بتحقيق مطالب البلاد . وفي الرابع عشر من الشهر اذاعت اللجنة العليا بيانا جديدا طلبت فيه من الشعب ان يمتنع عن دفع الضرائب لعدم استجابة بريطانيا لمطالب البلاد .

لم يكد الاضراب يعم البلاد ، حتى انفجرت الثورة المسلحة التي ظلت تتسع منذ يوم اندلاعها حتى يوم توقفها . وأخذت اللجان القومية المحلية تقوم مقام الادارات من جهة ، وتعمل على دعم الثورة ماديا ومعنويا من جهة اخرى . واذا كان الاضراب قد استهدف شل الحياة السياسية والاقتصادية ، فان العمليات المسلحة استهدفت اثارة الذعر في المعسكرات البريطانية والتجمعات اليهودية ، وتخريب ما أمكن تخريبه من المرافق والمصالح البريطانية واليهودية . وتشير التقارير الى ان عدد الاشجار التي اتلفت في المزارع الصهيونية مائتا الف ، وعدد المرات التي قلعت فيها خطوط سكة الحديد مائة وثلاثين ، وعدد المرات التي أعطبت فيها قطارات اثنتان وعشرون ، وعدد الجسور التي نسفت ثمانية وأربعون. هذا خلال الاشهر الاربعة والنصف الاولى من الثورة. ولقد كان «اندفاع» الجماهير على طريق الثورة عميقا وشاملا ، فهذه هي الفرصة التي انتظرتها الجماهير .

ولقد زاد من اندفاع الجماهير وحماستها ظهور قيادة موحدة ، واكثر فعالية من القيادة السابقة على المسرح ، واشتراك وحدات من المناضلين العرب في الثورة أهمها «الحملة» التي قادها فوزي القاوقجي . ويتراوح عدد الثوار الذين اشتركوا في العمليات المسلحة بين ستة آلاف وعشرة آلاف [٦٨] .

وعلى الرغم من كل هذا ، فقد تعرضت الثورة وتعرض الاضراب للاجهاض. ويعود ذلك الى ما يلي :

اولا : استمرار المشاحنات في اللجنة التنفيذية ، وحولها . ومع ان آثار هذه المشاحنات في اللجنة العربية العليا كآثارها في اللجنة التنفيذية ، فانها كانت تؤثر في نشاطها وفعاليتها .

ثانيا : عندما بدأ الاضراب ، وبدأت الثورة كانت الجماهير في المقدمة والقيادة في المؤخرة . ولم تستطع القيادة — على الرغم من حيوية الحاج امين وفعاليته — ان تلحق بالجماهير .

ثالثا : عدم اشتراك قطاعات هامة من الشعب في الاضراب . ولعل اهم قطاعين نذكرهما هنا هما قطاع الموظفين الحكوميين ، وقطاع البلديات . فالموظفون الحكوميون اكتفوا بتقديم مذكرة شديدة اللهجة للسلطة ، بعد مرور اكثر من شهرين على بدء الاضراب . وكان اشتراك الموظفين ضروريا لاحداث ارتباك خطر في اجهزة الدولة كلها . اما البلديات فان رؤساءها رأوا عقد اجتماع

لهم حتى يقرروا موقفهم . ولما كانت سلطات الاحتلال تخشى ما يمكن ان يحدثه اضراب البلديات منعت الاجتماع . وبدلا من ان يتخذ الرؤساء قرارات حاسمة ، ردا على تحدي السلطات ، واسهامات في العمل الوطني ، قرر نصفها فقط الاضراب بينما بقي النصف الثاني مداوما على عمله المعتاد ، ومن هؤلاء ، من كان عضوا في اللجنة العليا .

رابعا : قبول اللجنة العربية العليا بالمساومة ، وانهاء الاضراب والثورة . ذلك ان الانجليز حين عجزوا عن مجابهة الاضراب والثورة ، لجأوا الى عملائهم في البلاد العربية ، فوسطوا عمان ، ثم الرياض ، ثم العراق . وقد هبط نوري السعيد في القدس في السادس والعشرين من آب سنة ١٩٣٦ ، وبعد مناقشات تقدم الى اللجنة بالاقتراحين التاليين :

«اولا : ان تقوم اللجنة العربية العليا باتخاذ جميع الوسائل الفعالة لانهاء الاضراب والاضطرابات الحاضرة .

ثانيا : ان تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لانجاز جميع مطالب عرب فلسطين المشروعة» (٦٩) .

وافقت اللجنة على وساطة نوري السعيد ، بعد ان رفضت وساطة الامير عبد الله مرتين ، لاعتقادها بأن وساطة عربية ، تشترك فيها بغداد وعمان والرياض وصنعاء ، كفيلة بأن تدعم عرب فلسطين في كفاحهم ضد بريطانيا ، ولحماسة عناصر في اللجنة ، لقبول مثل هذه الوساطة ، وهذه العناصر طبعا هي جماعة حزب الدفاع والمؤيدون لخطهم . وقد اصدرت اللجنة العربية العليا في الثلاثين من آب بيانا عن محادثاتها مع نوري السعيد ، معلنة موافقتها «على وساطة الحكومة العراقية ، وأصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وامرائهم بكل ارتياح واطمئنان» . وأشار البيان الى أن «فخامة الوزير سيقوم بالمخابرات الرسمية اللازمة في هذا الشأن ، كما ان اللجنة العربية العليا ستعرض الامر على الامة بواسطة لجانها القومية في مؤتمر عام ، لاخذ رأيها والحصول على موافقتها». ويؤكد البيان ان «الامة» ستستمر «على اضرابها الشامل بنفس الثبات واليقين اللذين عرفت بهما ، رافعة الرأس راسخة الايمان ، متريثة رزينة الى ان تصل هذه المفاوضات الى النتيجة المرغوبة التي تحفظ لهذه الامة الباسلة كيانها ، وتنيلها حقوقها ، وتوصلها الى أمانيها ان شاء الله » .

خاف الصهيونيون من الوساطة ، خشية ان تؤدي الى نتائج ايجابية في مصلحة العرب ، فاستغلوا ما نشرته جريدة «بالستين بوست» الصهيونية عن شروط الوساطة ، وكتب وايزمن رسالة الى وزير المستعمرات ، شفعها بقصاصة من الجريدة المذكورة ، تحتوي على اخبار الوساطة وشروطها . وقد أجابه الوزير عليها مؤكدا ان المندوب السامي لم يفوض نوري السعيد بالوساطة ، ولم يوافق على اي شرط من الشروط المذكورة في «البالستين بوست» لانهاء الاضراب وتوقف الثورة (٧٠) .

[ومحاولة التهرب هذه جزء من الدهاء البريطاني، الذي كان يحاول تأكيد شيء للعرب، والتأكيد على نقيضه للصهيونيين. وهنالك اكثر من مؤلف اجنبي، يؤكد على ان الوساطة تمت بموافقة الادارة الانتدابية *.]

كان هذا النفي كافيا لانهاء الوساطة، ولكن اللجنة العربية العليا، بدلا من ان تعرف ان وساطة نوري السعيد لا تزيد شأنا على وساطة الامير عبد الله، وان الانجليز الذين أنكروا علمهم بالاولى، من السهل ان ينكروا علمهم بالثانية، وأن السياسة البريطانية صهيونية دون لبس ولا ابهام ولا تردد، أصدرت بيانا، كان مما جاء فيه: تأكيدها على قبول الوساطة مرتاحة مطمئنة، معبرة عن ثقتها بالوسطاء (٧٤).

استمر الشعب في اضرابه، واستمر الثوار في عملياتهم، غير آبهين بأمر الوساطة. الا ان الامور تطورت بسرعة، فقد أبرق عبد العزيز بن سعود برقية الى اللجنة العليا، يعلمها فيها ان بريطانيا وافقت على ان يوجه الرؤساء العرب نداء الى شعب فلسطين لانهاء الاضراب وايقاف الثورة، واعدة بالنظر في مطالبهم، مؤكدة انها لن ترتبط بأي التزام قبل نهاية الاضراب وايقاف الثورة. وقد درست اللجنة القومية الامر، وتعرفت الى آراء اللجان القومية. وبعد ان حصلت على تفويض منها بالعمل ابرقت الى الملك عبد العزيز بن سعود، معلنة استعداد الشعب لقبول النداء، اذا كان الرؤساء العرب مطمئنين الى النتيجة.

وسرعان ما اذيع نداء الرؤساء العرب؛ موقعا من الملك غازي ملك العراق، والملك عبد العزيز بن سعود عاهل المملكة العربية السعودية، والامام يحيى حميد الدين، إمام اليمن، والامير عبد الله بن الحسين، امير شرق الاردن. وجه كل واحد من هؤلاء نداءه بنفسه، ولكن النصوص كانت واحدة: تطلب من شعب فلسطين «الاخلاد للسكينة»، اعتمادا «على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل» (٧٢).

وهرولت اللجنة العربية العليا لاصدار بيان، تعلن فيه قرارها بالموافقة على «تلبية نداء اصحاب الجلالة ملوك العرب وسمو الامير» داعية «الامة العربية الكريمة في فلسطين للاخلاد الى السكينة، وانهاء الاضراب والاضطرابات ابتداء من صباح الاثنين المبارك في ١٦ رجب ١٣٥٥، الموافق ١٢ تشرين الاول سنة ١٩٣٦» (٧٣).

وهكذا كان، فاللجنة العربية العليا التي رجت الشعب ان يستمر في اضرابه يوم اضرب، تدعوه بعد ستة اشهر عربية كاملة ان يخلد للسكينة، وينهي «الاضراب والاضطرابات»؛ دون قيد ولا شرط، واعتمادا على نداء وجهه «رؤساء» تسيِّر

---

* ــ طربين، احمد، المرجع السابق. ص ٢٨٤. يراجع ايضا:

1 — C H. Sykes : Cross Roads To Israel, p. 166.

2 — Marlowe John : Rebellion In Palestine, London 1946, p. 14.

بلدانهم بريطانيا كما تشاء .

بدأ الانجليز يعملون لقطاف ثمرات المؤامرة ، فألقى المندوب السامي خطابا في الاذاعة ، عبر فيه عن سروره بانهاء الاضراب ، وتوقف الثورة ، واعلن ان اللجنة الملكية ستصل يوم الحادي عشر من تشرين الثاني . وفي الوقت الذي اخذت فيه الادارة تطلق سراح المعتقلين ، وتوقف عمليات الملاحقة والمطاردة والتفتيش ، عمدت الى بدء عملياتها لاخراج القاوقجي والأشمر ورفاقهم من المجاهدين . وقد اثارت هذه العمليات الرأي العام ، فهبت نجدات من الفلاحين المسلحين للدفاع عنهم . الا ان هؤلاء المجاهدين اختاروا الخروج من فلسطين الى شرق الاردن حيث استقبلوا بالحفاوة والترحيب من جماهير الشعب ؛ وكان الامير عبد الله غائبا عن امارته فاهتم بهم ابنه ونائبه طلال اهتماما لائقا . ولكن الانجليز اخذوا يضغطون لاخراجهم ، وكان ان اخرجهم الامير عبد الله عند عودته ؛ فعاد الاشمر الى سورية ، وذهب القاوقجي الى العراق ، حيث استقبل استقبال القادة الظافرين . وفي الوقت ذاته اعلن وزير المستعمرات في البرلمان البريطاني ان حكومته ، بناء على توصية المندوب السامي في فلسطين قد قررت الا توقف الهجرة ، لعدم وجود اسباب تبرر ذلك ، وعلى اعتبار ان ايقاف الهجرة يؤدي الى تغيير الحالة ، ولا بد من ان يؤثر في التحقيق . ولذلك قرر اعطاء شهادات هجرة لالف وثمانمائة عامل كل شهر ، لمدة ستة اشهر ، ابتداء من اول اكتوبر؛ هذا عدا أصناف الهجرة الاخرى .

هز خبر تجديد «لوائح» الهجرة الرأي العام في فلسطين الذي اخذ يدرك ابعاد المؤامرة . وقد اذهل اللجنة العربية العليا التي كانت قد طلبت مقابلة المندوب السامي ، لبحث امر ايقاف الهجرة معه ، واعلامه بتصميم اللجنة على مقاطعة اللجنة الملكية ان لم توقف . وحين اذيع خبر تصريح وزير المستعمرات ارسلت اللجنة العليا تطلب الغاء مقابلة المندوب . وزاد من الاستياء ان وزير المستعمرات صرح في البرلمان بعد يوم واحد من تصريحه الاول ، بأن الحكومة البريطانية لم تكلف الرؤساء العرب بالوساطة ، فانهم فعلوا ذلك من تلقاء انفسهم. الا ان المندوب السامي استعمل وسائله، فأقنع اللجنة العليا بمقابلته في الموعد المحدد، وبتأجيل اعلان قرار مقاطعة اللجنة الملكية الى ما بعد المقابلة . وقد قابلته اللجنة العربية العليا ، وأفهمته ان في قرار استمرار الهجرة استفزازا للعرب ، وتحريضا لهم على استئناف الكفاح. وبالطبع لم يجد هذا الكلام فتيلا، مع المندوب السامي المكلف بتنفيذ سياسة مرسومة ، تستهدف انشاء «وطن قومي يهودي» .

اعلنت اللجنة العربية العليا، بعد مقابلة المندوب السامي، قرارها بمقاطعة اللجنة الملكية ، على اساس ان «القرار الذي اعلنه وزير المستعمرات تحد شديد لعواطف العرب وعدوان على حقوقهم ؛ ودليل على فقدان حسن النية في حل القضية العربية في فلسطين حلا صحيحا ، قائما على تحقيق مطالبهم ، وحفظ كيانهم القومي» . ولهذا «فان اللجنة تستنكر بكل شدة هذا الموقف ، وتقرر عدم التعاون

مع اللجنة الملكية ، وتدعو الامة الكريمة التي برهنت للعالم اجمع على نضوجهـــا السياسي ، وقوة ايمانها الوطني ان تعمل بهذا القرار» (٧٤) .

وقد تمسك العرب بهذا القرار ، ولم يشتركوا في استقبال اللجنة الملكية . وكان هذا القرار صفعة السياسة البريطانية ، ولكنه لم يكن الموقف المطلوب فالبلاد متحفزة للثورة ، والثوار يعتبرون انفسهم في هدنة فقط ، ومع هذا فما تطلبه القيادة ردا على تحديات سلطات الاحتلال ، وعلى مكيدة انهاء الاضراب ، وايقاف الثورة ، هو مقاطعة اللجنة الملكية فقط ...!

تعرضت اللجنة لضغط شديد للتراجع عن قرار المقاطعة . ذلك ان الامـير عبد الله ، استعمل مختلف الوسائل للضغط على اللجنة بغية جعلها تتراجع عـن قرارها . وقد جرت بينه وبين اللجنة مراسلات واتصالات هاتفية ولقاءات في القدس وعمان ، كان يطلب فيها التراجع . وحين صمدت اللجنة له اخـــذت الرياض تمارس ضغطا مماثلا ، وتبعتها بغداد . وإزاء هذا الوضع ، قررت اللجنة ارسال وفد الى بغداد والرياض لايضاح موقف اللجنة العربية العليا . كان موقف بغداد والرياض لا يختلف عن موقف عمان ، وهو يتلخص بضرورة الغـــاء قرار مقاطعة اللجنة الملكية ، دون ان يكون لدى العواصم الثلاث تعهدات يطمأن لها من بريطانيا ، وعلى اساس ان الغاء قرار المقاطعة ، يجعل رؤساء هذه الدول قادرين على الاستمرار في وساطتهم . وأراد الملك عبد العزيز آل سعود ان يلقن اعضاء الوفد درسا في الخضوع للانجليز ، فأبلغهم ما يـــراه من ضرورة مسايرتهم ، مؤكدا لهم ان هذه هي سياسته ازاءهم . ولم يكن رأي الحكومة «الوطنية» في دمشق مغايرا لآراء حكام عمان والرياض وبغداد .

وقد وجه الملك غازي والملك عبد العزيز بن سعود رسالة تقرر «ان المصلحة تقضي بالاتصال باللجنة الملكية ، والادلاء اليها بمطالبكم العادلة ، لان ذلك اضمن لحقوقكم ، وادعى لمساعدة اصدقائكم في حسن الدفاع عنكم » . وحين عـــاد الوفد ، يحمل رسالة الملكين ، ونصيحة الحكومة الوطنية في سورية ، عقـــد اجتماع للجنة العربية العليا ، قرر فيه الاستجابة «للطلب السامي» . وأذيع بيان بذلك في السادس من كانون الاول .

وكان من اسباب موافقة اللجنة العربية العليا على مقابلة اللجنة الملكية ، عدا ضغط الرؤساء العرب ، موافقة بعض اعضاء اللجنة ، ومنهم جماعة حزب الدفاع على التراجع ، انسجاما مع موقف الامير عبد الله ، او خشية من ان يؤدي التصلب في موضوع المقاطعة الى عزل عرب فلسطين ، وحرمانهم من التأييد العربي . وكانت جريدة «فلسطين» قد اخذت تمهد للتراجع منذ أواخر شهر كانون الاول سنة ١٩٣٦ (٧٥) .

كانت الشهادات العربية امام اللجنة الملكية شاملة ، تتناول جميع نواحـــي الحياة في فلسطين ، وأثر الاحتلال والهجرة الصهيونية فيها . ولقـــد كانت شهادة الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا اهم هذه الشهادات ، لانها تحدد

الموقف السياسي لقيادة الحركة الوطنية . ويرى الحاج امين «ان المعالجة الاساسية والصحيحة هي في» :

١ ــ العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة .

٢ ــ ايقاف الهجرة اليهودية ايقافا تاما وفوريا .

٣ ــ منع انتقال الاراضي العربية لليهود منعا باتا ، وحالا .

٤ ــ «حل قضية فلسطين على الاسس التي حلّت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان ، بإنهاء عهد الانتداب ، وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين ، تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ، ذات حكم دستوري ، تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ، ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاه» (٧٦) .

كانت هذه هي مطالب الحركة الوطنية منذ الاحتلال سنة ١٩١٧ ، ولكن شيئا منها لم يتحقق ، ومع هذا فقد قدمت الى اللجنة الملكية بعد عشرين عاما من احتلال القدس ، دون ان يتساءل اعضاء اللجنة العربية العليا عما اذا كان ممكنا ان تغير بريطانيا موقفها اولا ... ويبدو ان اللجنة العربية العليا ، جاءت الى اللجنة وهي مقتنعة بأن الحكومة البريطانية ستتفهم الموقف العربي ، بعد الاضراب والثورة ، ونتيجة تدخل الرؤساء العرب لمصلحة عرب فلسطين ؛ مع ان الوقائع آنذاك ، واهمها اعلان لوائح الهجرة الجديدة بعد أقل من شهر من توقف الاضراب والثورة ، وإنكار تكليف اي مسؤول عربي بالتوسط ، مع ان هؤلاء المسؤولين كانوا يفاوضون اللجنة العربية العليا ، ممثلين لبريطانيا ، كانت تدل بلا لبس على ان بريطانيا ما زالت مصممة على تنفيذ سياسة وعد بلفور .

وكان الصهيونيون ، منذ انتهاء الاضراب وتوقف الثورة يقومون بجرائم واعمال استفزازية ، حتى يقنعوا اللجنة الملكية بعدم وجود امكانية للتعايش مع العرب . وكانت خطة اللجنة العربية العليا تتلخص في ضرورة ان يتمسك العرب بضبط النفس ، حتى لا يفسد الصهيونيون ما يمكن ان يؤدي اليه تدخل الرؤساء العرب من مكاسب ايجابية لمصلحة فلسطين . وهذا ما يؤكد اعتقاد اللجنة العربية العليا بفائدة «التدخل الحكومي العربي» وجدواه ؛ هذا الاعتقاد الذي اكدته اللجنة في بياناتها ، منذ بدات الوساطة ، حتى انها عند الدعوة لانهاء الاضراب وتوقف الثورة صرحت بذلك تصريحا لا لبس فيه : يقول بيانها : «وكانت اللجنة العربية العليا تعتقد اعتقادا جازما بأن اصحاب الجلالة والسمو لم يأمروا ابناءهم الا لما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم . لذلك فاللجنة العربية العليا ، امتثالا لارادة اصحاب الجلالة والسمو الملوك والامراء ، واعتقادا منها بعظم الفائدة التي تنجم عن توسطهم ومؤازرتهم ، تدعو الشعب العربي الكريم الى انهاء الاضراب والاضطراب انفاذا لهذه الاوامر السامية التي ليس لها من هدف الا مصلحة العرب» (٧٧) . ويمكن ان يرد سوء تقدير اللجنة العليا لمكانة «الرؤساء العرب» عند بريطانيا ، ولحقيقة موقف بريطانيا من قضية الوطن القومي ، الى العوامل التالية :

اولا : كان ابن سعود ، بعد ان حقق انتصاره في الجزيرة ، على الهاشميين

من جهة ، وابن رشيد اولا ثم إمام اليمن من جهة ثانية ، قد اصبح بطل الجزيرة بلا منازع . ثم ان مملكته لم تخضع لاستعمار مباشر . وكانت قيادة الحركة الوطنية في فلسطين ، وجماهير شعبها يرجون منه خيرا .

ثانيا : وكان غازي بن فيصل ، حفيد الحسين الاول ، وابن ملك اول دولة عربية في سورية بعد الحرب ، يتمتع باحترام في البلاد العربية ، لانه ابن فيصل ، وحفيد الحسين ملك العرب ، وخليفة المسلمين ولانه ملك العراق المستقل الذي اعتبره كثير من قادة الحركة الوطنية العربية «بروسيا العرب» ، ولمواقفه المعادية للاستعمار أحيانا .

ثالثا : اما الامير عبد الله ، فلم يكن يحظى بالاحترام نفسه ، لاسباب اهمها موقفه من فيصل بعد تسنمه عرش العراق ، وانسياقه مع الانجليز انسياقا اعمى، على امل ان يؤمنوا له ملكا واسعا ، ومعاداته للحركة الوطنية في شرق الاردن . ومع هذا فقد كان له حزب في فلسطين ، يؤيده ويدعمه . هذا الحزب هو حزب الدفاع الوطني ، حزب الانجليز . وكان هذا الحزب حريصا على الدعاية للامير ، واظهار علو مكانته عند الانجليز ، واهتمامه بالقضايا العربية ، بمقدار نفور قادة الحزب العربي ، ومشايعيهم وانصارهم منه . ولم تتورع جريدة «فلسطين» عن ان تقول ، حين نجحت الوساطة العربية لانهاء الاضراب وتوقف الثورة ، مع ان اثر الامير في نجاحها كان ضئيلا : «الامير في الواقع هو خير من يعهد اليه بأمر الوساطة بين العرب والحكومة، فسموه من احدب الناس على قضية العرب ، واحرصهم عليها ، وأعلمهم بدقائقها . وهو من الناحية الاخرى مرموق المكانة عند السلطات البريطانية ، بعيد الصيت في انجلترا ، حائز لاحترام الصحافة الانجليزية . ورجال الحكم يتبسطون مع سموه بما لا يجيزون لانفسهم التبسط به مع غيره ، بسبب سمو مرتبته بين العرب ، وصلاته الشخصية المعروفة بالعائلة المالكة» (٧٨) . ولقد كان حزب الدفاع ممثلا في اللجنة العربية العليا ، وله اثره في سياستها .

رابعا : كانت مطامح الطبقة القائدة في فلسطين ، على اختلاف اتجاهاتها ، لا تتعدى ما حققته اختها في العراق وشرق الاردن حينذاك . وكان هذا واضحا في المواقف التي اتخذتها هذه الطبقة في المناسبات المختلفة ، وهو ما بيّناه فيما سبق . وكانت تعتقد ان دعم «الرؤساء العرب» سيحقق لفلسطين ما حققته بلاد عربية اخرى خضعت للاستعمار المباشر ، ثم استقلت مثل سوريا والعراق . ولم تستطع ان تدرك الوضع الخاص لفلسطين ، بالنسبة للصهيونية العالمية ، مع ان تصميم بريطانيا على تحقيق اهداف الصهيونية العالمية كان واضحا ، وعاريا ، ولا يخفى على احد .

خامسا : ان الطبقة القائدة تقدمت في عهد الانتداب ، والغزو الصهيوني، تقدما اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا . لقد زادت ثروتها ومكانتها ونفوذها . ولما كانت ــ بشكل عام ــ طبقة ضيقة الافق ، محدودة الطموح ، تفكر بمصالحها

المباشرة واليومية ، فانها لم تتخذ مواقف جذرية ، بل ظلت مهاودة مساومة ، تؤثر المركب السهل على الوعر ، وتركب الموجة العارمة ، لتتقدم بالمطالب الجزئية والضئيلة .

اخذت الاشاعات تملأ الجو ، بعد ان انتهت اللجنة الملكية من سماع الشهود ومن التحقيق في القضية . وكانت اهم الاشاعات هي الاشاعة القائلة بأن اللجنة ستقرر التقسيم . اثارت الاشاعة النفوس ، وزادت من التوتر ولكن اللجنة العربية العليا ظلت تنتظر .

أحس ، في هذه الاثناء ، جماعة حزب الدفاع ، بأنهم قد تحرروا من رهبة الجماهير ، فقرروا ان ينسحبوا من عضوية اللجنة العربية العليا ، متعللين بأعذار عديدة ولكنها كلها شكلية وواهية (٧٩) . كان هدف الحزب من الانسحاب التحرر من اللجنة ، والعمل منفردا لتحقيق اهدافه وهي اهداف الانجليز والامير عبد الله في الوقت عينه . وقد أثار الانسحاب السخط والنقمة في كل الاوساط الوطنية، ولكنه لم يكن خطرا ، لان جبهة الجماهير العريضة كانت موحدة ، ومستفزة . ومع هذا ، فقد كان الصراع مع بريطانيا والحركة الصهيونية يقتضي وحدة كل القوى والعناصر . وهذا ما أكدته اللجنة العربية العليا في بيان لها نشرته تعقيبا على واقعة الانسحاب (٨٠) .

صدر في اليوم السابع من شهر تموز سنة ١٩٣٧ ، اي بعد انسحاب حزب الدفاع من اللجنة العربية العليا بأربعة ايام ، تقرير اللجنة الملكية ، وبيان من الحكومة البريطانية حول التقرير . كان التقرير يوصي بتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق : عربية وصهيونية وانجليزية . اما البيان فقد أيد ما جاء في التقرير ، وبينما أشار البيان «الى ان من الواجب كتدبير مؤقت اتخاذ اجراءات لمنع المعاملات في الاراضي التي قد تمس المشروع بسوء» أبقي باب الهجرة مفتوحا ، «على ان يسمح بهجرة ما مجموعه ٨٠٠٠ شخص من اليهود ، من جميع الاصناف في خلال مدة ثمانية اشهر ، من آب الى آذار ١٩٣٨ ؛ على شرط عدم تجاوز مقدرة البلاد الاقتصادية على استيعاب المهاجرين» . ولم يفت بيان الحكومة من ان يذكر ان «العرب سينالون استقلالهم القومي ، وبذلك يتمكنون من التعاون على قدم المساواة مع عرب البلدان المجاورة في سبيل الوحدة العربية وتقدم العرب» . وتدل هذه الاشارة على موافقة الامير عبد الله على التقسيم ، واتفاقه مع بريطانيا على «ابتلاع» القسم العربي من فلسطين .

أثار تقرير اللجنة ، وبيان الحكومة المحتلة البلاد كلها ، وانهالت البرقيات والعرائض على اللجنة العربية العليا من جميع انحاء البلاد ، ولاسيما من شمال فلسطين ، الذي قررت اللجنة الملكية ضمه الى الدولة الصهيونية ، مستنكرة ومعلنة استعدادها لاستئناف الكفاح . ولقد اضطر حزب الدفاع ، لاستنكار المشروع ، مع انه كان يعرف به ، ويوافق عليه . اما الامير عبد الله فقد اخذ يرسل مراسيله الى القدس لاقناع «عملائه» وأصدقائه بتأييد المشروع مبدئيا ، مع

المطالبة بتغيير في حدود المناطق الثلاث لمصلحة العرب ؛ وان كانت رئاسة الوزارة في شرق الاردن قد اصدرت بيانا في الرابع والعشرين من تموز تنفي فيه تأييدها للمشروع ، كما تنفي تلقيها اي تكليف من اية جهة رسمية لابداء رأيها فيه . الا ان الوقائع والاحداث كانت تثبت اتفاق الامير عبد الله وحزب الدفاع على تأييد فكرة التقسيم . ومن هذه الوقائع : أ ـ بادرت جريدة فلسطين ، جريدة حـــزب الدفاع والامير عبد الله ، الى الثناء على اللجنة الملكية ، بعد صدور تقريرها ، لما فيه من انصاف للعرب . وبدل أن تستنكر مشروع التقسيم ، طالبت ان يجري سعي ديبلوماسي لتغيير الحدود فقط ، الا انها عادت وتراجعت ، بعد ازديـــاد التوتر الشعبي ، واتخذت موقفا مغايرا . والذي يراجع جريدة «فلسطين» في هذه المرحلة ، ويلمس حماستها للامير ، ودعايتها له ، يدرك الصلة بين ما كتبته عن مشروع التقسيم بالامير عبد الله ومطامحه . ب ـ اعلن وزير المستعمـــرات اثناء نقاش في مجلس العموم ، بعد صدور تقرير اللجنة بأسبوعين تقريبا ، ان هناك كثيرا من العرب ، بما فيه حكومة شرق الاردن ، يؤيدون المشروع . وربما كان هذا التصريح هو السبب الذي جعل حكومة شرق الاردن تصدر بيانا بالنفي. ج ـ صدر كراس عن الحزب الوطني الاردني يؤيد التقسيم ، زاعما ان مشروع التقسيم يحمي قسما من البلاد ، ويصونه من التهديد الصهيوني ، ويجعلـــه جزءا من الوحدة العربية . وقد اصدر الحـــزب استنكارا للكراس ولمشروع التقسيم ، ولكن هذا الاستنكار لم ينف صلة بعض أنصار الامير وأعوانه بالكراس. فقد تبين ان بعضهم اصدره لارضاء الامير .

ماذا فعلت اللجنة العربية العليا ردا على التقرير ، وبيان الحكومة ؟

كان اول شيء فعلته اللجنة العربية العليا هو الاتصال براغب النشاشيبـــي رئيس حزب الدفاع ، ومطالبته بالعودة الى اللجنة ، من اجل ان تظهر « الامة » موحدة في مثل هذه الظروف الخطرة . ولكن رئيس حزب الدفاع اجاب بـــأن الحزب لا يوافق على العودة . ثم قدمت مذكرة الى السلطات ، استنكرت فيها المشروع ، وكشفت جوره وبطلانه ، وطالبت بتحقيق «ميثاق» الحركة الوطنية في فلسطين . ولكنها لم تدعُ لاستئناف الكفاح . وكان مما فعلته ايضا توجيه نداء الى زعماء العرب تستنكر فيه التقرير ، وتنبه الى ما فيه من خطر على البلاد المقدسة . وكان المندوب السامي قد استدعى عددا من اعضاء اللجنة العربيـــة العليا ، بينهم المفتي الحاج امين الحسيني ، وأنذرهم انذارا ديبلوماسيا بضرورة التزام الهدوء ، والتروي قبل اتخاذ موقف من التقرير .

كانت عوامل عدة تدفع عرب فلسطين الذين اوقفوا كفاحهم ، مؤملين ادراك تقدم عن طريق الوساطة والمفاوضات ، الى الكفاح من جديد ، وكانت اهم هذه العوامل :

اولا : التأييد الواسع الشامل الذي ابداه العرب في جميع اقطارهم لعـــرب فلسطين ضد الاستعمار والصهيونية ، والذي ظهر في البرقيات والمؤتمـــرات

والفتاوى وغيرها . وكان مؤتمر بلودان الذي بدأ اجتماعاته في الثامن من ايلول سنة ١٩٣٧ اكبر مظاهرة تأييدية .

ثانيا : التحدي الصهيوني الوقح للعرب ، الذي بدا في رفـــض مشروع التقسيم لانه لا يحقق كل المطامع الصهيونية في فلسطين ؛ كما بدا في مؤتمـر زوريخ الذي ناقشت فيه قيادة الحركة الصهيونية مشروع التقسيم ، كاشفة كل اطماعها وتطلعاتها . هذا بالاضافة الى استفزازات الصهيونيين المستمرة للعرب ، واعتداءاتهم عليهم .

ثالثا : الحملة التي اخذ الانجليز والصهيونيون يشنونها ضـــد الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا ، بتهمة التعنت والتصلب ، ومحاولتهم اعتقاله يـوم السابع عشر من تموز سنة ١٩٣٧ . وكانت مداهمة مكتب اللجنة العربية العليا ، وفرار الحاج امين الى الحرم ، واعتقال صبحي الخضرا ، وفرض حراسة مشددة في القدس انذارا للوطنيين بالتحرك .

رابعا : اكتشفت جماهير الشعب ان كل وسيلة غير السلاح ليست مجدية . لاسيما بعد ان أدت وساطة الرؤساء العرب الى طرح مشروع التقسيم .

كانت البلاد ، حين قتل حاكم اللواء الشمالي اندروز في السابع والعشرين من ايلول سنة ١٩٣٧ برصاص الثوار ، مهيأة للثورة . وعلى الرغم من ان حادث القتل كان اعلانا للثورة ، فقد استنكرته اللجنة العربية العليا . ومع هذا فقد عمدت السلطات الى اعتقال حوالي مائتين من رجال اللجان القومية ورجال الدين. ولم تكتف بذلك بل عزلت الحاج امين من منصبيه (الافتاء ورئاسة المجلس الاسلامي الاعلى) وحلت اللجنة العربية العليا واعتقلت بعض اعضائها ، وهم احمد حلمـي عبد الباقي وحسين الخالدي ويعقوب الغصين وفؤاد سابا . وكان الحاج امين ما يزال معتصما بالحرم فلم تغامر السلطة باقتحامه ، مع انها شددت الحراســة عليه ، وزادت الحراسة في مدينة القدس . اما أعضاء اللجنة الباقون فقد كان عدد منهم في الخارج يقوم بمهام لمصلحة القضية ، وقد ظل هؤلاء في الخارج ، لان السلطة اصدرت امرا بمنعهم من الدخول . وكان جمال الحسيني هو الوحيد الذي تمكن من الفرار والاختفاء ، ثم اللجوء الى سورية . واعتقلت السلطات ايضا رشيد الحاج ابراهيم احد قادة حزب الاستقلال ، واحد رجال الحركة الوطنية البارزين . وأخذت تبحث عن كل الذين اشتركوا في حركة المقاومة أيام الاضراب الطويل والثورة التي رافقته ؛ فاختفى هؤلاء ، او هربوا الى البلاد العربية المجاورة ليعودوا الى ميدان الكفاح من جديد .

قابلت جماهير شعبنا الحركة القمعية بالرد المناسب : قامت المظاهرات ، واضربت المدن ، ووزعت مناشير تدعو الى الثورة . وفي الوقت عينه بـــدات العمليات : قامت فصائل من الشعب بتخريب خطوط السكك الحديدية ، وقطع اسلاك الهاتف ، ونسف الجسور وتعطيل الطرق . وأخذت تلقي القنابل ، وتضع المتفجرات في اماكن التجمع الانجليزية والصهيونية . وكان من اهم ما قامت به

هذه الطلائع تفجير انابيب النفط واشعال النار فيها . ولم تقتصر العمليات على ذلك بل امتدت الى مجالات اخرى فهوجم العمـــلاء والسماسرة والجواسيس ، وحدثت الصدامات مع رجال الشرطة والجيش التابعين لسلطات الاحتلال .

انتقلت الثورة الى مرحلة اعلى ، فبدات الفصائل المسلحة تتشكل في بعض المناطق ، وكانت اقوى ما تكون في ألوية نابلس والخليل وفي شمال البلاد . الا ان فصائل الثوار جابهت ظروفا صعبة باديء ذي بدء . فلقد كانت تعاني مشاكل التكون من جهة ، وهي من جهة ثانية كانت تعاني من تخوف المتنفذين في القرى. ويبدو ان هؤلاء بعد توقف الثورة الاولى ، ونتيجة للاجراءات القاسية التي لجأت اليها سلطات الاحتلال ، اتخذوا موقف الحيطة والحذر . وتمادى بعضهم فقام بعمليات وشاية ، او كشف عن مخابيء السلاح . وكان الثوار لا يجدون المأوى والتموين في بعض القرى ، او يجدون من يحاول اقناعهم بالطبيعة «الحزبية» للثورة ، وأنها غير ذات جدوى ، ولن تكون لها نتيجة غير التخريب والضرر . من هؤلاء من كان يتحدث عن حسن نية ، ولكن منهم من كان من مؤيدي حزب الدفاع. وقد واجه قادة الفصائل هذا الوضع بشدة ، فضربوا على أيدي المناوئين ، وعاقبوا الوشاة والعملاء ، واقاموا سلطة الثورة على القـــرى ، وأنشأوا لهم مراكـــز وقيادات ، حتى انهم اصبحوا في ربيع ١٩٣٨ قادرين على تحديد ما يجب ان تشترك فيه القرى من عتاد ورجال في الثورة .

منذ ربيع ١٩٣٨ اصبحت الثورة تهيمن على فلسطين ، واصبح قادة الثورة سادة الموقف ، وقد اقام كل منهم دولة في منطقته ، وجمع في يديـــــه لا صلاحيات القيادة العسكرية فحسب ، بل صلاحيات ادارية وقضائيـــة ايضا . وشملت سيادة الثورة الريف كله ، وقطاعات واسعة من المدن .

وكانت فصائل من جيش الثورة تهاجم معسكرات الجيش البريطاني، وتصطدم مع دورياته خلال تحركاته ، وكثيرا ما تحتـــدم المعارك الكبيرة . وتعرضت المستعمرات الصهيونية للهجمات المختلفة مثل معسكرات الجيش البريطاني .

واعتمد الثوار اساليب حرب العصابات الحديثة ، فكانوا يتجمعون في زمر صغيرة ، ويبادرون بالهجوم ثم ينسحبون ، وينظمون الكمائن التي تشل تحركات العدو . ولكنهم اذا اضطروا لدخول معركة كبيرة ، أثبتوا كفاءة وشجاعة .

يقدر عدد الثوار آنذاك بعشرة آلاف ؛ تفرغ منهم ثلاثة الاف للعمل في الجبال والارياف ، والف للعمل في المدن ، وانصرف الباقي للعمل دون تفرغ * . وكانت تدعم هذه القوة جماهير واسعة من الشعب ، كلها تملك السلاح ، وكلهـــا مهيأة للعمل لحظة يطلب منها ذلك ، او ترى هي القيام بأي عمل مناسب .

---

٨٦ * ــ الشاعر ، العقيد محمد : الحرب الفدائية في فلسطين ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، ١٩٦٩ ، ص ٢١٩ .

ومع هذا فان الثورة لم تستطع ان تحقق اهدافها . اما اسباب ذلك فهي :

اولا : عدم توافر قيادة سياسية واعية ومباشرة . ذلك ان اللجنة العربية العليا كانت قد تبعثرت ، فقد اعتقل قسم من اعضائها كما ذكرنا ، وفرّ قسم آخر ، وظل آخرون في الخارج . وكان الحاج امين قد اضطر للفرار بعد ان ظل معتصما بالحرم مدة من الزمن . ولم تكن في البلاد قيادة سياسية غير اللجنة العربية العليا، كما لم يكن للجنة تنظيمات تجعلها قادرة على توجيه الكفاح وقيادته. ولهذا نشأت اللجنة المركزية للجهاد في الخارج ، واخذت على عاتقها مهمة توجيه الثورة سياسيا ، وتأمين العتاد والامدادات لها . وكانت هذه اللجنة بعيدة عن الميدان عمليا ، وليس لها نفوذ سياسي مباشر . وحاولت اللجنة المركزية للجهاد ان تعين في كل قيادة مستشارا اداريا وقضائيا ، لتتمكن من تأمين مستوى مقبول من الحكم في مناطق الثورة ، فحققت بعض النجاح ؛ ولكنه كان نجاحا جزئيا . ان عدم وجود قيادة سياسية مباشرة ، قادرة على تعبئة الجماهير وقيادتها ، والاستفادة من كل امكاناتها ، قصر العمل الوطني على الاندفاعات العفوية ، او الاعمال الجزئية ، وحمل العسكريين الذين لا خبرة لهم بالامور السياسية والتعبوية مسؤوليات جساما ، لم يكونوا أكفاء لها .

ثانيا : عدم وجود قيادة عسكرية واحدة . لقد قامت الثورة عفويا . ولم يكن وراءها تنظيم سياسي او عسكري قوي واسع الانتشار . ولهذا فقد نشأت قيادات متعددة هنا وهناك ، وفرض القادة انفسهم ، حتى على اللجنة المركزية للجهاد . وكان القادة كثيرا ما يتنافسون ، فيصل تنافسهم الى حد الصراع . وقد اجتمع بعض القادة في دير غسانة لحل مشاكل بينهم فطوقتهم القوات البريطانية ، وقصفتهم الطائرات بقنابلها ، وكان ان قتل ابو خالد احد قادة الثورة ، خلال محاولته خرق خط الحصار البريطاني . ولم يكن هنالك قائد عسكري واحد ، ولو بسلطة اسمية ، تدين له كل القيادات العسكرية ، او قيادة عسكرية واحدة ، مهما كانت فعاليتها تنظم وتعبىء وتوجه ، بل كان هنالك مجلس اعلى للقواد عقد مؤتمرا في صيف ١٩٣٨ ؛ وقرر الاستمرار في الكفاح ، ودعوة الذين لم يلتحقوا بالثورة الى الالتحاق بها . وقد نجمت خطورة هذا الوضع ، عن تجزئة العمل العسكري من جهة ، وعن اضطلاع قادة بدائيين بمسؤوليات ادارية وسياسية من جهة ثانية . ان قادة حرب العصابات يتمتعون عادة بدرجة من الاستقلال كبيرة ، لا يتمتع بها قادة الجيش النظامي ، ولكن حرب العصابات تحتاج الى قيادة مركزية ، تضع الخطة العامة ، وتشرف على التنفيذ والتعبئة وقيادة العمليات الكبيرة . هذا ما فقدته الثورة في فلسطين . وكان فقدان القيادة المركزية العسكرية والسياسية ، يشجع على التنافس ، والاستقلال ، حتى ان بعض قادة الفصائل ، اخذوا يبحثون عن مزيد من السلطة والنفوذ ، فأقام بعضهم مراكز قيادية لهم ، واحتفظوا لقادتهم بالسلطة الاسمية احيانا .

ثالثا : جنوح القيادة السياسية الى المساومة . عندما كانت الثورة في

عنفوانها ، وطئت ارض فلسطين لجنة بريطانية سُميت «اللجنة الفنية» ، لتدرس مشروع التقسيم . وقد حاولت هذه اللجنة ان تعرف آراء الناس ، وسمـاع شهاداتهم فلم تجد احدا ، ذلك ان الجماهير الثائرة كانت ترى ان الثورة هـي الوسيلة لتحقيق اهدافها . وكانت زمرة حزب الدفاع ، هي الوحيدة التي تقدمت بمذكرة للجنة من فلسطين . الا ان هذه المذكرة ، كانت على غير ما توقـع البريطانيون ، ضد التقسيم . وقد قدم الامير عبد الله مذكرة مماثلة . وعندما عادت اللجنة اصدرت تقريرا ، بيّنت فيه العراقيل المختلفة التي تقف في طريق اي مشروع للتقسيم . وبناء على ذلك اصدرت الحكومة البريطانية بيانا ، اعلنت فيه عدولها عن مشروع التقسيم ، وسعيها لايجاد حل آخر ، يفي بإلتزاماتها ، نحو العرب واليهود . وأشار البيان الى عزم الحكومة البريطانية على عقد مؤتمر في لندن يضم ممثلي الدول العربية وعرب فلسطين واليهود ، لايجاد الحل .

كان هدف بريطانيا من هذا خلق حالة من الميوعة والبلبلـة في الاوساط الوطنية ، وايجاد طريق غير طريق السلاح ، ما دامت الثورة تزداد عنفا واتساعا، وما دامت المشاكل الخارجية التي تواجه بريطانيا في الخارج آخذة في الازدياد . فدعت ممثلي القاهرة وعمان والرياض وبغداد، وممثلي عرب فلسطين والصهيونيين الى مؤتمر يعقد في لندن ، بعد صدور تقرير اللجنة الفنية وبيان الحكومـة البريطانية بقليل . وافقت اللجنة العربية على الحضـور ، وطلبت ان يحصر تمثيل شعب فلسطين بها ، وهذا حق ، كما انها طلبت الاتفـاق على الخطوط العامة للمفاوضات . ولكن بريطانيا لم توافق على الطلب الاول ، واستدعت وفدا من «المعارضة» ليشارك في المفاوضات جنبا الى جنب ، ومع وفد اللجنة العربية العليا . ولما أصرت بريطانيا على حضور ممثلي «المعارضة» قبلت اللجنة العربية بذلك واختارت من «المعارضين» اثنين ، هما راغب النشاشيبي ويعقوب فراج ، ليكونا عضوين في الوفد ، مع ان سياسـة «المعارضة» في هذا الوقت كانت تفترض اتخاذ موقف صارم منها ، لاستمرار الثورة وانتصارها . امـا الطلب الثاني ، المتعلق بأسس المفاوضات فقد كان حظه مثل حظ صاحبه ، وأغفل حين أصرت الحكومة البريطانية على اغفاله .

وعند انعقاد المؤتمر ، تقدمت الحكومة البريطانية باقتراحات . لا تدل على استعداد لانهاء الانتداب ، بمقدار ما تدل على رغبة في استمراره ، واستمرار الهجرة الصهيونية . وكان رد ممثلي فلسطين انهم وافقوا على استمرار الانتداب لمدة عشر سنوات ، «تنتهي مسؤولية بريطانيا ـ بعدها ـ وتصبح فلسطين مستقلة استقلالا تاما» و«اذا لم يمكن ذلك لاسباب خارقة ، وانتهت السنوات المذكورة ، ينعقد مؤتمر بريطاني فلسطيني عربي ، للنظر في ما يجب عمله» ؛ كما وافقوا على استمرار الهجرة لمدة خمس سنوات ، بمعدل ١٢ الف في العام ، على الا «يكون بعد ذلك هجرة الا بموافقة العرب» . وكان المطلب الاول والاساسـي : تأسيس «حكومة فلسطينية مستقلة بوزراء فلسطينيين» ، تضع دستورها «جمعيـة

فلسطينية منتخبة» .

رفضت حكومة بريطانيا مقترحات الوفد العربي ، ولكنها اجرت تعديـــلات عليها ، وأرسلتها الى ممثلي الحكومات العربية المشتركة في المؤتمر ، وممثلـــي فلسطين . درس التعديل الجديد ، وبعد اجراء تعديلات عليه ، اصبح كما يلي: «تبذل الحكومة البريطانية كل وسعها لايجاد ظروف مساعدة على قيام دولـــــة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنين . فاذا اتضح لها خلافا لما ترجو عند نهاية المدة ان الاحوال تقتضي تأجيل انشاء الدولة ، فتستشير مندوبـــي فلسطين ، ومجلس عصبة الامم والدول العربية ، قبل ان تبت في التأجيل اذا ثبت لها انه لا معدى عنه » (٨١) .

ولم يكن الحاج امين موجودا ، عندما جرى الاتفاق على هذه الصيغة ، ولذلك، فقد ارسل وفدا من بيروت الى القاهرة ، يحمل وجهة نظره . كانت وجهة نظره لا تخرج عما جرى في مؤتمر لندن ، ولكنها تصر على ابراز بعض التفاصيل ، محددة مواعيد لها . وأهم ما اكدت عليه وجهة النظر هذه ، هو انشاء حكومة فلسطينية ، بمجرد توقف الثورة ؛ يعين مستشارون انجليز لهـــا . ووافقت اللجنة على دخول خمسة وسبعين الف مهاجر ، على الا يزيد عدد اليهود فـي فلسطين عن ثلث السكان ؛ كما تمنت ان يكون ممكنا انشاء جمعية تأسيسية تضع الدستور خلال ثلاث سنوات . اما موضوع الاراضي فقد اقترحت اللجنة ان يترك معلقا ، على ان يتم الاتفاق عليه بين المندوب السامي والوزارة الفلسطينية .

ولكن الحكومة البريطانية حين اصدرت الكتاب الابيض في ايار ١٩٣٩ ، لم ترضها كل تنازلات اللجنة العربية العليا ، ولهذا فانها اكتفت بالاشارة الى ضرورة وقف الهجرة بعد ادخال خمسة وسبعين الفا ، ووقف انتقال الاراضي . وترك الكتاب الابيض موضوع الاستقلال مرهونا بامكانية التعاون بين العرب واليهود . وستختبر الحكومة هذه الامكانية تدريجيا . وستبدأ الاختبار بتعيين الفلسطينيين عربا ويهود في الادارة . وسيكون اعلان الاستقلال ، مربوطـــا بنجاح تجارب التعاون هذه .

ردت اللجنة العربية العليا على الكتاب الابيض ، مشيرة الى اعترافه بالمطالب العربية : رفض التقسيم ، ايقاف الهجرة ، ايقاف انتقال الاراضي . ولكنهـــا انتقدت الابهام الذي يحيط الكتاب به مسألة «الاستقلال» ، وتعليق امره علـــى موافقة اليهود .

كان موضوع المفاوضات فاشلا منذ البدء ، وكان القصد منه تفكيك الحركة الشعبية ، ونشر البلبلة في اوساط الجماهير ، وبث اليأس في اوساط المقاومين ولم تدرك قيادتنا كل ذلك ، فأخذت تلعب بحبل المفاوضات البريطاني ، مؤملـــة بشبه حكومة في ظل الانتداب ، موهمة نفسها ، وكثيرا من مؤيديها بامكانيـــة اقناع الانجليز ، بالمنطق ، بالحق العربي . ولم تفدها تجاربها مع الاستعمـــار البريطاني اكثر من عشرين عاما ، وكانت ، حتى والثورة المسلحة تسيطر علـــى

البلاد ، تكتفي بالحد الادنى من المطالب ، وتقنع بالتنازل اذا تعرضت للقليل من الضغط «العربي» الرسمي ، او البريطاني ، وتتبرع هي بالتنازلات احيانا .

رابعا : بوادر حرب اهلية في البلاد . كان حزب الدفاع الوطني ، يقـود «المعارضة» ضد الحركة الوطنية . وكان الصراع بينه وبين الحزب العربي ، او حزب المفتي ، يزداد كل يوم حدة ، على الرغم من التعاون الشكلي بينهما فـي بعض الاحيان. ولعل من اسباب هذا الصراع ــ عدا التنافس الشخصي والعائلي ــ ارتباط حزب الدفاع الوطني بالانجليز ، وبالامير عبد الله .

وحين بدأت الثورة ، اخذ الثوار يقتصون من السماسرة وعملاء الانجليز . ولما كان قسم من هؤلاء من اعضاء حزب الدفاع او انصاره زاد الصراع حدة. وكان هم حزب الدفاع الوطني ان يقضي على الحاج امين ، وعلى زعامته ليخلو له الميدان. وقد تقدم فخري النشاشيبي ، سكرتير هذا الحزب ، بمذكرة الى المندوب السامي البريطاني ، عند بحث موضوع ارسال وفد عربي الى لندن ، هاجم فيها حزب الحاج امين ، متهما اياه بتدبير الثورة ، والقيام بالاغتيالات ، ومحذرا من قبوله ممثلا للعرب . وعرض على السلطة خدمات حزب الدفاع الذي اعتبره ممثلا لاكثر من ٥٠ بالمئة من السكان ، و٧٥ بالمئة من مصالحهم . وقد ابدى استعداد الحزب لتحقيق السلام في البلاد اذا وفرت له السلطة الجو المناسب . استنكر بعض أركان حزب الدفاع هذه المذكرة ، ولكن هذا لم يمنع فخري النشاشيبي وأنصاره من ان يجندوا انفسهم لخدمة الاستعمار البريطاني ، ويحملوا السلاح لتتبع الثوار والوشاية بهم او الاشتباك معهم . لقد تشكلت «فصائل» من «المعارضين» اخذت تقوم بما يعجز عنه الاستعمار البريطاني من اعمال الملاحقة والمطاردة . وارتكبت هذه «الفصائل» التي سمي بعضها «فرق السلام» او «فصائل السلام» جرائم وفظائع عديدة، باسم الانتقام «لضحايا» الثورة، اي للسماسرة والعملاء، او الذين قتلوا خطأ او لاسباب خاصة . وكانت بنادق «المعارضين» اللامعة ، وسيرهم جماعات فـي النهار ، امام أعين السلطات ، تكشفهم وتفضحهم .

لقد نجح الاستعمار في شق صفوف الشعب ، ودفع جزء منه لمحاربة الجزء الآخر . وبعد ان كانت الثورة تحكم سيطرتها على البلاد اخذت تتراجع وتضمر، خاصة بعد ان تحول الصراع السياسي بين الحزبين الى صراع مسلح .

خامسا : تغير بعض ظروف المعركة : كانت سوريا مركزا من مراكز الثورة . اقامت فيها اللجنة المركزية للجهاد ، وأنشأ بعض القادة العسكريين مقرات لهم . وكان كثير من الامدادات يصل عن طريقها . ولكن الخلافات البريطانية الفرنسية سوّيت قبل الحرب العالمية الثانية بقليل ، فتغير موقف سلطات الاحتـلال الفرنسية من المجاهدين وأخذت في التضييق عليهم ، حتى اضطر قسم كبير منهم الى مغادرة الاراضي السورية . ونتج عن ذلك ايضا نقص في الامدادات والعتاد.

سادسا : زاد الانجليز من عنفهم وقساوتهم بعد اعلان الحرب واعلان قانون الاحكام العرفية .

سابعا : حالة من الانهاك العام : اصبح المجاهدون بعد ثلاث سنوات مـن

القتال في حالة انهاك ، فلقد استنفدت المعركة قواهم ، وأنقص الكفاح عددهم ، واستنفد ذخائرهم ، وحرمتهم «فرق السلام» من بعض مراكزهم ، وخفضت نسبة تأييدهم ، لانها أخافت العناصر المترددة والضعيفة وفرضت عليها التراجع ...

لهذا كله اجهضت اكبر ثورة في التاريخ العربي الحديث قبل ثورة اول نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩٥٤ في الجزائر (٨٢) .

وعلى الرغم من ان فشلها واضح ، فان مؤرخيها من مختلف الفئات يعتبرون انها حققت بعض اهدافها .. ما هي الاهداف التي حققتها ؟ تراجع بريطانيا عن التقسيم ..! ولكن هل تراجعت بريطانيا عن التقسيم ؟ هذه هي الخدعة .

وعلى الباحث ان يذكر لهذه الثورة ميزتين :

اولهما : عمقها واتساعها والتأييد الجماهيري الذي حصلت عليه دون تعبئة سياسية مناسبة .

ثانيهما : ان قواعدها واكثر قياداتها العسكرية كانت من جماهير الفلاحين والعمال ، بمقدار ما كانت قيادتها السياسية من الطبقة شبه الاقطاعية شبه البرجوازية .

الفصل الرابع

مرحلة الركود والهزيمة

(١٩٤٠ ــ ١٩٤٨)

حين انتهت ثورة (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩) فرّ بعض قادتها الى سوريا فالعراق او الى العراق مباشرة . وكان الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا قد سبقهم ، هو وبعض السياسيين ، وكان معظم قادة فلسطين السياسيين في السجون والمنفى او خارج فلسطين . ولقد أدت العوامل التالية إلى حالة من الركود في فلسطين :

أ ــ انتهاء الثورة بالشكل الذي انتهت عليه .

ب ــ عدم وجود قيادة سياسية وتنظيم سياسي في فلسطين .

جـ ــ ظروف الحرب القاسية ، وترقب نتائج الصراع العالمي .

وكان الحاج امين ، خلال وجوده في العراق ، على صلة بدول المحور . وقد حاول أن ينتزع من دول المحور اعترافا باستقلال البلاد العربية في حالة كسب الحرب ، مقابل تأييد نشاط دول المحور ضد «الحلفاء» .

وعندما غزا الجيش البريطاني العراق سنة ١٩٤١ ، دافع المجاهدون الفلسطينيون الذين كانوا موجودين هناك عن استقلال العراق وكرامته . وحين سقطت حكومة رشيد عالي الكيلاني ، غادر الحاج امين العراق الى ايران ومنها الى المانيا .

أيدت الدول العربية الموجودة حينذاك «الحلفاء» ، وأعلنت الحرب على دول

المحور ، او قطعت العلاقات معها ، بينما كان الراي العام العربي مع الالمان ودول المحور . ومع هذا فقد انطلقت اصوات تنادي بتأييد «الحلفاء» ، على أمـــل ان يحقق الحلفاء للعرب أمانيهم بعد الحرب . كانت هذه الاصوات اصوات اصدقاء الحلفاء وعملائهم ، او اصوات الشيوعيين بعد ان شن هتلر الحرب على الاتحـاد السوفياتي . بيد ان هذا لم يغير من موقف الجماهير الشعبية التي ظلت تؤيد دول المحور – على الاغلب – لا لانها نازية او فاشية ، ولا لانها اطمأنت فعلا الى ان انتصار دول المحور سيحقق لها استقلالها وكرامتها ووحدتها ، بل لانها ارادت ان ترى قاهريها مقهورين .

عندما اخذت كفة الفوز تميل مع الحلفاء ، بدأ بعـض المثقفين الفلسطينيين يفكرون جديا ببدء العمل من اجل انقاذ فلسطين . كان الركود الذي ســـاد فلسطين العربية خلال الحرب ، والاستعدادات التي قام بها الصهيونيون ، ثـم الورطة التي وقعت فيها الحركة الوطنية بالتزام قائدها جانب المحـــور المهزوم ، يدفعهم الى التأمل في مستقبل الحركة الوطنية ، ومحاولة انقاذها . ولكنهم لم يكونوا طبقيا او وعيا مختلفين كيفيا عن قيادة الحركة الوطنية ، فهم من طبقـة «الزعامات والوجاهات» ، ومن قادة الحركة الوطنية ، وكل ما يميزهم عن غيرهم شهاداتهم . ولذلك فان هؤلاء لم يستطيعوا ان يغيروا شيئا من ظروف الحركـة الوطنية بل اقتصروا على أعمال جزئية .

نقلت الحرب قيادة العالم الرأسمالي من بريطانيا الى الولايات المتحدة . ولم يضع الصهيونيون الفرصة ، ذلك انهم بذلوا كل الجهود الممكنة لكسب الدولـة القوية القائدة الى جانبهم . وقد استجاب الرئيس ترومان للحركة الصهيونية ، فبدأ حملة تأييد واسعة ، واخذ يعمل لفتح باب الهجرة الذي كان سيغلق فـي وجه المهاجرين اليهود في نهاية سنة ١٩٤٥ .

اعلنت بريطانيا في ٢٩–١–١٩٤٦ ان باب الهجرة سيظل مفتوحا ، بعد انتهاء المدة التي حددها الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ ، وان لجنة بريطانية – امريكيـة ستكلف في التحقيق بالمشكلة .

بدات اللجنة اعمالها في الشهر الاول من سنة ١٩٤٦ ، وكـــان واضحا ان مهمتها الاساسية ، هي الغاء الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ ، ومع هذا ، فماذا كان موقف القيادة الوطنية ؟

وافقت اللجنة العربية العليا على التقدم بشهادتها الى اللجنة ، مبررة موافقتها بالاستجابة لنصح جهات عربية مسؤولة . الا ان حزب الكتلة الوطنية ، وعصبة التحرر الوطني ✱ طالبا بمقاطعة اللجنة ، لانها ستلغي الكتاب الابيض لسنة١٩٣٩ ،

✱ – عصبة التحرر الوطني ، منظمة سياسية ماركسية ، اعضاؤها من عرب فلسطين ، كانت نتيجة انشقاق الحزب الشيوعي الفلسطيني ، الى عرب ويهود ، خـــلال ثورة (١٩٣٦ – ١٩٣٩) ولكن انشاءها لم يعلن رسميا الا سنة ١٩٤٣ .

وستدخل الولايات المتحدة الى ميدان القضية الفلسطينية . وكانت هذه ايضـــا وجهة نظر الدكتور حسين فخري الخالدي ، الذي طالب العرب جميعا بمقاطعة اللجنـــة .

وماذا كان موقف اللجنة العربية امام لجنة التحقيق ؟

قدم الاستاذ جمال الحسيني مذكرة الى اللجنة باسم اللجنة العربية العليـا كان اهم ما جاء فيها :

ـ «ان واجبنا نحو بلادنا يحتم علينا ان نعلن عدم اعترافنا بأن للجنتكم الحق فيبحث او تحقيق قضية فلسطين الحقة ، ولا في تقرير مصيرها» .

ـ «ان قضية العرب قضية حق وعدل مبنيان على حق الشعب العربي فـي البقاء في بلاده ، وضمان كيانه الوطني . وقضيتنـــا العربية لا علاقة لهـــا باللاسامية » .

وحددت المذكرة اسباب تذمر العرب من السياسة البريطانية فـي فلسطين بما يلي :

١ ــ «انكار استقلالهم الذي وعدوا به مرارا اثناء الحرب ، ووضع فلسطين بعد انقطاعها عن سائر العالم العربي ، تحت حكم مباشر بيروقراطي يسود فيـــه النفوذ الصهيوني الخ» .

٢ ــ «ادخال عدد كبير من المهاجرين ، وعدم الاكتراث بتأثير هذه الهجرة على عادات العرب وحقوقهم في التجارة والمهن الحرة وسائر الاعمال ، واعطاء اليهود جميع التسهيلات للحصول على موارد البلاد الاقتصادية ومرافقها الحيوية ، مما ادى الى حرمان العرب منها» .

٣ ــ «استمرار بيع الاراضي الى اليهود ، رغم الاعتراف بأن ما يملكه العرب لا يتجاوز ثلث الحد الادنى الذي يحتاج اليه العرب الخ» .

وعليه فان مطالب عرب فلسطين تتلخص بما يلي :

١ ــ الاعتراف بحق العرب في استقلال بلادهم التام .

٢ ــ العدول عن انشاء الوطن القومي اليهودي .

٣ ــ الغاء الانتداب واعلان فلسطين دولة عربية مستقلة .

٤ ــ وقف كل هجرة يهودية وبيوع الاراضي .

وانهى جمال الحسيني مذكرته مهددا : «ان العالم العربي يتصل بكم وبأمريكا بصداقة تقليدية ، ولكن مسألة فلسطين ستغير كل شيء . عليكم ان تختاروا بين مليوني مضطهد ، وبين سكان هذه الرقعة الواسعة من العالم . وقد يقع اضطراب قد يمتد لهيبه فيشمل العالم أجمع» (١) .

وحدثت مناقشة بين اللجنة الانكلو ــ امريكية والاستـــاذ جمال الحسيني ، بعد سماع المذكرة . وقد سألت اللجنة الاستاذ الحسيني عن موقف اللجنة العربية العليا من اللاسامية ، فأجاب : «انها عدوتنا ، فلولاها لما جاء اليهود الى هنا . فلقد كان اليهود جيرانا طيبين معنا قبل الصهيونية» . وحين سئـــل عن تعاون

الحاج امين مع الالمان اجاب : «كان يعمل لمصلحة بلاده» . وبعد هذه الاجابة مباشرة سأله احد اعضاء اللجنة بخبث : «اذن كان المفتي في المانيا وأنتم على الحياد !» فأجابه الاستاذ جمال الحسيني : «عملنا ما عملتم مع روسيا الدكتاتورية » .

ولم تكن شهادة عوني عبد الهادي في قوة الشهادة السابقة ، ذلك انه وجّه حديثه الى الحركة الصهيونية قائلا : «لا تغتروا بمساعدة الانكليز والاميركان ، فلكل مساعدة حد ، وهم لا يقبلون ابادة عرب فلسطين ، ولا يضحون بمصالحهم في البلاد العربية والاسلامية لاجل خاطركم» . وبعد ان دافع عن فيصل الاول بشأن اتفاقه مع الصهيونيين على اساس انه لا يعرف الانجليزية ، ولا يمثل كل العرب ، قال : «لقد اوقفنا الثورة هنا لكي لا نضع العراقيل امام بريطانيا في كفاحها للموت والحياة» . ولم يكن موقفه من تعاون الحاج امين مع الالمان مختلفا عن موقف جمال الحسيني .

وكانت شهادة سامي طه رئيس جمعية العمال العربية ، اهم الشهادات وأعمقها . تناولت الشهادة الجانب النقابي ، كما تناولت الجانب السياسي . ولقد أكد رئيس جمعية العمال العربية على «عدم انفصال العمال العرب عن النضال الوطني كل الوقت» . وتحدث عن الجو الذي نشأت فيه جمعية العمال العربية فقال : «لقد نشأت حركتنا النقابية في جو سياسي ، هدفه الوحيد مقاومة الاستعمار والصهيونية . ونحن كنقابيين ليس لنا في الماضي ، ولا في الحاضر، هدف سياسي غير مقاومة الاستعمار والصهيونية ، ولذلك استمر العمال كأفراد يناضلون مع أمتهم سياسيا ، وكجماعة يناضلون اقتصاديا لرفع مستواهم » . ولم يفت سامي طه ان يؤكد ان «الاستعمار السياسي والاقتصادي لاي بلد ، والتنافس على ذلك الاستعمار كان دائما سبب الاضطراب في العالم». ولذلك فهو يرى أنه «اصبح ضروريا القضاء على الاستعمار بجميع أشكاله وألوانه لاقرار السلم العالمي» . وحدد سامي طه موقف العامل العربي من الحركة الصهيونية على انهاء «حركة رأسمالية رجعية ، ولذلك فهو يناضل ضدها» .

كانت الشهادات ــ بمجموعها ــ خيراً من اية شهادات سابقة ، وعلى الرغم من هشاشة شهادة عوني عبد الهادي ، فان الشهادات لم ترفع شعارات مهاودة مساومة كما كان يحدث فيما قبل . الا ان هذا لا يبرر قبول المثول امام لجنة التحقيق الانكلو ــ امريكية التي كان واضحا انها جاءت لنسف الكتاب الابيض لسنة ١٩٣٩ ، وفتح الابواب أمام الهجرة الصهيونية .

صدر في العشرين من نيسان سنة ١٩٤٦ تقرير اللجنة الذي نص على ما يلي:

- ادخال مائة الف مهاجر جديد .
- رفع الحظر عن انتقال الاراضي الى اليهود .
- بقاء الانتداب حتى يكون ممكنا قيام دولة او دول فلسطينية .

كان التقرير لمصلحة الحركة الصهيونية ، ولذلك فقد سر به الصهيونيون ،

والاوساط المؤيدة لهم في اوروبا وأمريكا ، ولاسيما الاوساط الحاكمة فـــي الولايات المتحدة . اما جماهير الشعب العربي فقد ثارت ثائرتها ، وانطلقت معبرة عن استيائها ونقمتها بالمظاهرات والاضرابات والاحتجاجات . ولم يجد « الرؤساء العرب» ، دعاة التفاهم مع بريطانيا وامريكا بدا من الاستنكار .

تداعى الرؤساء العرب لاجتماع عقدوه في انشاص في يومي الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من ايار سنة ١٩٤٦ . حضر الاجتماع ملـــك مصر فاروق ، ورئيسا جمهوريتي سورية ولبنان شكري القوتلي وبشارة الخوري ، والامراء سعود وعبد الاله وسيف الاسلام وعبد الله . وصدر عن الاجتماع بيان خصّت فلسطين بفقرة اساسية منه ، أكدت ان قضية فلسطين «هي قضية العرب جميعـــا وان فلسطين عربية يتحتم على دول العرب وشعوبها صيانة عروبتها ، وانه ليس في امكان هذه الدول ان توافق بوجه من الوجوه على ان هجرة جديدة ، ويعتبرون ذلك نقضا صريحا للكتاب الابيض الذي ارتبط به الشرف البريطاني . ولهم عظيم الامل ان لا يعكر صفو علائق المودة القائمة بين الدول والشعوب العربية من جهة، والدولتين الديموقراطيتين الصديقتين من جهة اخرى ، اي تشبث من جانبهما يرمي الى اقرار تدابير ماسة بحقوق عرب فلسطين حرصا على دوام هذه الصداقة، وتفاديا لرد فعل ينشأ بسبب ذلك ، ويفضي الى اضطرابات قد يكون لها أسـوأ الاثر في السلم العام» (٢) .

أحدث الاجتماع والبيان الذي صدر عنه تفاؤلا في اوساط الجماهير ، مع ان البيان لم يأت بجديد . فلقد رفض المؤتمرون اية هجرة جديدة الى فلسطين ، واعتبروا أن من واجبهم صيانة عروبتها ، ولكنهم لم يتجرأوا على اتخاذ موقف حازم من بريطانيا وأميركا ؛ بـــل اعتبروهما دولتين ديموقراطيتين صديقتين ، وأعربوا عن أملهم في ألا يؤدي موقفهما الى تعكير صفو العلائق بينهما وبين الحكومات والشعوب العربية .

كانت فلسطين ، بلا قيادة خلال الحرب ، وظلت بلا قيادة عند انتهائها وبعده. ولقد عادت القيادات للصراع ولم تتمكن من انشاء لجنة عربية جديدة ، تحل محل اللجنة «المشتتة» . وعندما بدأت مشاورات الجامعة لم يكن هنالك من يمثـــل فلسطين فيها في البدء ، ثم اتفق على ان يفوض موسى العلمي بهـــذه المهمة . وحين انعقدت الدورة الثانية لمجلس الجامعة العربية (٣١ تشرين الاول ، ١٤ كانون الاول ١٩٤٥) قرر ان يذهب جميل مردم رئيس الدورة ليساعد على حل المشكلة. وقد حضر الى فلسطين في تشرين الثاني ، واتصل برجال الاحزاب ، وبعـــد مباحثات فوّضوه ان يختار لجنة منهم يراها مناسبة . اختار جميل مردم لجنة من رؤساء الاحزاب ، وهم : راغب النشاشيبي (الدفاع) وعونـــي عبد الهادي (الاستقلال) وتوفيق الحسيني (العربي) والدكتور حسين الخالـــدي (الاصلاح) وعبد اللطيف صلاح (الكتلة الوطنية) ويعقوب الغصين (مؤتمر الشباب) . وأضاف الى هؤلاء احمد حلمي عبد الباقي ورفيق التميمي وموسى العلمي واميل الغوري

ويوسف صهيون . استطاعت اللجنة ان تختار وفدا مثلها فيما تبقى من اجتماعات مجلس الجامعة . الا انها لم تستطع الاستمرار . كان الصراع حادا بين «القادة»، وكان هنالك ما يفرقهم . فبالاضافة الى الحزازات والمهاترات السابقة نشــأ موضوع خلاف جديد . موضوع هذا الخلاف هو مكاتب الدعايــة والمشروع الانشائي العربي التي قرر مجلس الجامعة في دورته الاولى انشاءها ، وأوكل امرها الى موسى العلمي . وقد تبنت حكومتا الاردن والعراق موسى العلمي شخصيا ، في محاولة لخلق زعامة جديدة ، منافسة للحاج امين الذي لم تكن عمان وبغداد راضيتين عنه . ولم يرق هذا الوضع جماعة الحزب العربي الذين طلبوا ان تتبع مكاتب الدعاية العربية والمشروع الانشائي اللجنة . ولكن موسى العلمي لم يوافق على ذلك . عاد جمال الحسيني من منفاه في روديسيا ، والحالة كذلك ؛ فحاول ان يجري تغييرات في اللجنة العربية العليا ، باضافة اسماء جديدة اليها ، الا ان اللجنة لم تجتمع لتنظر في الامر ، فاختار جمال الحسيني ان يفعل ذلك بنفسه. كان ما فعله جمال الحسيني سببا لانشقاق اللجنة الى لجنتين ، احداهما ظلت تحمل الاسم السابق ، بيما حملت اللجنة الاخرى اسم الهيئة العربية . ضمت الهيئة الاولى ممثلي الاحزاب ، ما عدا الحزب العربي ، وبعض المستقلين . وكان نشوؤها اكبر تحالف تم ضد الحزب العربي ، وزعامة الحاج امين الغائب .

وعندما اجتمع مجلس الجامعة في بلودان (٨-١٢ حزيران ١٩٤٦) قرر فيما قرر دعوة «قيادات» عرب فلسطين الى الاتحاد ، وانشاء هيئة تمثلهم . من اجل ذلك دعا المؤتمرون في بلودان قادة الجبهتين ، وفرضوا عليهم انشاء لجنة واحدة، اختيرت مناصفة من الجبهتين ، وتكونت كما يلي : جمال الحسيني واميل الغوري عن اللجنة العربية وأحمد حلمي والدكتور حسين الخالدي عن الهيئة الاخرى . وقد ترك منصب رئاسة اللجنة الجديدة شاغرا لغياب الحاج امين ، ولكن جمال الحسيني عين نائبا للرئيس . سميت اللجنة الجديدة «الهيئة العربية العليا» ، وقد جاء تكوينها لمصلحة الحاج امين ، لانها تضم اثنين من حزبه ، واثنين من الذين كانوا يتعاونون معه .

عندما وصل الحاج امين الى القاهرة ، حاول ان ينهي مشكلة مكاتب الدعاية والمشروع الانشائي . وقد جرت اجتماعات ومباحثات استهدفت اخضاع هــذه المؤسسات للهيئة العربية العليا ، ولكن موسى العلمي رفض ان يُقرّ بتبعيــة المؤسسات المذكورة للهيئة ، مع ان الهيئة لم تمانع في ان يظل هو رئيسها ؛ كما ان الحكومة العراقية ، وهي المموّلة ، لم توافق ابدا على انتقال ادارة المؤسسات المذكورة الى الهيئة العربية العليا .

أصدر الحاج امين ، بعد عودته الى القاهرة ، قرارا بإضافة اسماء جديدة للهيئة العربية العليا ، وهؤلاء هم : محمد عزة دروزة ورفيق التميمــي ومعين الماضي وحسن ابو السعود واسحق درويش . وأصبح هؤلاء — مع الاعضاء الذين اختارهم مؤتمر بلودان — الهيئة العربية العليا ؛ وظلوا كذلك الى أواسط ١٩٤٧ ،

حين انسحب محمد عزة دروزة منها ، لانه كما يقول : «لم يرَ ان يتحمل مسؤولية الاساليب المتبعة فيها» (٣) .

ومنذ أواخر سنة ١٩٤٦ سجّل نشاط الهيئة العربية العليا ازديادا ملحوظا. فقد انشأت مكاتب لها في القاهرة ، وهي المقر الرئيسي ، وفلسطين ؛ وأخذت تضع الانظمة اللازمة لسير عملها . ومن الانظمة التي وضعت نظام اساسي ، وقانون داخلي ، وتنظيم للجان القومية ولائحة للصندوق القومي الذي سمي بيت المال . وقد حرصت الهيئة على ان تنشط في ميدان الاتصالات الديبلوماسية والدعاية ، فقررت ارسال الوفود الى انحاء مختلفة من العالم ، وأصدرت كراسا عن قضية فلسطين نشرته بالعربية والانكليزية والفرنسية .

وكان مجلس الجامعة قد قرر في اجتماعاته (١٧ ـ ٢٩ آذار ١٩٤٧) ان تقدم دول الجامعة العربية المال للهيئة العربية العليا لتكون قادرة على العمل ، كما اتخذ مثل هذا القرار في اجتماعات مجلس الجامعة (٨ـ١٢/٦/١٩٤٦) . الا ان ما تسلمته الهيئة حتى حزيران من سنة ١٩٤٨ ، لم يتجاوز مائة وثلاثة وأربعين الف جنيه ، دفعت سوريا مائة وثلاثة آلاف منها .

واجتمعت الامم المتحدة في الثامن والعشرين من نيسان ، بناء على دعوة الحكومة البريطانية للنظر في قضية فلسطين . وقد منحت الهيئة العربية العليا حق الكلام باسم فلسطين ، فتحدث المحامي هنري كتن ممثلا عنها ، وأكد مطالبة عرب فلسطين بالاستقلال ، ووقف الهجرة حالا ، وأعلن معارضة عرب فلسطين لاية لجنة تحقيق تكوّن ، ورفضهم اية قرارات تصدر اذا كانت لا تتفق ومطالبهم.

شكلت هيئة الامم لجنة تحقيق لم تدخلها اي من الدول الكبرى ، وصلت فلسطين يوم السابع عشر من حزيران ١٩٤٧ . وقد قررت الهيئة العربية العليا مقاطعة هذه اللجنة ، لانها مكلفة بتحقيق المطلب الاساسي لعرب فلسطين ، وهو : الاستقلال ؛ وطلبت من الشعب في فلسطين ان يُعلن الاضراب يوم وصولها .

استقبلت فلسطين والعواصم العربية اللجنة بالاضراب ، ولكن الدول العربية قررت التعاون معها ، على اساس ان الدول العربية اعضاء في الامم المتحدة .

أقيم في السادس من تموز ، واللجنة ما تزال في القدس ، مهرجان كبير ، باسم العمل من اجل المحافظة على الاراضي العربية ، ومقاومة سياسة الاحتلال الخاصة بالاراضي ، والمتمثلة في نزع الملكية وإزالة الشيوع وتسجيل الاراضي باسم المندوب السامي . ولكن هدف الاجتماع لم يكن هذا فحسب ، اذ ان المقصود كان اعلان موقف العرب من قضية فلسطين بشكل عام . ولقد قرئت في الاجتماع رسالة من الحاج امين رئيس الهيئة العربية العليا ، أكد فيها ان الثورة لا بد واقعة في فلسطين ان لم تعترف بريطانيا والولايات المتحدة وهيئة الامم بمطالب عرب فلسطين .

وكان مما قرره مجلس الجامعة المنعقد في لبنان ما بين السابع والخامس عشر من تشرين الاول سنة ١٩٤٧ :

اولا : ان تحشد الدول العربية قطعات من جيوشها على حدود فلسطين .

ثانيا : ان تقدم الدول العربية السلاح الى عرب فلسطين الذين يقطنون في المناطق المتاخمة لليهود . ورؤي ان تخصص من اجل ذلك عشرة آلاف بندقية مع ذخائرها .

ثالثا : تدريب الشباب ، في المناطق غير المتاخمة للحدود وتعبئتهم للمعركة المقبلة .

رابعا : انشاء قيادة عربية تتولى هذا الامر ، ورصد مبلغ من المال ، يوضع تحت تصرفها لا يقل عن مليون جنيه .

وقد انشأت لجنة عسكرية ، لتحقيق هذه الاهداف ، من مندوبين عن العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والاردن . ولكن مندوب الاردن لم يحضر ، ولم يشترك في نشاط اللجنة .

اتخذت اللجنة مدينة دمشق مركزا لها واختارت العميد طه الهاشمي مسؤولا عن شؤون التدريب والتعبئة . وقد انشيء معسكر لتدريب المتطوعين ومدرسة لتخريج الضباط الفلسطينيين في قطنا . وكان مركز التدريب يعدّ الافواج ويرسلها الى فلسطين . وقد بدات الافواج بدخول فلسطين منذ الاشهر الاولى لسنة ١٩٤٨ . وتحملت سوريا القسط الاوفر من مسؤولية التدريب والاعداد والتجهيز .

كانت الهيئة العربية العليا موافقة على قرارات مجلس الجامعة الاخير ، لانها تمثل وجهة نظرها ، ولانها تزودها بالمعونة المادية والمعنوية ، دون ان تفقدها السيطرة على توجيه المعركة في فلسطين . وعلى هذا الاساس اخذت تعمل على تهيئة المنظمات الدفاعية ، وشراء الاسلحة وادخالها الى فلسطين . ولم تلبث ان عينت عبد القادر الحسيني احد قادة ثورة ١٩٣٦ ، ورئيس احد الافواج التي جهزتها اللجنة العسكرية في دمشق ، قائدا عاما لقوات «الجهاد المقدس» التي انشأتها .

عادت الدول العربية فغيرت موقفها ، وقررت في الثاني عشر من نيسان سنة ١٩٤٨ ، اي قبل نهاية الانتداب بشهر وثلاثة ايام ، ادخال جيوشها النظامية الى فلسطين . وكانت في فلسطين قيادتان اولاهما قيادة الجهاد المقدس ، وهي تابعة للهيئة العربية العليا ، وقيادة جيش الانقاذ ، المؤلف من متطوعين عرب ، والذي كان قائده العام اسماعيل صفوت ، ومن ابرز قادته في فلسطين فوزي القاوقجي . مثلت القيادة الثانية وجهة النظر العربية الرسمية ، ومن هنا بدأ التنافس بينها وبين القيادة الاولى . ولقد حسم دخول الجيوش العربية في الخامس عشر من ايار الموقف ، لمصلحة الحكومات العربية .

عندما اعلن قرار التقسيم ، واندلعت نار الثورة في فلسطين ، لم يكن عرب فلسطين قد استعدوا ، مع انهم يعلمون مبلغ استعداد الصهيونيين ، وتآمر الدول الاستعمارية ، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة معهم . وقد انفجرت

الثورة دون تنظيم ودون اعداد . ونشأت لجان قومية في البلاد ، اخذت تجمع الاموال وتشتري الاسلحة بمقادير قليلة . ولكن الوضع كان سيئا ، ولا نستطيع ان نقول بأنه كان هنالك نوع من الاستعداد . ويذكر صبحي ياسين (٤) أنه لم تكن في مدينة حيفا عند اعلان قرار التقسيم وبدء الانفجار الشعبي «بندقية حربية واحدة» ، وكان السلاح الموجود عبارة عن «عدد من المسدسات والقنابل اليدوية».

انشأت الهيئة العربية العليا قيادة عامة للعمليات ـ كما ذكرت ـ وقسمت فلسطين الى سبع قيادات عسكرية ، يتولى امر كل منها قائد عسكري . وهذه القيادات هي : ١ ـ قيادة القدس ، ٢ ـ قيادة بيت لحم ، ٣ ـ قيادة رام الله، ٤ ـ قيادة المنطقة الغربية الوسطى (يافا ، الرملة ، اللـد ، وادي الصرار ، المجدل) ، ٥ ـ قيادة الجنوب ، ٦ ـ قيادة منطقة طولكرم ـ جنين ، ٧ ـ قيادة المنطقة الشمالية * .

كانت قوات المناضلين ثلاثة أصناف :

الاول : القوى المنظمة ، وعددها حوالي عشرة آلاف، تقدم لهم الهيئة العربية العليا كل عتادهم وأسلحتهم . وتدفع لهم رواتب شهرية ضئيلة .

الثاني : قوى ترابط في مناطقها ، وتسهم الهيئة العربية العليا في تسليحها، وتقدم لها بعض الاعانات المالية ، ويتراوح عدد أفراد هذه القوة بين خمسة عشر وعشرين الفا .

الثالث : وكان هنالك حوالي اربعين الف مسلح من الذين سلحوا أنفسهم بأنفسهم ، ولم تقدم لهم اية معونة من اية جهة كانت .

قدمت اللجنة العسكرية لعرب فلسطين الفا وستماية بندقية فقط . امـا الهيئة العربية العليا فقد قدمت ٥٣٩٦ بندقية ، و٤٩٩ مدفعا رشاشا ، و٣٦٤ بندقية تومي و٣٠٩ مسدسات و١٢٤ مدفعا مضادا للمصفحات ، و٦٦ مدفعـا مضادا للدبابات و٢٣ مدفع هاون و١٦٠٩ من صناديق المتفجرات و٤٦٫٧٤٠ قنبلة و٣٨٦٧ لغما جاهزا ، وكميات لا بأس بها من الذخيرة والتجهيزات (٥) .

قامت قوات الجهاد المقدس من الاصناف الثلاثة بدور في الدفاع عـن فلسطين ، ولكنها لم تستطع حماية فلسطين من الغزو الصهيوني . ويرجع ذلك الى ما يلي :

اولا : لم تكن القيادة السياسية من مستوى الاحداث ، ذلك انها لم تستطع ان تعبىء الشعب تعبئة مناسبة ، وكافية لمجابهة الاخطار. كان العدو معدا ومهيأ، وكانت مجابهته تقتضي وضع كل طاقات الشعب المادية والمعنوية في خدمة المعركة.

---

* ـ يراجع بشأن حرب (٤٧ ـ ٤٨) كتاب العقيد : الشاعر ، محمد : الحرب الفدائيـة في فلسطين ، الطبعة الثالثـة ، بيروت ١٩٦٩ ، (٢٤٥ ـ ٢٦٠) .

ولقد داهم الخطر فلم تفعل القيادة شيئا من ذلك ، بل اكتفت بأعمال جزئية في جميع الميادين . ولقد كانت امور القيادة السياسية منوطة بالحاج امين الحسيني، الذي كان في القاهرة ، ولم يستطع دخول ارض فلسطين ، خلال وجود الانتداب، او بعد خروجه في الخامس عشر من ايار .

وكانت الهيئة العربية العليا قيادة بلا منظمات جماهيرية تقودها . ولهذا فقد انبثقت من المدن لجان قومية ، كتلك التي نشأت سنة ١٩٣٦ ، تولت أمور الكفاح، كل في منطقتها . وساعد عدم وجود تنظيم شعبي على العفوية والارتجال والفوضى ، واوجد حالة من التفكك وتبذير القوى .

ثانيا : لم تكن في فلسطين منظمات عسكرية ، تعمل على تدريب الشباب وتسليحهم . فلقد كانت منظمة الشباب العربي حديثة العهد ، ولم تكن قادرة على القيام بعملية تدريب واسعة . وكانت الحلقات الدفاعية التي انشأتها الهيئة العربية العليا محدودة وحديثة ، وغير قادرة على تعبئة الجماهير . وحين بدأت اللجنة العسكرية ترسل افواجها في أوائل سنة ١٩٤٨ ، كان الوقت متأخرا جدا. كما ان الهيئة العربية العليا لم تستطع ان تنظم قوات عسكرية قبل أواخر سنة ١٩٤٧ . ولقد جاء تكوين هذه الوحدات متأخرا جدا ، كما انها كانت ضئيلة جدا ازاء القوى الصهيونية العسكرية المنظمة .

ثم ان القيادة العسكرية لهذه القوات لم تستفد من الحماسة الشعبية المتزايدة ، بل اكتفت بانشاء سراياها المنظمة ، ولم تعر القوى الشعبية الاخرى التي سلحت نفسها بنفسها ، وكان ينقصها التنظيم فقط ، اي اهتمام . لقد كان في فلسطين اكثر من ستين الف مسلح ، يرابطون في قراهم ، ويعمل قسم منهم دون نظام. وكان بالامكان خلق قوى منظمة من هؤلاء ، لا بالمعنى العسكري البحت، بل بالمعنى الكفاحي . ولذلك فان مدنا او قرى كانت تسقط بيد الصهيونيين ، وعشرات الالوف من المسلحين قابعين في قراهم ، لا يعرفون ماذا يفعلون . وكانت المواقع الامامية ترهق خلال صراعها من اجل دفع خطر الغزو ، وهنالك قوى كبيرة ، تطلق النار في الهواء تضامنا مع المواقع الامامية الباسلة .

لقد اكتفت القيادة العسكرية بقواتها المحدودة ، مع انها كانت تستطيع ان تحشد قوى هائلة ، تمنع سقوط اي موقع على الاقل ، ان لم تكن قادرة على التقدم ، واحتلال مواقع العدو . كما ان القيادة العسكرية اكتفت بامكانياتها المادية المحدودة ، لانها رضيت بالتبرع والاحسان ، بدلا من ان تسخر موارد البلاد كلها لخدمة المعركة .

ثالثا : وكانت فلسطين محاصَرة حصارا محكما . كان هنالك الحصار الذي فرضه الاستعمار البريطاني منذ سنة ١٩١٧ . ولم تستطع الهيئة العربية العليا في السنوات السابقة للنكبة ان تخترق هذا الحصار اختراقا يسمح لها بإدخال ما تشاء من العتاد والرجال . فلقد كانت تواجه المقاومة دائما . وكان هنالك الحصار «العربي» . ذلك ان دول الجامعة العربية فرضت على نفسها ، وعلى

فلسطين ، ان تكون وصية عليها . فقررت في البدء تشكيل لجنة عسكرية ، ثم قررت دخول جيوشها. وكانت هذه الحكومات تخضع لالتزامات وارتباطات مع الحكومات الامبريالية ، ولاسيما مملكة شرقي الاردن التي طمعت بالحصول على جزء من فلسطين . وكانت تعمل على تحقيق ذلك بكل الوسائل . ولقد اسهمت اللجنة العسكرية ، كما اسهمت الجيوش العربية فيما بعد في حرمان عرب فلسطين من العمل للدفاع عن بلادهم . وكانت اللجنة العسكرية تمنع الاسلحة عن عرب فلسطين ، وتكدسها في مخازنها في دمشق (٦) حين يكون المناضلون في اشد الحاجة اليها . ان التدخل «الرسمي العربي» ، كان ضارا بمقدار ما استقبل بترحيب في فلسطين والبلاد العربية الاخرى ، ذلك انه استهدف ، اول ما استهدف ، محاصرة شعب فلسطين ، وتعطيل قواه . ولم تتوانَ الحكومة الاردنية ــ فيما بعد ــ عن احتلال مقر قيادة الجهاد المقدس في بيرزيت ، وحلّ تنظيماتها في القسم المتبقي من فلسطين .

رابعا : ولم يقم عرب فلسطين عامة ، بما كان يتوجب عليهم ان يقوموا به . فلقد تحمسوا ، واشترى الكثير منهم الاسلحة بأسعار باهظة ؛ ولكن القسم الاكبر منهم لم يشترك في المعارك ، ولم يبارح مقاتلوه أماكن اقامتهم . اما سكان المواقع الامامية ، فقد قاتلوا وأثبتوا شجاعة وبسالة ، ولكنهم لم يعبئوا كل قواهم البشرية والمادية ، ولم يُحسنوا الدفاع عن مواقعهم في اكثر الاحيان . ولقد دب فيهم الذعر ، فهربوا لا يلوون على شيء ، مع ان المعركة كانت تقتضي الا يبرح انسان مكانه ، حتى لو أعمل الصهيونيون السيف بالناس ، وارتكبوا الشنائع والفظائع . غير ان عدم وجود تنظيم جماهيري ، يضبط الامور ، وانتظار الجماهير دخول الجيوش العربية في وقت قريب ، جعلهم لا يولون امر الثبات في مواقعهم ما يستحق من عناية .

كان مجلس الجامعة العربية قد قرر ــ فيما قرر ــ انشاء ادارة مدنية لفلسطين ، ولكن معارضة الحكومة الاردنية حالت دون ذلك . وفي الثامن والعشرين من ايلول ، اي بعد الهدنة الثانية ، وبعد مقتل برندوت ، استطاع الحاج امين ان يصل الى غزة ، بمساعدة بعض ضباط مصر الاحرار . وفي غزة انعقد مؤتمر وطني فلسطيني في الاول من تشرين الاول سنة ١٩٤٨ . وقد أقر المجلس الوطني دستورا لفلسطين حددت فيه السلطات كما يلي :

١ ــ مجلس وطني ، ويتكون من ممثلي شعب فلسطين .

٢ ــ مجلس اعلى ، يتكون من رئيس المجلس الوطني ، ورئيس المحكمة العليا ، ورئيس الحكومة ، ويكون رئيس المجلس الوطني رئيسا له ؛ ويقوم هذا المجلس بوظيفة رئيس الجمهورية او الملك ، اذ يدعو لانعقاد المجلس الوطني ، ويكلف من يراه مناسبا لرئاسة الدولة ، ويصادق على تشكيل الوزارة الخ .

٣ ــ الحكومة ، وتكوّن من رئيس واعضاء يسمون وزراء .

٤ ــ مجلس الدفاع ، ويتكون من رئيس المجلس الوطني رئيسا ، ورئيس الحكومة ووزير الدفاع .

اختير الحاج امين رئيس الهيئة العربية العليا رئيسا للمجلس الوطني ، واحمد حلمي عبد الباقي رئيسا للحكومة ،وبعض وجوه الحركة الوطنية مثل جمال الحسيني وعوني عبد الهادي وحسين الخالدي وزراء . وقد ابلغ رئيس الحكومة الحكومات العربية ، وجامعة الدول بخبر انشاء حكومة عموم فلسطين . وأصدر المجلس الوطني قرارا اعلن فيه استقلال فلسطين كلها ، بحدودها الطبيعية ، «استقلالا تاما ، واقامة دولة حرة ديمقراطية ذات سيادة ، يتمتع فيها المواطنون بحرياتهم وحقوقهم ، وتسير هي وشقيقاتها الدول العربية متآخية في بناء المجد العربي ، وخدمة الحضارة الانسانية ، مستلهمين في ذلك روح الامة ، وتاريخها المجيد ، ومصممين على صيانة استقلالنا والذود عنه» (٧) .

كانت العواصف تجري بما لا تشتهي السفن . فلقد عقد مؤتمر في عمان ، في اليوم نفسه الذي عقد فيه مؤتمر غزة ، برئاسة الشيخ سليمان التاجي الفاروقي ، ومشاركة عجاج نويهض وآخرين ، استنكر فيه مؤتمر غزة وبويع الملك عبد الله ملكا على ما تبقى من فلسطين . ويقول عجاج نويهض ، منظم المؤتمر ، ان الهدف منه كان حماية ما تبقى من فلسطين ، بضمه الى شرق الاردن .

وفي الخامس من تشرين الاول ، طلبت الحكومة المصرية من الحاج امين رئيس المجلس الوطني ، والمجلس الاعلى مغادرة غزة الى القاهرة للتباحث في بعض الامور ، فرفض . واستدعي في اليوم التالي الى مقر الحاكم الاداري لمحادثة النقراشي بالتليفون . وهناك أفهمه النقراشي بضرورة المجيء الى القاهرة، فوافق خشية ان يحدث صدام بين القوات المصرية وقوات المناضلين ، ولم يسمح له بمغادرة مقر الحاكم الاداري الا الى القاهرة .

عقد في الاول من كانون الاول مؤتمر آخر في اريحا ، برئاسة الشيخ محمد الجعبري ، بويع فيه الملك عبد الله ، وأعلنت الوحدة بين بقايا فلسطين وشرق الاردن .

وفي غزة كانت حكومة عموم فلسطين ، على الرغم من رفض مصر لقرارات مؤتمر اريحا ، تموت ببطء .

الفصل الخامس

دروس التجربة

كان ما حدث في فلسطين ، غنيا بالدروس ، زاخرا بالعِبَر . ومع هذا ، وعلى الرغم من التطورات التي ساهم في ايجادها ، فانه لم يقيَّم التقييم العلمي الموضوعي الشامل حتى الان . اسباب ذلك هي :

١ ـ لم تقم حركة ثورية في فلسطين ، حريصة على وعي ابعاد معركتها ، والاستفادة من تجربة الماضي .

٢ ـ وكانت الحركات السياسية ، في الوطن العربي ، ثلاث فئات ، رجعية وقومية وشيوعية . ولم تكن الرجعية مؤهلة لمثل هذا التقييم . اما الحركة العربية ، بمختلف اتجاهاتها ، فقد كانت حركة شعارات ، اثارت قضايا عجزت عن طرحها طرحا موضوعيا علميا . وحين اندفعت الى الحكم هنا او هناك ، فقد اندفعت قبل ان تملك رؤية واضحة لواقعها التاريخي والسياسي والاقتصادي . ولكنها اخذت بعد ذلك تحاول النفاذ الى أعماق هذا الواقع ، وتكوين صورة واضحة عنه . ولقد كان من المفروض ان تكون الاحزاب الشيوعية العربية السبّاقة الى هذا الميدان ، المجلية فيه . الا ان عددا من العومل المتعلقة بتكوين هذه الاحزاب اجتماعيا وثقافيا وعقائديا ، وبعلاقاتها السياسية ، مع الحركة الوطنية ، ومع الشيوعية الدولية ، جعلها تنهج نهجا سياسيا رجراجا ، متقلبا، يستلهم فرضيات وشعارات ، بمقدار ما يبتعد عن تحليل الوقائع ، واستخلاص دلالاتها . ولقد قاد هذا الى البعد عن الصواب ، لا في ميدان القضية الفلسطينية

فحسب ، بل في ميدان القضية العربية عامة .

٣ ـ تتالت الانفجارات السياسية ، بعد سنة ١٩٤٨ ، في الوطن العربي ؛ وتحركت التناقضات المختلفة فيه ، وحدثت صدامات مع الامبريالية . وكان هذا كله يستنفد قوى الحركات العربية غير المكتملة النمو ، ويستهلك طاقاتها ، دون ان يدع لها المجال للتقييم والتحليل .

لهذا كله جاءت كل محاولات التقييم والتحليل قاصرة عن وعي الامور في اطارها الشامل . كان ما حدث يرد الى عامل او آخر ، دون ان تكشف مساهمة العوامل كلها ، دون ان يكشف مدى مساهمة كل عامل ، ومدى ترابط العوامل مجتمعة . حاول بعض ان يرد ما حدث الى تآمر الاستعمار ، دون ان يحدد طبيعة النفوذ الاستعماري في المنطقة ، ودون ان يحدد دور الرجعية العربية . وحاول بعض ان يحصر ما حدث بخيانة بعض الحكام العرب ، دون ان يحدد طبيعة انظمة الحكم العربية سنة ١٩٤٨ . وهنالك من يحاول ان ينفض يديه مما حدث ، ملقيا المسؤولية على غيره . وذهب بعض الى الاشادة بالدور البطولي الذي لعبه شعب فلسطين ، دفاعا عن ارضه ، دون ان يحلل الحركة الوطنية في فلسطين ، ويدرس تجربتها ، ويبين مدى مساهمة الجماهير في العمل الوطني، وفعالية الاساليب التي اتبعتها في مقاومة الاحتلال البريطاني والغزو الصهيوني. وهناك من القى بالمسؤولية كاملة على شعب فلسطين ، دون الاهتمام بالظروف التي أحاطت بقضية فلسطين ، وأهمها دور الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية . ولا ارى لزاما عليّ ان اناقش هؤلاء وأولئك ، هنا ، لاني ناقشت بعض ما اتوا به من قبل (١) ، ولاني لا أستهدف هنا المناقشة بل التقييم .

انني ارى ان ما حدث يمكن ان يرد لاربع مجموعات من العوامل ، مترابطة ومتفاعلة :

الاولى : تتعلق بالظروف الدولية بعد الحرب العالمية الثانية . فلقد خسرت دول المحور الحرب ، وانتصر الحلفاء . ولكن انتصار الحلفاء حمل معه بروز قوتين دوليتين كبريين ومتعاديتين هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وكان الاتحاد السوفياتي الذي خرج من الحرب منتصرا ، يعاني من مشاكل التدمير الهائل الذي أحدثته الحرب ، ومن خطر التفوق الامريكي في ميدان صناعة الذرة . بينما هيأت الولايات المتحدة امكانياتها المادية لزعامة العالم الرأسمالي ، ولبسط نفوذها وسيطرتها ، الاقتصادية والسياسية ، على مناطق شاسعة من الكرة الارضية ، خارج العالم الاشتراكي آنذاك .

وكانت الامبريالية الامريكية تطمح في السيطرة على الوطن العربي ، والحلول محل الاستعمارين الانجليزي والافرنسي فيه منذ ما قبل الحرب . وكان الامتياز الذي حصلت عليه في الجزيرة العربية اول رابط حيوي وهام يربطها بالمنطقة العربية . ولقد استطاعت الولايات المتحدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ان تبتلع حصة الاسد من نفط الكويت ؛ وأن تدخل المنطقة العربية من اوسع ابوابها،

على الرغم من حيطة الفرنسيين والانجليز .

وكانت الحركة الصهيونية العالمية التي ارتبطت ببريطانيا خلال الحرب العالمية الاولى ، قد لمست خلال الحرب العالمية الثانية انتقال زعامة العالم الرأسمالي الى الولايات المتحدة ، فنقلت مركز نشاطها الى هناك . والتقت مصالح الامبريالية الامريكية مع مصالح الحركة الصهيونية العالمية ، فعملتا معا على انشاء دولة صهيونية في فلسطين .

وحتى سنة ١٩٤٨ ، لم يكن اي جزء من آسيا او افريقيا ، قد تحرر تحررا حقيقيا بعد .

وعندما جرى التصويت على قرار التقسيم سنة ١٩٤٧ ، في الامم المتحدة ، أيد الاتحاد السوفياتي التقسيم . وكان موقف الاتحاد السوفياتي سببا من اسباب اندفاع الاحزاب الشيوعية في اوروبا خاصة على طريق تأييد «اسرائيل».

وهكذا ، لم نجد من يقف معنا سنة ١٩٤٨ ، ما عدا بعض الدول الحديثة النمو والضعيفة مثل افغانستان . كانت الامبريالية العالمية تعمل على انشاء قاعدة مسلحة كبرى في بلادنا ، ولم يجد الاتحاد السوفياتي سببا يدعوه للاعتراض . ولم تكن هنالك قوى اخرى ، ذات نفوذ عالمي ، تستطيع مساندتنا لمجابهة الخطر الداهم .

اما الرأي العام الاسلامي ، في آسيا وافريقيا ، فلقد كان معنا ، ولكنه كان ضعيفا ومفككا . وكانت القيادات التي تتحكم به خاضعة للاستعمار او مرتبطة به ؛ وفي كثير من الاحيان مستغرقة في قضايا سياسية او طائفية . وكان ارتباط الجماهير الاسلامية بمثل هذه القيادات او انفصالها عنها يجعلها عاجزة عن ان تكون مفيدة لنا .

الثانية : تتعلق بظروف الوطن العربي . فلقد كان الوطن العربي مستعمَرا ، او شبه مستعمر . وكان جنود الاحتلال يعسكرون في أنحاء مختلفة من الوطن العربي ، حتى في مصر التي استقلت في أوائل العشرينات ، وفي العراق الذي قامت فيه حكومة سُميت وطنية منذ ذلك التاريخ . وكانت الفئات «الحاكمة» في أقطاره المستعمَرة او شبه المستعمرة فئات رجعية ، شبه عشائرية ، شبه اقطاعية ، وشبه برجوازية احيانا ، او خليطا من هذا كله . ولما كان وجودها في الحكم مرهونا برضى الاستعمار عنها ، فقد أسلمت القيادة له ، وقبلت قواعده ومستشاريه ، وأقرت بشرعية نفوذه ومصالحه ، ولم تكن مستعدة لعمل ما يؤدي الى الاختلاف معه . وكانت تربطها به لا مصالحها السياسية فحسب بل مصالحها الاقتصادية ايضا . ذلك انها بحكم تكوينها ، لم تكن طبقات منافسة للطبقات الحاكمة في الغرب ، بل طبقات تابعة . فالفئات شبه العشائرية ، شبه الاقطاعية وشبه البرجوازية ، صاحبة السلطة والارض والمال في بلادنا ، لم تقم بمنافسة الرأسمالية الغربية ، لانها لا تملك بعض مقومات منافستها ماليا وتقنيا وثقافيا ، ولانها فئات خاملة كسولة ، لا تملك قدرة على الخلق والابداع والانشاء والتعمير ،

وجل ما تطمح اليه اشباع بعض الرغبات ، واتخام البطون والجيوب .

سلكت هذه الفئات السلوك الذي كان محتما ان تسلكــــه ؛ فاستسلمت للاستعمار ، واعلنت انها صديقته وحليفته . ولم تترك شيئا من مطالبه لــم تحققــه .

وكانت عندما يثور الشعب ، تمتطي لجة الثورة ، لتقودها الى مائـــدة المفاوضات ، ولتخرج من هنالك بمعاهدة «استقلال» تكرس بموجبها مصالح دولة محتلة ، ويكتسب وجود جنودها الغزاة صفة الشرعية والقبول .

اختارت هذه الفئات الارتباط بالاستعمار ، ضد ارادة شعوبها ، ولم تتأخر عن الاندفاع وراءه ، كلما اقدمت جماهيرها على محاربته ولطالما تدخلت لاقناع شعب فلسطين الثائر بضرورة الاخلاد الى السكينة والهدوء اعتمادا على حســن نوايا الحليفة بريطانيا ؛ وهي تعرف ان بريطانيا متواطئة مع الحركة الصهيونية .

وما توانت فئات من هؤلاء عن الاشتراك في المؤامرة الاستعمارية الدوليــة الكبرى على فلسطين ، والقبول بالاشتراك في اقتسامها .

ولم تكن البرجوازية الصغيرة ، ولا الاحزاب الثورية قد استطاعت ان تصبح من القوة بمكان ، يؤهلها للقيادة والتوجيه .

ظل الامر كذلك الى سنة ١٩٤٨ ، على الرغم من وجود الاحزاب الشيوعية منذ اوائل العقد الثالث في اكثر البلاد العربية .

ويبدو ان الجيوش العربية لم تنتبه للدور الذي يمكنها القيام به ، كما لم ينتبه الشعب لمثل هذا الدور ، على الرغم من ان العراق شهد سنة ١٩٣٦ انتفاضة بكر صدقي ، كما شهد حركة صلاح الدين الصباغ ورفاقه من الضباط سنـــة ١٩٤١ . وعلى الرغم من ان الحركتين قد فشلتا ، الا انهما كانتا جديرتين بفتح العيون على امكانات الجيوش العربية في تغيير الاوضاع .

لقد كان بامكان الجيوش ، على ضعفها وقلة عددها ، أن تقوم بدور هام في اسقاط الفئات الرجعية الحاكمة ، ودفع عجلة التقدم الى الامام . وهذا ما اخذت تقوم به بعد نكبة فلسطين مباشرة .

لهذا فان تدخل الحكام العرب في فلسطين ، كان دائما لمصلحة الاستعمار والصهيونية . لم يتدخلوا مرة ، الا وكانت النتيجة نجاح مؤامرة استعماريــة جديدة . حتى مؤامرة سنة ١٩٤٨ كانوا مشتركين في تصميمها وتنفيذها . كانوا دائما يطلبون من شعب فلسطين ان يوقف نشاطه الثوري ، وأن يقبل بالتفاهم ، وكانوا يضغطون حيث لا يجدي الاقناع ، ويهددون حيث لا يجدي الضغط ؛ فاذا لم يفد هذا ولا ذاك استعملوا القوى التي يملكونها . لقد سدوا على شعبنا سبل الحصول على الاسلحة ، وحرموه ، حتى سنة ١٩٤٨ ، من العمل لانقاذ ارضه وكرامتــه .

ولقد كانت تجربة فلسطين اختبارا للفئات الحاكمة في البلاد العربية كلها ، أثبت عجزها وجهلها وفشلها ، وقضى عليها بالسقوط .

الثالثة : تتعلق بعرب فلسطين . لم يكن عرب فلسطين منفصلين عن هذا الوضع ، فهم جزء منه ، ونضالهم بعض من النضال العربي .

ولقد كانت الفئات القائدة ، اجتماعيا وسياسيا في فلسطين ، مثل كل الفئات القائدة في البلاد العربية ، من حيث تخلفها وجهلها وقِصَر نظرها ، وتهافتها على مصالحها المباشرة .

وكانت هذه الفئات على علاقات وطيدة بالفئات الحاكمة في الوطن العربي وقد اقتسمت ولاءاتها عمان وبغداد والرياض . كان بعض منها ، مع فيصل ضد عبد الله اخيه ، وبعض مع عبد الله ضد فيصل . وكان بعض هؤلاء «هاشميا» ، بينما كان بعضهم «سعوديا» . واشتغل القسم الاكبر من هؤلاء وأولئك مع السلطة المحتلة ، وساعدوها على تحقيق اهدافها ، واهداف الحركة الصهيونية .

وكان ، شعب فلسطين ، ما عدا عصبة التحرر الوطني ، غير مدرك تماما طبيعة هذه الطبقة . ولذلك فانه كان دائما يتنازل لها عن القيادة السياسية ، حتى عندما يستأثر الكادحون منه بالقيادات الثورية ، كما حدث في ثورة (٣٦ ــ ٣٩) .

وكانت عقلية هذه القيادة السياسية، لا تختلف عن عقلية حكام عمان والرياض وبغداد ودمشق ، وسياستها لا تختلف عن سياستهم الا في قضايا جزئية وخاصة .

ولقد استفادت طبقة «الزعامات والوجاهات» في فلسطين من الاحتلال ومن نشاط الحركة الصهيونية ، كما بينت في الخلفية الاجتماعية والاقتصادية ، استفادة زادت من ثروتها ونفوذها ، وان كانت حرمتها من السلطة . ولما كان طموحها الى السلطة ليس حادا وحاسما ، لانها حريصة على مصالحها الخاصة ، اليومية والمباشرة ، ولانها طبقة ليست مؤهلة للخلق والحكم التقدمي ، وتكوينها الاجتماعي متخلف ، املت ان يؤمن لها التعاون مع الاستعمار مزيدا من المكاسب. وهي لهذا كانت حريصة على عدم الاصطدام الحاسم مع الاستعمار لانها كانت تؤثر المساومة على المقاومة . ولقد دافعت عنه في اكثر الاحيان ، وكان همها الوحيد ينحصر في اطفاء الحركات الشعبية ، ومحاولة الاستفادة من ذلك ، في تحقيق مصالحها ومطامحها .

اما شعب فلسطين ، فانه نتيجة ظروف معينة ، أهمها غياب تنظيم ثوري ، واعٍ وفعّال ، واستئثار طبقة «الزعامات والوجاهات» بقيادته ، لم يعِ خطورة المعركة التي يخوضها تماما ، ولم يفعل كل ما كان يجب ان يفعل للدفاع عن ارضه ، ولصد خطر الغزوة الصهيونية التي كانت متجسمة امامه صباح مساء . لقد كان يفور سريعا ، ويغور سريعا ، بينما كانت عملية المقاومة تقتضي تعبئة اشد وأشمل واوسع ، وتنظيما أدق وافعل وأقدر ، ومقدرة على المصابرة والجلاد امضى واطول . ولذلك فقد اخفقت انتفاضاته ، ولم تحقق ثوراته اهدافها ، وحين دخل المعركة الحاسمة سنة (١٩٤٧ ــ ١٩٤٨) لم يستفد من تجاربه السابقة ، ولم يعبىء قواه ويستعد الاستعداد المناسب ؛ بل أوهم نفسه بأنه

سيخرج من الحرب ظافرا ، وان عدوّه ضعيف وجبان ، ولن يصمد أمامه بعض ايام . وحين اخذت مدنه وقراه تسقط الواحدة تلو الاخرى ، لم يدرك الخطأ الذي ارتكبه ، ورضي ان ينتظر دخول الجيوش العربية للدفاع عنه ، ولاستعادة ما فقد من ارضه .

الرابعة : تتعلق بالقيادة السياسية في فلسطين . كانت القيادة السياسية في فلسطين من طبقة «الزعامات والوجاهات» ولذلك فانها كانت تمثلها . ومن الطبيعي ان تتكشف هذه القيادة عن خصائص معينة نوجزها كما يلي :

اولا : التخلف الفكري والثقافي . فلقد كان الفكر الماركسي ـ اللينيني هو الفكر الثوري ، وبعد ثورة اكتوبر الاشتراكية سنة ١٩١٧ خاصة . وكان الفكر «الليبرالي» قد اخذ يفقد حيويته ويساريته ، وان ظل تقدميا بالنسبة للعالم المتخلف مثل بلادنا العربية . ومع هذا ، فان «قيادتنا الوطنية» لم تكن ماركسية او ليبرالية ، بل كانت محافظة جامدة متخلفة في نظراتها ومواقفها . ولهذا فانها لم تكن تطرح اي برنامج للتغيير الاجتماعي والاقتصادي ، ولم يكن لها مفكروها الذين يعلنون موقفا من التخلف والاستبداد والاستعمار . ولقد انحصرت مطالبها بالمشاركة في الحكم . وكانت تتحدث عن الديمقراطية البرلمانية، مع انها بطبيعتها وعلاقاتها ، وكما تدل المنظمات التي انشأتها ، كانت عشائرية ضيقة الافق ، تضيق ذرعا بالاختلاف في الراي ، وتستعمل الرصاص للتخلص من المعارضين .

ان تخلفها الفكري والثقافي جعلها لا تفهم ابعاد معركة معاصرة ، استخدم في الاعداد لها وفي تنفيذها العلم المعاصر .

ثانيا : المساومة نظريا وعمليا . ان مواقع هذه القيادة في الواقع والفكر دفعتها لان تكون مساومة ، وغير فعالة . انها حتى وجماهير الشعب من فلاحين وعمال تسيطر على البلاد بثورتها ، كانت تتقدم الى سلطات الاحتلال بمطالب اقل من الحد الادنى . كانت الجماهير تطالب بالاستقلال ، ووقف الهجرة فورا ، وكانت هذه الطبقة تساوم على المشاركة في الحكم . ومع انها جرّبت المساومة مرارا وتكرارا ، وكانت في كل مرة تحصد الريح ، الا انها ظلت تؤثر المساومة على النضال .

كان تفكيرها المهادن المساوم يجعلها لا تقف موقفا حاسما من سلطات الاحتلال او الحكام العرب ، او خصوم الحركة الوطنية في الداخل . فهي لم تقطع الامل من امكان التعاون مع بريطانيا المحتلة ، متعهدة الحركة الصهيونية ، حتى سنة ١٩٤٨ . وهي لم ترفض مساعي الحكام العرب في تدخلهم لمصلحة بريطانيا حتى النكبة. وهي لم تجرؤ على وصم خصوم الحركة الوطنية ، والسماسرة والمتآمرين بالخيانة حتى ضياع فلسطين .

[واذا كان الحاج امين مستعدا لان يقول : «ان الذي وقع في فلسطين لم يكن اختلافات حزبية او محلية . بل كان في الحقيقة اختلافا بين الوطنيين وبين

خصوم الحركة الوطنية من المستعمرين والصهيونيين واتباعهم» * . فان محمد عزة دروزة ينفي مثلا ان يكون الشك قد تطرق لنفسه حول خيانة الملك عبد الله لولا الوثائق التي نشرها عبد الله التل في كتابه «كارثة فلسطين» .]

ولقد كان شعب فلسطين يتخذ بعض الاجراءات الحاسمة ضد بعض السماسرة والعملاء خلال ثورة (٣٦ — ٣٩) خاصة ، ولكن القيادة كانت تتنصل من مسؤولية مثل هذه الاجراءات اللازمة والضرورية ، وظلت ترضى ان تتعاون مع هؤلاء حتى بعد خيانتهم العلنية للثورة المذكورة ، باسم وحدة الصف الوطني وبروح عفا الله عما مضى . وكان ان تآمر هؤلاء ، عندما كانت بلادهم تسقط بيد الاعداء، واضفوا المشروعية على ضياع فلسطين .

ثالثا : العقم والجمود : كان جمود هذه القيادة النظري ، وتخلفها الثقافي متلازمين مع عقمها وبطالتها . انها مثلا ، خلال ثلاثين عاما لم تستطع ان توجد منظمة شعبية واحدة فعالة وواسعة الانتشار ، مع ان عدوها كان فائق القدرة في التنظيم والعمل ، وذا فعالية ودأب ودهاء . وكانت في كل ما تفعل ، تميل الى «المظاهر» ، وتحيط نفسها بهالات الأبهة والعظمة ، مستعيضة بذلك عن العمل المثمر البنّاء . وليس في فلسطين اليوم اي اثر من آثارها ، فكراً كان او تنظيما او عملا .

ولقد كانت كل محاولاتها جزئية ، وغير جذرية ، متأخرة عن الوقت الملائم ، لا متقدمة عليه . وكانت الجماهير تجرها الى العمل ، بدلا من ان تخطط هي للجماهير ، فتنكص على أعقابها بدلا من ان تتقدم . ان كل الثورات والانتفاضات قامت بها الجماهير دون تخطيط ، ما عدا محاولة القسام ، ودون معرفة القيادة السياسية . وكانت الجماهير تتحدى القيادة السياسية احيانا ، وتفرض ما تريد رغم انفها . وهذا ما بيّنته في اكثر من موقع في هذا الكتاب . ان القيادة لم تسبق الحوادث ولو مرة واحدة ، ولم تخطط لمعركة ناجحة . وحتى التراجع البريطاني الجزئي والتكتيكي في الكتاب الابيض سنة ١٩٣٩ عن سياسة الوطن القومي والهجرة الصهيونية ، فانه كان نتيجة ثورة شعبية مسلحة ، لم تشعلها القيادة ، لا نتيجة مساومات الساسة الرخيصة .

هذا لا ينفي ان يكون بعض الافراد في هذه القيادة اكثر حيوية وفعالية من غيرهم . ولعل الحاج امين رئيس اللجنة العربية العليا ، والهيئة العربية فيما بعد، كان اكثر القادة السياسيين حيوية وفعالية وحزما ، واشدهم طموحا للسلطة . ولكن هذا لا يغير من طبيعة القيادة السياسية ، ولا يجعل بطالتها دأبا ، وجمودها حركة ، وعقمها عطاء .

---

* — الحسيني ،الحاج امين : حقائق عن قضية فلسطين ، الطبعة الثانية . مكتب الهيئة العربية العليا بالقاهرة . ص ٣٥ .

رابعا : ضيق الافق وقِصَر النظر . ان العمل السياسي الناجح ، يعتمد على وعي ظروف المعركة ، وتعبئة القوى القادرة على لعب دور فيها ، والاستفادة من المتناقضات المحيطة بها . ولم تستطع قيادتنا ان تفعل شيئا من ذلك . انها لم تستطع ان تدرك ان الاستعمار البريطاني عدو لا يمكن مساومته ، وان الحكام العرب أتباع للاستعمار لا يمكن جعلهم أسيادا . وكان الاعتقاد بامكانية مساومة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية تسليما للاستعمار ، وانزلاقا في شبكة المؤامرة . ان دخول معركة فلسطين دون وعي ظروفها العربية والدولية جعل النتيجة معروفة سلفا : الهزيمة . ثم ان عدم تعبئة القوى القادرة على مواجهة المؤامرة الاستعمارية ــ الصهيونية ، دليل حاسم على غباء القيادة السياسية وانسياقها مع الاحلام والاوهام .

ماذا كانت القيادة السياسية تنتظر وهي ترى الصهيونيين يستعدون وينظمون ويكدسون الاسلحة بالتآمر مع الاستعمار البريطاني ، ثم مع الامبريالية الاميركية؟ وعلامَ كانت تعتمد في حديثها المستمر عن قوة الشعب ، وقدرته على مواجهة المستعمرين المحتلين والغزاة الصهيونيين ؟..!

وبدا عجز هذه القيادة جليا واضحا في عدم استغلالها للمتناقضات العربية والدولية في مواجهة المؤامرة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين . فعلى الصعيد العربي ، كانت هنالك تناقضات بين الحكام العرب ، يمكن استغلالها لمصلحة قضية فلسطين ، على الرغم من ارتباط الحكام العرب جميعا بالاستعمار. كان هنالك صراع بين الهاشميين والسعوديين ، وصراع بين الهاشميين في عمان وبغداد وقسم من الطبقة الحاكمة في سورية ، وصراع بين الهاشميين والعائلة الحاكمة في مصر . وكان خلاف الفئات الحاكمة في مصر وسوريا والمملكة العربية السعودية مع الهاشميين ، وخاصة ملك الاردن عبد الله بن الحسين ، يجعل من الممكن تقليص دور الحكم الاردني بالتآمر على فلسطين ، او ابعاده وكشفه وفضحه، ومنعه من ممارسة الدور الذي لعبه . ولكن القيادة في فلسطين لم تحاول الاستفادة من هذه الخلافات ، وكانت حريصة على «وحدة الصف العربي» ولم تستطع ان تكتشف ان وحدة الصف العربي آنذاك ، كانت لمصلحة المؤامرة الاستعمارية ــ الصهيونية ، وكان من الواجب تفجيرها ، لان بقاءها ضار .

كان هنالك تناقض آخر ، على الصعيد العربي ، هو التناقض بين الحكام العرب وجماهير الشعب . وكان من الممكن استغلال خيانة الحكام العرب لقضية فلسطين ، لتفجير هذا التناقض او تحريكه . وكان تحريك الجماهير ، وكشف خيانة الحكام ، سيؤدي الى تغيير مجرى الامور . ان الجماهير التي كانت قادرة على تمزيق معاهدة بيفن ــ جبر سنة ١٩٤٨ في العراق مثلا ، كانت قادرة على تعديل موقف حكامها لو استثيرت ، وكشفت لها ملابسات خيانتهم وتفاصيلها .

لجأت القيادة في فلسطين ، بدلا من ذلك ، الى «مسايرة» الحكام العرب ، والاكتفاء «بحثهم» أحيانا . وكانت قيادتنا تقبل توجيهاتهم ، وتعتبر ان الامتثال

لهذه التوجيهات واجب ، كما جاء في البيان الذي وجهته اللجنة العربية العليا لجماهير الشعب في فلسطين ، بمناسبة الدعوة لانهاء اضراب وثورة سنة ١٩٣٦ . وان قيادتنا لم تنتقد سلبيتهم الا بعد النكبة . ولقد جاء انتقادها ، رقيقا لطيفا. فهي لم «تقسُ» عليهم ، ولم تفضح خيانتهم حتى الان . ولا يبدو أنها تريد ان تفعل ذلك ، ما دامت قد رضيت ان تتحول علنا الى خدمة القصور في عمان والرياض منذ سنة ١٩٤٨ .

[حتى ان الحاج الحسيني ، اجاب حين سئل عما اذا كانت الخلافات بينه وبين الملك عبد الله خلافات شخصية بما يلي :

«ما كنت احب ان اتحدث عن الخلاف السياسي مع المغفور له الملك عبد الله لولا ان بعض الصحف ومصادر الدعاية الاجنبية حاولت استغلال هذا الخلاف لصالح الاستعمار وبالغت فيه ، كما ان بعض الناس فهموه على غير حقيقته وذهبوا فيه مذاهب شتى ، وزعم بعضهم انه كان خلافا شخصيا أضر بقضية فلسطين .

والواقع ان الخلاف مع المغفور له الملك عبد الله لم يكن شخصيا قط طول ايام معرفتي به والتي يرجع عهدها الى عام ١٩٢١ ، عندما جاء الى شرق الاردن، فهي معرفة وثيقة مدة ثلاثين عاما تقريبا ، بل بالعكس كانت علاقتي الشخصية به علاقة صداقة ومودة لما عرف عنه رحمه الله من حسن المودة وأدب المعاشرة وطيب الحديث ، وكنت القى منه ــ عند كل اجتماع ــ من حسن المقابلة ولطف المعاملة ما يعرفه كثير من الناس ، كما كنت لا أدخر وسعا في استبقاء الصلة الحسنة به وفقا لخطتي مع جميع الذين لهم علاقة بالقضايا العربية ، وذلك حرصا مني على صالح القضايا العربية عامة ، وصالح فلسطين خاصة ، لخطورة قضيتها وشدة الحاجة في دفع العادية عنها الى تضافر العرب جميعا على تعدد دولهم وأقطارهم .

ولكن الخلاف الذي وقع كان سياسيا يتناول المبادىء والوسائل التي ينبغي ان تعالج بها قضية فلسطين خاصة والقضايا العربية الاخرى» ✱ .

وهكذا فالخلاف خلاف مبادىء ووسائل والعلاقة علاقة صداقة ومودة وحسن مقابلة ولطف معاملة ، حتى بعد ان أثبتت الوثائق الخيانة ، وبعد أن ضاعت فلسطين .]

وعلى الصعيد الدولي ، تعاونت هذه القيادة ، مع ايطاليا والمانيا ، منذ اواخر الثلاثينات . وكان للتعاون مع المانيا وايطاليا مبررات أهمها : انهما عدوتان للاستعمار البريطاني ، وان المانيا خاصة كانت تنهج سياسة معادية للصهيونية خاصة ولليهود عامة . وكانت جماهير شعبنا تعتقد ان المانيا هي القوة الوحيدة

✱ ــ الحسيني ، الحاج امين : حقائق عن قضية فلسطين . الطبعة الثانية ، مكتب الهيئة العربية العليا بالقاهرة سنة ١٩٥٦ ، ص ٧٤ .

القادرة على هزيمة الاستعمار البريطاني . ولكن التعاون مع المانيا وايطاليا كانت له محاذير ، أولها واهمها : ان المانيا وايطاليا كانتا تسعيان لاحتلال مواقع الاستعمار الانجليزي والفرنسي ، وان عداء النازية لليهود كان يثير الرأي العام العالمي ، ويدفعه الى التعاطف معهم . لقد حاولت قيادتنا ان تضمن وحدة الاقطار العربية واستقلالها ، لقاء تأييد دول المحور ، ولكنها لم تعبأ بالشق الثاني من المحاذير ، وهو الراي العام العالمي .

كان التعاون مع المانيا وايطاليا نقطة تحوّل في الخط العام للقيادة السياسية في فلسطين ؛ ممثلة بالحزب العربي ، والحاج امين الحسيني وانصاره ومؤيديه. ذلك ان هذه القيادة التزمت خط المساومة مع الانجليز حتى سنة ١٩٣٩ ، ولم تحاول ان تبحث عن خط آخر . اما الان فقد انتهجت نهجا آخر ، معاديا للاستعمار البريطاني . ولم يكن في التعاون مع الالمان ، سعيا وراء الاستقلال ، ومن اجل انقاذ فلسطين ، ما يدعو الى الاستغراب ، حتى ولو افترضنا بأن المانيا لن تحقق شيئا من مطالب العرب اذا انتصرت . ولكن هنالك ما كان يجب ان توضحه «قيادتنا» لمنع الالتباس ، ولكسب الراي العام العالمي الديمقراطي . كان يجب ان توضح، بكل الوسائل الممكنة ان تعاونها مع الالمان ليس تأييدا للنازية، ولا قبولا باستعمار ايطالي او الماني ، بل عمل ديبلوماسي ، يستهدف اخراج الاستعمار البريطاني من فلسطين ، والحيلولة دون تسليمها الى الحركة الصهيونية . وكان من الممكن تحويل قصة هذا «التعاون» الى حوار عالمي لمصلحة قضية فلسطين .

وكان يجب ان ينتهي هذا التعاون ، في اللحظة التي بدأ فيها العدوان الالماني على الاتحاد السوفياتي ، واصبح واضحا على ان الرهان على انتصار المانيا رهان على حصان خاسر .

ولقد كان السبيل الوحيد لتلافي المأزق الذي زجت نفسها قيادتنا فيه ، هو السعي للتحالف مع الاتحاد السوفياتي من جهة ، ومع عصبة التحرر الوطني من جهة اخرى . ولكن قيادتنا الرجعية القصيرة النظر اتخذت موقفا معاديا للشيوعية والاتحاد السوفياتي ، على الرغم من ان الاتحاد السوفياتي ، والحزب الشيوعي الفلسطيني كانا ضد الاستعمار البريطاني ، وضد الصهيونية العالمية ، وضد التقسيم .

ولقد وقف الحزب الشيوعي الفلسطيني ضد الهجرة الصهيونية ، وايد انتفاضات العرب وثوراتهم ، واعتبر ان واجب اعضائه هو الانخراط في الحركة الوطنية العربية ، حتى عندما كان اكثرية اعضائه من اليهود . كان الحزب يهاجم قيادة الحركة الوطنية ، والحاج امين الحسيني بالذات ، في الفترة (٣٤ ــ ٤٣) ، ولكنه اوقف هجماته على القيادة بعد نشوء عصبة التحرر الوطني سنة ١٩٤٣ ، وانتهج سياسة تعاون ، حتى ان جريدته كتبت عند عودة المفتي من فرنسا بعد الحرب : «ان العرب الذين ظلوا موالين لزعيمهم ، يحتفلون بهذا العيد في كل البلاد» . ومع هذا ، فان الحاج امين اتخذ قرارا بابعاد عصبة التحرر الوطني

من الهيئة العربية العليا ، وطلب من العصبة ألا تتقدم للشهادة أمام اللجنة التي ارسلتها الامم المتحدة سنة ١٩٤٧ . وافقت العصبة على عدم التقدم للشهادة ، وكانت دائما على اتصال بجماعة الهيئة العربية العليا . لقد كانت مواقف الحزب الشيوعي الفلسطيني ، وعصبة التحرر الوطني بعد سنة ١٩٤٣ سليمة وصحيحة ـ بشكل عام ـ وحتى صدور قرار التقسيم في خريف سنة ١٩٤٧ . وكـــان التعاون مع هذا الحزب ضروريا ، لا لقوته العددية ، بل لما يمكن ان يتركه التعاون معه من آثار على الصعيد العالمي .

اغمضت قيادتنا عينيها عن هذه الحقيقة ، واتخذت موقفا معاديا من الاتحاد السوفياتي خاصة والحزب الشيوعي الفلسطيني والشيوعية عامة ، قبـــل ان يرتكب الاتحاد السوفياتي والشيوعيون تلك الخطيئة العظيمة بتأييد التقسيـــم والاعتراف بدولة «اسرائيل» .

فشلت قيادتنا دوليا ، وفشلت عربيا ، وفشلت محليا ، بينما نجح خصومها الصهيونيون على الجبهات كلها . فلقد امّنوا تأييدا عالميا لحركتهم ، رسميـــا وشعبيا ، ونظموا في الداخل قواهم تنظيما متماسكا حيا .

هل نستطيع ان نقول بعد هذا كله ، بأن فشلنا هو فشل قيادة ؟ وان القيادة لو كانت أوعى لاستطاعت ان تجعل من الهزيمة نصرا ؟

لقد كانت مشكلة فلسطين معقدة جدا ، وكان دخول ميدانها يقتضي مواجهة قوى جبارة عديدة ، منظمة ومستعدة . ولكن وجود قيادة واعية وفعالة ، تعي ظروف معركتها ، وتستطيع تعبئة قوى شعبها ، كان وحده كافيا لتغيير مجرى الامور في فلسطين ، على الرغم من تعقد المشكلة ، وتداخل القـــوى الجبارة المختلفة فيها .

الهوامش

الفصل الاول

سأذكر هنا أسماء بعض الكتب والمراجع التي اعتمدت عليها .

١ ــ سعيد حمادة ، النظام الاقتصادي في فلسطين ، المطبعة الاميركانية ، ١٩٣٩ . يحوي هذا الكتاب احصائيات كثيرة عن قضايا الارض والهجرة والانتاج ، وهو مجموعة دراسات بعضها مترجم .

٢ ــ الوكالة اليهودية ، اقتصاديات فلسطين ما بين العرب واليهود ، النشرة رقم (٣) ، القدس ١٩٣٧ . وضعت هذه النشرة «دائرة المباحث الاقتصادية» في الوكالة اليهودية .

٣ ــ محمد توفيق جانا ، الشهادات السياسية امام اللجنة الملكية في فلسطين ، ١٩٣٧ . وهي مجموعة الشهادات التي قدمت للجنة ، جمعها محمد توفيق جانا . تضمنت هذه الشهادات معلومات عن حالة الفلاحين والعمال والمعارف الخ .

٤ ــ محمد يونس الحسيني ، التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين ، يافا ١٩٤٦ . يدرس هذا الكتاب القضايا التي يدرسها سعيد حمادة ، ولكن معلوماته تشمل مرحلة تاريخية أطول تنتهي سنة ١٩٤٥ .

٥ ــ كلمة حول العلاقات الاقتصادية بين سوريا وفلسطين، نشرات الوكالة اليهودية، القدس، اول مارس ١٩٣٧ .

٦ ــ السيدة فن ، فلاحو فلسطين (بالانجليزية)
Marshell Brothers Ltd, 1923 .

7 — Sami Hadawi, Palestine, Loss of a Heritage. The Naylon Co. 1963 .

8 — A. Granott, The Land System in Palestine, History and Structure, Eyre & Spottiswoode, London 1952. (Translated from the Hebrew by M. Simon) .



الفصل الثاني

١ ـ انيس صايغ ، الهاشميون وقضية فلسطين ، المكتبة المصرية ، بيروت ، سنة ١٩٦٦ ، ص (٤٣ ـ ٥٢) .

٢ ـ السيدة فن ، المرجع السابق ، ص ١٣ .

3 — Chaim Weizmann, Trial and Error. Haper and Brothers New York, 1949. pp. (211 - 224).

٤ ـ حاييم وايزمن ، المرجع السابق ، الصفحات (٢١١ ـ ٢٢٤) .

٥ ـ محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء ١ ص ٩٩ . المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ، سنة ١٩٥٠ و«وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ، ضد الاحتلال والصهيونية ، بيروت ١٩٦٨ ص (١٨٠ ـ ١٨١) .

٦ ـ محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ، المكتبة العصرية ، صيدا ، سنة ١٩٥١ ، ص (٣٥ ـ ٣٦) .

٧ ـ كان كامل الحسيني اخو الحاج امين مفتي فلسطين عند فتح الانجليز لفلسطين ، وكان قبله ابوه طاهر ، وجده مصطفى ، وتقول مصادر العائلة ان العائلة احتفظت بهذا المنصب اكثر من مائة وخمسين عاما .

٨ ـ كان اخوه حسين رئيسا لبلدية القدس قبله ، وكان والده رئيسا لبلدية القدس ايضا .

٩ ـ سعدي بسيسو ، اسرائيل جناية وخيانة ، طبعة ٢ ، مطبعة الشرق ، آب ١٩٥٦ ، ص ـ ٧٨ .

١٠ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٤٦ ـ ٤٧) ، ونورمان وهيلين بانتويتش ، ذكريات الانتداب (١٩١٨ ـ ١٩٤٨) .

١١ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٤٩ ـ ٥٢) .

١٢ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ٤٨ .

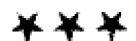
١٣ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ص ٥٠ .

١٤ ـ انيس صايغ ، الهاشميون وقضية فلسطين ، المكتبة العصرية بيروت ، سنة ١٩٦٦ ، ص ١٢٦ .

١٥ ـ جميل البحري ، مجلة الزهرة ، العدد (٧ـ٨) السنة الخامسة . قتل الاستاذ البحري سنة ١٩٣٠ ، وهو صاحب مجلة الزهرة ورئيس تحريرها ، لاسباب طائفية ، على ما يروى .

١٦ ـ نقول شبه الاقطاعية ، شبه البرجوازية ، لانها ليست اقطاعية او برجوازية بالمعنى العلمي . ولكنها تملك ملكيات كبيرة وتسيطر على التجارة والصناعات الاستهلاكية .

١٧ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٥٣ ـ ٥٤) .



الفصل الثالث

١ ـ محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ص (٥٩ ـ ٦٠) .

٢ ــ النشرة السورية ، جريدة اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني ، القاهرة ، ٢٥ــ١ــ١٩٣٠ .

٣ ــ المرجع السابق ، ٢٢ــ٢ــ١٩٣٠ .

٤ ــ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ص (٦٤ ــ ٦٥) .

٥ ــ النشرة السورية ، المرجع السابق ، ٣ــ٨ــ١٩٣٠ .

٦ ــ اللجنة التنفيذية ، بيان على الكتاب الابيض الصادر في اكتوبر سنة ١٩٣٠ .

٧ ــ جميل البحري ، مجلة الزهرة ، العدد ١٧ــ١٨ ــ السنة ٣ ــ حيفا .

٨ ــ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ص (٧٥ ــ ٨٢) .

٩ ــ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ص (٨٣ ــ ٨٥) .

١٠ ــ عجاج نويهض ، مجلة العرب ، القدس ، ١ــ١٠ــ١٩٣٢ ، العدد السادس .

١١ ــ النشرة السورية ، المرجع السابق ، ١ــ٢ــ١٩٣٠ .

١٢ ــ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٩٨ ــ ١٠٦) .

١٣ ــ محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الاول الملحق ، ص ٣٠٩ . ط٢ ــ ١٩٥٩ .

١٤ ــ محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ــ الجزء الثالث ، ص (٩٨ ــ ١٠٦) .

١٥ ــ المرجع السابق .

١٦ ــ المرجع السابق ، وعجاج نويهض ، المرجع السابق ، ١٧ــ١٢ــ١٩٣٢ ، العدد ١٧ .

١٧ ــ المرجع السابق ، وعجاج نويهض ، المرجع السابق ، ٣١ــ١٢ــ١٩٣٢ ، العدد ١٩ .

١٨ ــ عجاج نويهض ، المرجع السابق ، ١ــ٤ــ١٩٣٣ ، العدد ٣١ .

١٩ ــ عجاج نويهض ، المرجع السابق ، ٤ــ٣ــ١٩٣٣ ، العدد ٢٧ .

٢٠ ــ المرجع السابق ، ١١ــ٢ــ١٩٣٣ ، العدد ٢٥ .

٢١ ــ المرجع السابق ، ٣ــ٩ــ١٩٣٢ ، العدد ٢ .

٢٢ ــ المرجع السابق ، ٨ــ١٠ــ١٩٣٢ ، العدد ٧ .

٢٣ ــ المرجع السابق ، ١٧ــ٩ــ١٩٣٢ ، العدد ٤ .

٢٤ ــ المرجع السابق ، ١٧ــ٩ــ١٩٣٢ ، العدد ٤ . وأبو الفتح المقدسي هو عجاج نويهض نفسه ، كما قال لي .

25 — W. Laquer, Communism and Nationalism in the Middle East, London, Routledge and Kegan. p. 90. Third ed. 1961.

٢٦ ــ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (٩٨ ــ ١٠٦) .

٢٧ ــ عجاج نويهض ، المرجع السابق ، ١ــ٤ــ١٩٣٣ ، العدد ٣١ .

٢٨ ــ منيف الحسيني ، جريدة الجامعة العربية ، القدس ــ الاعداد المؤرخة ٨ــ٤ــ١٩٣٤ ، و٣ــ٦ــ١٩٣٤ ، و١٧ــ٦ــ١٩٣٤ ، و٩ــ٨ــ١٩٣٤ ، و١ــ١١ــ١٩٣٤ .

٢٩ ــ عيسى العيسى ، جريدة فلسطين ، يافا ، ٢٦ــ٣ــ١٩٣٥ .

٣٠ ــ المرجع السابق ، ٢٠ــ٢ــ١٩٣٥ .

٣١ ــ المرجع السابق ، ٥ــ٢ــ١٩٣٥ .

٣٢ ــ المرجع السابق ، ٢٠ــ٢ــ١٩٣٥ .

٣٣ ـ المرجع السابق ، ٢٤ـ٣ـ١٩٣٥ .

ومنيف الحسيني ، الجامعة العربية ، ٢٦ـ٣ـ١٩٣٥ .

٣٤ ـ المرجع السابق . ٢٨ـ٣ـ١٩٣٥ و٣ـ٤ـ١٩٣٥ .

ومنيف الحسيني ، الجامعة العربية ، ٢٩ـ٣ـ١٩٣٥ .

٣٥ ـ عيسى العيسى ، فلسطين ، ١٦ـ٤ـ١٩٣٥ .

٣٦ ـ المرجع السابق ، ١٦ـ٤ـ١٩٣٥ .

٣٧ ـ المرجع السابق ، ٢٦ـ٤ـ١٩٣٥ .

٣٨ ـ المرجع السابق ، ٣ـ٥ـ١٩٣٥ .

ومنيف الحسيني ، المرجع السابق ، ٥ـ٥ـ١٩٣٥ . وقد رد جمال الحسيني معترفـا بصحة الرسالة ، ومؤكدا بأن برنتفورد هو السر جوينسون هكس من كبار رجال القانون، ومن مؤيدي العرب .

٣٩ ـ عيسى العيسى ، فلسطين ، ١٢ـ٨ـ١٩٣٥ .

٤٠ ـ المرجع السابق ، ١٤ـ٨ـ١٩٣٥ .

٤١ ـ منيف الحسيني ، المرجع السابق الاعداد المؤرخة ٢٣ـ١ و١٦ـ٤ و٢٤ـ٤ـ١٩٣٥ .

٤٢ ـ عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ٢٦ـ٤ـ١٩٣٥ .

٤٣ ـ المرجع السابق ، ٣ـ٨ـ١٩٣٥ .

٤٤ ـ المرجع السابق ، ١١ـ٨ـ١٩٣٥ .

٤٥ ـ المرجع السابق ، ١٠ـ١٠ـ١٩٣٥ .

٤٦ ـ المرجع السابق ، ٢ـ١١ـ١٩٣٥ ، ومنيف الحسيني ، المرجع السابق، ١٦ـ١١ـ١٩٣٥ .

٤٧ ـ المرجع السابق ، ١٢ـ١١ـ١٩٣٥ .

٤٨ ـ المرجع السابق ، ١٢ـ١١ـ١٩٣٥ .

٤٩ ـ المرجع السابق ، ٣ـ١١ـ١٩٣٥ .

٥٠ ـ المرجع السابق ، ١٤ـ١١ـ١٩٣٥ .

٥١ ـ صبحي محمد ياسين ، نظرية العمل لاسترداد فلسطين ، دار المعرفة ، ط١ ، مارس ١٩٦٤ ، ص (٧٥ ـ ٨١) . والمرجع السابق ، ٢٠ـ١١ـ١٩٣٥ ، و٢١ـ١١ـ٩٣٥ و٢٢ـ١١ـ١٩٣٥ .

٥٢ ـ عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ٢٦ـ١١ـ١٩٣٥ .

٥٣ ـ المرجع السابق ، ٤ـ١٢ـ١٩٣٥ .

٥٤ ـ المرجع السابق ، ١٠ـ١٢ـ١٩٣٥ .

٥٥ ـ المرجع السابق ، ٣٠ـ١ـ١٩٣٦ .

٥٦ ـ المرجع السابق ، ٢١ـ٣ـ١٩٣٦ .

٥٧ ـ المرجع السابق ، ٢١ـ٣ـ١٩٣٦ .

٥٨ ـ المرجع السابق ، ٢٧ـ٢ـ١٩٣٦ .

٥٩ ـ المرجع السابق ، ١٥ـ٤ـ١٩٣٦ .

٦٠ ـ المرجع السابق ، ٤ـ٢ـ١٩٣٦ .

٦١ ـ المرجع السابق ، ١٣ـ٣ـ١٩٣٦ .

٦٢ ـ المرجع السابق ، ١١ـ٤ـ١٩٣٦ .

٦٣ ـ المرجع السابق ، ٢٢-٤-١٩٣٦ ·

٦٤ ـ المرجع السابق ، ٢٣-٤-١٩٣٦ ·

٦٥ ـ محمد عزة دروزة ، حول الحركة العربية الحديثة ، الجزء الثالث ، ص ١١٨ ·

٦٦ ـ عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ٢٧-٤-١٩٣٦ ·

٦٧ ـ المرجع السابق ، ٩-٥-١٩٣٦ ·

٦٨ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ ·

وصبحي ياسين ، الثورة العربية الكبرى في فلسطين (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩) دار الهنا للطباعة ·

٦٩ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ ·

٧٠ ـ صبحي ياسين ، نظرية العمل لاسترداد فلسطين ، ص ٨٩ ·

٧١ ـ المرجع السابق ·

٧٢ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ ·

٧٣ ـ المرجع السابق ، ص ١٣٨ ·

٧٤ ـ المرجع السابق ، ص ١٤٥ ·

٧٥ ـ عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ٢٣-١٢-١٩٣٦ ·

٧٦ ـ محمد توفيق جانا ، المرجع السابق ص (٢٢ ـ ٤٩) ·

٧٧ ـ عيسى العيسى ، المرجع السابق ، ١١-١٠-١٩٣٦ ·

٧٨ ـ المرجع السابق ، ١٠-٨-١٩٣٦ ·

٧٩ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ ·

السابق ، ص ١٥٣ ·

ـ صبحي ياسين ، الثورة العربية الكبرى في فلسطين ، ص (٢٢٦ ـ ٢٢٨) دار الهنا للطباعة ـ القاهرة ·

طربين ، احمد ، قضية فلسطين · الجزء الاول ، المرجع السابق ، ص (٣٧٥ ـ ٤٠٢) ·

٨٢ ـ يمكن اعتبار ثورة (٣٦ ـ ٣٩) الثورة العربية الثانية اذا ما اعتبرنا ثورة الجزائر سنة ١٩٥٤ الاولى ·

***

الفصل الرابع

١ ـ جميل الشقيري ، مجموعة الشهادات والمذكرات المقدمة الى لجنة التحقيق الانكلو ـ اميركية المشتركة ، حول قضية فلسطين ، ط. أ ، ١٩٤٦ ص (٦٣ ـ ٧٤) . مذكرة اللجنة العربية العليا ، وشهادة جمال الحسيني

٢ ـ محمد عزة دروزة ، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها ، الجزء الثاني ط٢ ، ١٩٦٠ ص ٥٢ ·

٣ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص ٥٨ ·

٤ ـ صبحي ياسين ، طريق العودة الى فلسطين ، مطبعة الحرية القاهرة ١٩٦٠ ، ص(١٠-١١)·

٥ ـ محمد طارق الافريقي ، المجاهدون في معارك فلسطين ، دار اليقظة ـ دمشق .

٦ ـ اميل الغوري ، المعذبون في ارض العرب ، بيروت ١٩٦٠ ، (ص ٨٢ ـ ٨٣) .

٧ ـ محمد عزة دروزة ، المرجع السابق ، ص (١٩٠ ـ ١٩٤) وص (٢١٠ ـ ٢١٢) .

الحاج امين الحسيني ، حقائق عن قضية فلسطين ، القاهرة ط٢ ، ١٩٥٦ ، ص ٨٧ .



الفصل الخامس

1 — W. Laquer, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 111 .

ملاحق الكتاب

[صدر ، بعد صدور هذا الكتاب ، كتاب وثائقي عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بعنوان : «وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) » . ويضم هذا الكتاب ٢٢٠ وثيقة هامة تؤرخ للحركة الوطنية وتطورها ، ولذلك فانني أعتقد ان قراءته مفيدة] .

١ ـ مبايعة الحسين بن علي خليفة للمسلمين .
٢ ـ المذاكرات التي جرت بين بعض الوطنيين ومساعد السكرتير العام في صدد تعديل الدستور .
٣ ـ مذكرة معدلة قدمها الفريق العربي عن المذاكرات .
٤ ـ مشروع فيلبي والمشروع المعدل الذي وافق عليه بعض قادة الحركة الوطنية .
٥ ـ قانون الحزب العربي الفلسطيني .
٦ ـ قانون حزب الاستقلال .
٧ ـ مقررات اجتماع مؤتمر الشباب المنعقد في حيفا بتاريخ ١٠ـ٥ـ١٩٣٥ .



ـ ١ ـ

مبايعة الحسين بن علي خليفة للمسلمين

اصدر هذه الفتوى مؤتمر لرجال الدين المسلمين بتاريخ ١٠ـ٣ـ١٩٢٤ ، دعا اليه الحاج امين مفتي فلسطين ، وحضره ممثلون عن مناطق فلسطين المختلفة .

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلّى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه اجمعين .

«نحن مفتي وقضاة وعلماء واشراف ووجوه البلاد الفلسطينية ، اهل الحل والعقد ، بايعنا صاحب الجلالة الهاشمية ، ملك العرب الحسين بن علي بن عون الهاشمي بالخلافة الاسلامية ، على ان يكون الامر شورى ، كما أمر الله تعالى ، وعلى ان لا يجري ما يخالف المصلحة العامة للمسلمين ، وفي شكل حكومتها ورأسها الا براي اهلها . ومن نكث فإنما ينكث على نفسه ، ومن اوفى بما عاهد عليه فسيؤتيه اجرا عظيما» .

مجلة الزهرة العدد (١٧-١٨) - السنة ٣



- ٢ -

المذكرات التي جرت بين بعض الوطنيين ومساعد السكرتير العام في صدد تعديل الدستور

- ١ -

المذكرة التي هيأها المستر ملز والتي بناها على المذاكرات

١ - ان الذوات المذكورة اسماؤهم أدناه يقترحون ادخال تعديلات في دستور فلسطين وفي الامر المعدل له الصادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص ، وذلك لاجل اتخاذ التدابير لانشاء حكومة دستورية يستطيع الاهالي الاشتراك فيها وفي الامور التشريعية . وهذه اسماؤهم : رفيق بك التميمي ، رشيد افندي الحاج ابراهيم ، معين افندي الماضي ، عزة افندي دروزة ، عمر افندي الصالح البرغوثي ، بولس افندي شحاده .

٢ - فاشاروا في البدء الى ان الصعوبة الوحيدة هي موجودة طبعا في صك انتداب بني على تصريح بلفور لسنة ١٩١٧ ، وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات قبلت بها . ولا يرغبون في التعرض لها بل انهم راضون عن اتخاذ ترتيبات دستورية تساعد حكومة جلالة الملك البريطانية على القيام بما عليها من المسؤوليات الدولية ما دام الاهالي الفلسطينيون يشتركون اشتراكا فعليا في سن القوانين . الامر الذي هو مستقل تمام الاستقلال عن تلك المسؤوليات .

٣ - وطالما هي هذه التسوية السياسية الرئيسية فهم يرغبون اذن ان يكون

في جملة ما يضاف الى دستور جديد يوضع لفلسطين تفسير السياسة البريطانية الصريح بها في الكتاب الابيض (رقم ١٧٠٠) لسنة ١٩٢٢ .وهم يعلمون ان المندوب السامي بموجب البند ٢٧ من التعليمات الصادرة من جلالته يسترشد بذلك التفسير السياسي غير انهم يشيرون الى ان التعليمات الصادرة من جلالته قابلة للتغيير بينما ان تعيين الدستور اصعب من ذلك وبمقتضى تعليمات دستورية لا حاجة لها في حالة اجراء تغيير في تلك التعليمات الا اذا كانت هذه التعليمات موضوعة لمدى يعرف الدستور تعريفا اكثر دقة مما هو في الوقت الحاضر . وفضلا عن ذلك طالما ان حكومة جلالة الملك قد اوضحت لهم ما يفهم من عبارة الوطن القومي لليهود في الكتاب الابيض فهم لا يرون ما يمنع من اتخاذ ذلك التفسير احدى المصادفات الرئيسية على الترتيبات الدستورية الموضوعة في دستور فلسطين .

٤ ــ وهم راغبون في ان يدمجوا في الدستور نصا آخر مفاده ان اهالي فلسطين محاطون علما بما تعهدته حكومة صاحب الجلالة من التعهدات الدولية بشأن فلسطين وان لم يكن لهم دخل في هذا الامر .

٥ ــ اما فيما يختص بالفصل الثاني من دستور فلسطين حول المجلس التنفيذي فانهم يرغبون في اظهار الفوائد التي يمكن اكتسابها من تعيين بعض الوطنيين من وقت الى آخر اعضاء فوق العادة في المجلس التنفيذي لاسداء المشورة في المسائل الخاصة .

٦ ــ ان الفصل الثالث من الدستور في صيغته الحاضرة لا يفي برغبات اهالي البلاد وقد اقترحوا ان يضم البرلمان في فلسطين المندوب السامي ومجلس الاعيان ومجلس النواب .

٧ ــ وهم لا يعترضون على تأليف مجلس الاعيان من اعضاء موظفين واعضاء غير موظفين معينين يختارهم المندوب السامي من بين اصحاب الكفاءات من اهل البلاد . ويبقى الاعضاء غير الموظفين في مناصبهم في مدة انعقاد البرلمان التي يقترحون ان تكون لاربع سنوات .

٨ ــ يشكل مجلس النواب من اعضاء ينتخبون انتخابا بنسبة عضو واحد لكل ٨٠٠٠٠ ــ ٢٥٠٠٠ من السكان وقد فصلت طريقة الانتخاب في فقرة تالية .

٩ ــ وقد اقترحوا ان يكون لكل مجلس من المجلسين الحق بوضع القوانين للتصديق عليها فمشاريع القوانين المالية والقوانين الخاصة بما على حكومة جلالة الملك من المسؤوليات الدولية تضعها الحكومة وحدها فقط . اما مشاريع القوانين الاخرى فيجوز وضعها وتقديمها من قبل الاعضاء في كلا المجلسين .

١٠ ــ لمجلس الاعيان ان يعدل او يرفض اي مشروع قانون يرفعه اليه مجلس النواب . فاذا رفض مشروع قانون ما فلا يجب اعادته في دورة الانعقاد نفسها. فان رفض ثلاث مرات متوالية في دورات ثلاث وجب عندئذ سحبه .

١١ ــ والمعاملة ذاتها في مجلس النواب تسري على مشروع قانون يرفعه عضو

في مجلس الاعيان .

١٢ — كل مشروع قانون مالي او قانون خاص بتعهدات حكومة جلالة الملك الدولية مما تضعه حكومة فلسطين اقره مجلس الاعيان وجب ارساله الى مجلس النواب للبحث فيه وإسداء المشورة بشأنه ثم يعاد الى الحكومة مصحوبا بآراء وملاحظات المجلس التي توضع بصفة قرارات تتخذ بالاكثرية ولا يخول لمجلس النواب سلطة تعديل قوانين كهذه .

١٣ — وعلى هذا النحو يرسل لمجلس النواب كلمشروع قانون تقدمه الحكومة مما لا يتعلق بالمالية او بالمسؤوليات الدولية الملقاة على عاتق حكومة جلالة الملك . ولا يكون لمجلس النواب سلطة تعديل ذلك المشروع انما يخول له حق البحث فيه واسداء المشورة بشأنه الى الحكومة بشكل قرار يتخذ بالاكثرية فاذا قبلت الحكومة بما أسداه المجلس لها من المشورة وجب ان يعرض المشروع بصيغته المعدلة ثانية على مجلس الاعيان ومجلس النواب لاقراره . أما اذا اشار المجلس ان مشروع القانون غير مقبول بأجمعه فيسحب فورا ولا يعرض ثانية على المجلس الا في دورة ثانية وتتبع الاصول نفسها في هذه الدورة . ومن الجهة الاخرى فاذا اتخذ المجلس نفس القرار بشأن ذلك القانون في ثلاث دورات من دوراته فلا يعرض ثانية على البرلمان في مدة انعقاده .

١٤ — وقد اقترح تحديد شروط حل البرلمان .

١٥ — ينتخب اعضاء مجلس النواب بانتخاب مباشر من قبل الفلسطينيين وعلى اساس نائب واحد لكل ٢٠ او ٢٥ الف من السكان وتكون هناك ثلاث دوائر انتخابية اي دائرة اسلامية واخرى مسيحية وثالثة يهودية وقد يكون من المرغوب فيه جعل فلسطين بأجمعها دائرة انتخابية للمسيحيين وكذلك لليهود هنا مثال لطريقة الانتخاب لا أهمية له . ان المبدأ العمومي هو ان يكون انتخاب النواب مبنيا على اساس التمثيل النسبي لمجموع السكان دائما بينما ان النسبة بين عدد النواب تتوقف بالكلية على المهاجرين الذين يتجنسون بالجنسية الفلسطينية حالما يحق لهم ذلك اذ ان الناخبين والمنتخبين هم فلسطينيون فقط .

١٦ — ومن المرغوب فيه ان تكون مدة انعقاد البرلمان اربع سنوات وان ينعقد مرة واحدة كل سنة تستغرق اربعة اشهر ويرتب ميعاد انعقاده في وقت مناسب يمكنه من البحث والتدقيق في مشروع الميزانية بقصد رفع اقتراحاته بشأنها .



- ٣ -

مذكرة معدلة قدمها الفريق العربي عن المذاكرات

١ — ان الذوات المذكورة اسماؤهم أدناه يقترحون ادخال تعديلات في دستور

فلسطين وفي الامر المعدل له الصادر من جلالة الملك في مجلسه الخاص لاجل انشاء حكومة دستورية يشترك الاهالي في أمورها التشريعية والتنفيذية وهذه هي أسماؤهم : (كما وردت في المذكرة السابقة) .

٢ ــ فأشاروا في البدء الى ان الصعوبة الجوهرية هي موجودة في صك الانتداب المبني على تصريح بلفور ١٩١٧ وهم يعلمون ان صك الانتداب يفرض على الدولة المنتدبة مسؤوليات دولية قبلت بها . وانما يرغبون في ان لا تتعارض هذه المسؤوليات مع حقوق العرب المدنية والقومية والسياسية والدينية وان يشترك الاهالي اشتراكا فعليا في سن القوانين وإدارة البلاد .

٣ ــ وهم راغبون في ان يدمجوا في الدستور نصا صريحا مفاده ان اهالي فلسطين لم يستشاروا فيما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية في التعهدات الدولية بشأن بلادهم .

٤ ــ اما فيما يختص بالفصل الثاني من الدستور حول المجلس التنفيذي فهم يقترحون ان يكون فيه اعضاء وطنيون لتأمين الاستفادة من اشتراك الاهالي في الامور التنفيذية .

٥ ــ ان الفصل الثاني من الدستور في صيغته الحاضرة لا يفي برغبات اهالي البلاد وقد اقترحوا ان يكون لفلسطين برلمان يتألف من مجلس أعيان ومجلس نواب. والمندوب السامي يظل محافظا على هذه الصيغة الى ان يتم انتخاب حاكم وطني عام لفلسطين .

٦ ــ واذا كان لا يمكن ان يؤلف مجلس اعيان من الاهالي فقط فهم لا يعترضون على تأليفه من اعضاء موظفين وأعضاء غير موظفين يختارهم المندوب السامي من بين اصحاب الكفاءات من اهل البلاد وعلى ان تراعى النسبة العددية بين الطوائف وسكان الالوية في الاعضاء المعينين على ان يكون هؤلاء الاعضاء ثلثي اعضاء المجلس . ويبقى الاعضاء غير الموظفين في مناصبهم في مدة انعقاد البرلمان التي يقترحون ان تكون لاربع سنوات .

٧ ــ يشكل مجلس النواب من اعضاء ينتخبون انتخابا بنسبة عضو واحد لكل عشرين الفا من السكان الفلسطينيين على ان يكون الناخب قد أكمل الخمسة والعشرين والنائب قد اكمل الثلاثين من عمره وعلى ان تراعى الشروط الدستورية المعتادة في كل من الناخب والنائب .

٨ ــ لمجلس الاعيان ان يعدل او يرفض اي مشروع قانون يرفعه الى مجلس النواب فاذا رفض مشروع ما فلا يجب اعادته في دورة الانعقاد نفسها فان رفض ثلاث مرات متوالية في دورات ثلاث فيجب عندئذ سحبه .

٩ ــ والمعاملة ذاتها المذكورة في البند السابق تسري في مجلس النواب على مشروع قانون يرفعه مجلس الاعيان .

١٠ ــ مشروع الميزانية ، وكل قانون خاص بتعهدات حكومة جلالة الملك الدولية ما تضعه حكومة فلسطين يرسل الى مجلس الاعيان فاذا أقره وجب ارساله

الى مجلس النواب للبحث فيه واسداء المشورة بشأنه ثم يعاد الى الحكومة مصحوبا بآراء وملاحظات المجلس التي تقرر بالاكثرية وحين حصول خـــلاف على مشروع الميزانية تحكم لجنة مؤلفة من ستة عشر عضوا نصفها من الاعيان والنصف الثاني من النواب وقرار هذه اللجنة الذي يتخذ بالاكثرية الفصل ..

١١ ــ وعلى هذا النحو يرسل الى مجلس النواب كل مشروع قانون تقدمه الحكومة غير مشروع الميزانية والمشاريع الخاصة بالمسؤوليات الدولية ويكون من حق مجلس النواب البحث في هذه القوانين وابداء ملاحظات تتخذ بالاكثرية فاذا قبلت الحكومة بما أبداه المجلس من المشورة والملاحظات وجب ان يعرض القانون بصيغته المعدلة ثانية على مجلس الاعيان ومجلس النواب لاقراره اما اذا لم تقبل الحكومة بمشورة مجلس النواب او اذا اشار هذا المجلس الى ان مشروع القانون غير مقبول بأجمعه يسحب فورا ولا يعرض ثانية على المجلس الا في دورة ثانية وتتبع الاصول نفسها في الدورات التالية فاذا اتخذ المجلس نفس القرار بشأن ذلك القانون في ثلاث دورات من دوراته فلا يعرض ثانية على البرلمان في مــدة انعقاده ..

١٢ ــ وقد اقترحوا ان لا يبقى حق حل المجلس بدون قيد وشرط . وفي حال حله ينبغي اجراء انتخابات المجلس الجديد وانعقاده في خلال ثلاثة اشهر من تاريخ حله . وينبغي ان لا يحل المجلس الجديد بنفس السبب الذي حل لاجلــه المجلس السابق .

١٣ ــ ينتخب اعضاء مجلس النواب بانتخاب مباشر او على درجتين من قبل الفلسطينيين الذين تعين جنسيتهم بقانون وعلى اساس نائب واحد لكل عشرين الفا من السكان الفلسطينيين ويكون من المرغوب فيه جعل فلسطين بأجمعها دائرة انتخابية واحدة للمسيحيين وكذلك لليهود . اما المسلمون فتعتبر فلسطين كذلك منطقة واحدة لتعيين عدد نوابهم في المجلس بنسبة عددهم العام . وبعد ذلك يوزع عدد النواب بين الاقضية بنسبة سكانها المسلمين واعتبار ان كل قضاء دائــــرة انتخابية ويجب ان يوضع قانون للانتخابات تبين فيه الاجراءات الانتخابية .

١٤ ــ ومن المرغوب فيه ان تكون مدة انعقاد البرلمان اربع سنوات وان يعقد مرة واحدة كل سنة تستغرق اربعة اشهر بحيث تبتدىء دورته قبل اربعة اشهر من دخول السنة المالية ليتمكن من بحث مشروع الميزانية وتدقيقه . والبرلمـان يجتمع في الوقت المعين القانوني من نفسه بحكم القانون على ان يكون انعقـــاد المجلسين وانفصالهما في وقت واحد .

١٥ ــ ويقترحون ان يكون لمجلس النواب حق استجواب الحكومة في مـــا يتعلق بأعمال دوائرها وحق وضع اقتراحات في تعديل الدستور ولا يعقد قرض باسم فلسطين الا بعد موافقة المجلس النيابي .

١٦ ــ ويقترحون ان توضح حكومة جلالة الملك البريطانية بفصل خاص جميع المسؤوليات الدولية التي تعهدت بها بشأن فلسطين والتي لا تتعارض مع حقوق

الاهالي العرب المدنية والدينية والقومية والسياسية والاقتصادية .

١٧ ـ ويقترحون ان يكون للبرلمان الحق في النظر في القوانين التي وضعت او جرى العمل بها قبل تأسيس الحكومة الدستورية .

١٨ ـ ويقترحون ان يوضع نص في الدستور مفاده ان لا تجتمع عضوية مجلس النواب او عضوية الاعيان المعينين مع وظيفة حكومية اخرى وأن يكون لكل من اعضاء مجلس النواب والاعيان المعينين مكافأة سنوية .

١٩ ـ ويوافقون على ابقاء المادة (٣٤) من الدستور القديم المختصة بامتيازات وسلطات المجلس وأعضائه .

٢٠ ـ ويقترحون أن يستعمل المندوب السامي صلاحياته المذكورة في الدستور بسلطات يستمدها من قوانين توضع بحسب ما هو وارد في كل من الفقرتين (١٢ ـ ١٣) من هذه المذكرة .

٢١ ـ ويقترحون ان يكون امر تنظيم الهجرة الى فلسطين بموجب قرار خاص يوافق عليه البرلمان تراعى فيه مصالح الاهالي العرب والبلاد الاجتماعية والصحية والاقتصادية والاخلاقية والسياسية والدينية .

٢٢ ـ ويقترحون ان يتخذ ترتيب خاص توضح فيه كيفية استعمال اللغات الرسمية في فلسطين .



ـ ٤ ـ

«صورة الجواب المرسل للمفاوضين من المستر ملز في ١١ أغسطس ١٩٢٦»

حضرات الافاضل المحترمين

١ ـ اوعز اليّ ان اشير الى المذكرة التي قدمتموها متضمنة اقتراحات ترمي الى اشتراك اهالي فلسطين في شؤون الحكومة التشريعية والتنفيذية .

٢ ـ وقد رفعت هذه المذكرة الى فخامة المندوب السامي فنالت لديه الاعتبار التام . وقد سر فخامته ان يرى ان هذه المذكرة تكشف القناع عن ميل بين العرب لان يعدلوا عن السياسة السلبية المحضة التي اتبعوها بشأن مصالحهم الخاصة وان يتبعوا بدلا منها خطة يتمكنون بواسطتها من وضع اقتراحات قيمة لتشكيل حكومة دستورية .

٣ ـ وأود ان اذكر لكم ان حكومة جلالة الملك قد تعهدت بأن ترقي وتشجع مؤسسات الحكم الذاتي في هذه البلاد وبالطبع ان المرغوب فيه تحقيق جميع الاماني الصحيحة التي ترمي الى هذه الغاية مما لا يتعارض مع القيام بالتعهدات الاخرى التي على جلالته .

٤ ــ وبناء على هذه الخطة تقصد الحكومة ان توجد في أواخر الخريف المقبل مجالس بلدية ينتخبها الاهالي انتخابا .

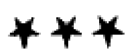
٥ ــ ان مدى التوسع في الحكم الذاتي وزمان اجراء هذا التوسع يتوقفان لدرجة كبرى على كيفية قيام منتخبي البلديات بالمسؤوليات الملقاة عليهم في المناطق البلدية وعلى كيفية قيام الاعضاء المنتخبين بواجباتهم في الادارة المحلية .

٦ ــ وفي هذه الاثناء لا يرى فخامته ما يمنع من رفع اقتراحات اهالي البلاد للاشتراك في حكومة دستورية الى وزير المستعمرات غير ان فخامته قبل ان يخطو هذه الخطوة يجب ان يقنع ان الاقتراحات المقدمة تعبر عن آراء هيئة عامة من اهالي البلاد .

٧ ــ اما بشأن الاقتراحات التي رفعتموها الان فمن الواضح ان كثيرا منها يتعذر العمل به وقد امرني فخامته ان أعلمكم بأن امر تعديل الدستور لسنة ١٩٢٢ والامر المعدل له الصادر عام ١٩٣٣ يعزز ولا يوهن اذا وضعت الاقتراحات ضمن حدود يمكن العمل بها ويرى ان المذكرة الاولى التي بنيت عليها مذكرتكم وان كانت تحتوي على نقاط لا تقبل بها حكومة جلالة الملك الا انها تتضمن اساسا معقولا للنظر فيها من قبل وزير المستعمرات اكثر مما تتضمنه مذكرتكم .

واقبلوا فائق الاحترام .

(القضية الفلسطينية محمد عزة دروزة . ج١ . الملحق ص ٢٧١ــ٢٨١)



– ٤ –

مشروع فيلبي والمشروع المعدل الذي وافق عليه بعض قادة الحركةالوطنية

١ ــ تدار فلسطين بواسطة جمهورية دستورية .

٢ ــ يقوم بالتشريع مجلس نيابي منتخب باحدى طرق الانتخاب يمثل فيه العرب واليهود بنسبة عدد الساكنين منهم ولا يدخل الغائبون في تحديد النسبة ولا في التصويت .

٣ ــ القوة الاجرائية تقوم بها حكومة وطنية مسؤولة امام المجلس النيابي يمثل فيها العرب واليهود ايضا .

٤ ــ يشرف المندوب السامي البريطاني على اعمال التشريع والتنفيذ ويكون له حق الاعتراض على كل قرار يناقض تعهد بريطانيا في انتدابها على فلسطين من جهة حقوق الاقليات وحقوق الاجانب وعمران البلاد .

٥ ــ يحق للمندوب السامي ان ينصب مراقبين يعاونونه في تنفيذ مهمته .

٦ ـ يمنع الاجانب عن الهجرة الى فلسطين خصوصا العرب واليهود . وانما يحق لحكومة فلسطين ان تحدد العدد المستطاع قبوله سنويـــا بحسب استعداد البلاد الاقتصادي .

٧ ـ لا مانع من بقاء الوكالة اليهودية مرجعا استشاريا في المصالح التي تعود لليهود ويحق للعرب ان ينشئوا وكالة مساوية لها في الحقوق لاجل مصالح العرب.

٨ ـ يبقى المندوب السامي مسؤولا عن الامن العام الى ان تصبح الحكومـــة الوطنية صالحة لتحمل المسؤولية ويتخلى عن فروعه تدريجا .

٩ ـ يعاد النظر في شكل الادارة مرة كل خمس سنوات .

١٠ ـ اذا اصدرت حكومة بريطانيا بيانا بهذه الامور فقد يكون صالحا للتسوية.

وقد تلقينا الامور جدا وأخذنا نبحث في القواعد تبديلا وتعديلا . وعلى ضوء الابحاث وضع فيلبي صيغة قال انها نهائية وانه سيبذل جهده لتمشيتها وهذا نصها :

١ ـ تدار فلسطين من الان على اساس جمهوري دستوري ديموقراطي .

٢ ـ الهجرة الى فلسطين حرة وخصوصا للعرب واليهود مع اعتبار مصالح البلاد وطاقتها الاقتصادية .

٣ ـ تكون السلطة التشريعية بكاملها في مجلس تمثيلي ينتخبه اشخاص ذوو تابعية فلسطينية مقيمون في فلسطين ويؤلف هذا المجلس من عـــرب مسلمين ومسيحيين ويهود بنسبة كل منهم .

٤ ـ السلطة التنفيذية تكون في مجلس وزراء فلسطيني مؤلف من عـــرب مسلمين ومسيحيين ويهود بموجب النسبة . ومجلس الوزراء يكون مسؤولا امام المجلس التمثيلي وينص نصا كافيا على توظيف العرب واليهود في الوظائف العالية والثانوية مع اعتبار نسبتهم وكفاءتهم .

٥ ـ يبقى المندوب السامي مسؤولا عن الامن العام في البلاد الى ان تغدو حكومة فلسطين براي عصبة الامم قادرة على القيام بهذا العبء وتكون القـــوات المسلحة في البلاد تحت امرته مباشرة على ان يكون لحكومة فلسطين حق تأليف قوات بوليسية لاغراض الادارة المحلية مؤلفة من عرب ويهود بحسب نسبتهم .

٦ ـ يكون للمندوب السامي بالنيابة عن عصبة الامم حق الرد «الفيتو» ، بشأن اي قانون او قرار يصدر من المجلس التنفيذي او مجلس الوزراء ولا يكون متفقا مع الالتزامات الدولية الموكول للحكومة البريطانية رعايتها ، او يكون مجحفا بحقوق الاقليات والاجانب او منافيا لمصلحة البلاد وأمنها وازدهارها . على ان يكـــون لحكومة فلسطين حق رفع الامر الى عصبة الامم للفصل فيه .

٧ ـ تظل الوكالة اليهودية معترفا بها هيئة عامة لها حق المشورة والمعونة في جميع الشؤون التي تمس مصالح اليهود في فلسطين . ويكون للطوائف الاسلامية والمسيحية حق تأليف وكالة مماثلة في الصفة والصلاحية .

٨ ـ تأخذ حكومة فلسطين على عاتقها جميع المسؤولية من جهة الديـــون

والمعاهدات الدولية المعقودة باسمها .

٩ ـ هذه المواد خاضعة للمراجعة والتنقيح من قبل مجلس عصبة الامم في كل خمس سنين ولا يجري عليها تبديل اساسي الا بموافقة ذلك المجلس .

(المصدر السابق) ص ٦٤ ـ ٦٥

***

ـ ٥ ـ

قانون الحزب العربي الفلسطيني

اسم الحزب

١ ـ تألف حزب سياسي اسمه (الحزب العربي الفلسطيني) .

غايات الحزب

٢ ـ غايات الحزب :

أ ـ استقلال فلسطين ورفع الانتداب .

ب ـ المحافظة على عروبة فلسطين، ومقاومة تأسيس وطن قومي فيها لليهود.

ج ـ ارتباط فلسطين بالاقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالا تاما .

د ـ تحسين حالة الامة العربية في فلسطين اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا .

وسائل الحزب

٣ ـ وسائل الحزب :

أ ـ يعمل الحزب لجمع كل القوى الموجودة في الامة العربية بفلسطين ، وتنظيمها وتوجيهها للعمل في سبيل مبادئه .

ب ـ يسعى الحزب للاستعانة بجمع القوى الممكنة في العالم العربي ، وفي العالمين الشرقي والغربي لتأييد قضية فلسطين العربية خاصة والقضية العربية عامة .

ج ـ ينتهز الحزب كل فرصة لوضع هاتين القضيتين امام انظار العالم في الشرق وفي الغرب ، والمطالبة بتنفيذ العهود المقطوعة للعرب باستقلالهم .

د ـ يقاوم الحزب بيع الاراضي لليهود ، وهجرة اليهود الى فلسطين ، واستعمارهم اياها بجميع الوسائل الممكنة .

هـ ـ يحرص الحزب على تعزيز أواصر القربى وتمكين الروابط الفكرية والثقافية والاقتصادية بين الاقطار العربية والاتصال بالاحزاب العربية التي تعمل

فيها لمثل مبادئه تمهيدا للوحدة السياسية .
و ـ وبالاجمال يسعى الحزب لتحقيق مبادئه وغاياته بجميع الوسائل المشروعة في الداخل والخارج .

مركز الحزب وفروعه

٤ ـ المركز العام للحزب في القدس . وتؤسس له فروع في مدن فلسطين وفي الاقطار العربية وفي المهاجر التي تقيم فيها جماعات عربية . وتؤسس له في القرى (لجان فرعية) .

اعضاء الحزب

٥ ـ اعضاء الحزب فريقان : عاملون ومؤازرون . يشترط لدخول العضو العامل ان يكون عربيا ، وان يرشحه احد فروع الحزب ، وان توافق على دخوله لجنة الحزب التنفيذية ، وان يدفع الرسم المعين للدخول . وان يقسم اليمين . والاعضاء المؤازرون هم انصار الحزب الذين يؤيدونه ادبيا وماديا ، وتقرر عضويتهم اللجنة التنفيذية .

اليمين

٦ ـ كل عضو عامل يجب ان يحلف عند دخوله اليمين الآتية :
(الحرية حقي ، والاستقلال غايتي ، والعروبة مبدئي ، وفلسطين موطني ، ليس لغير العربية فيها مقام ، بهذا آمنت ، وعلى الاخلاص لمبادىء الحزب العربي الفلسطيني ، المنطوية على هذه المبادىء الشريفة اقسمت . عليّ في ذلك عهد الله وميثاقه ، والله على ما اقول شهيد) .

مؤتمرات الحزب الدورية

٧ ـ يعقد الحزب مؤتمرات دورية ، يستعرض فيها شؤون البلاد، وشجونه، ويقرر فيها خططه واعماله ، وهي المرجع الاعلى للحزب .

لجنة الحزب التنفيذية وهيئة المكتب

٨ ـ يمثل الحزب ، ويدير شؤونه ، وينفذ مقرراته .
أ ـ اللجنة التنفيذية ، وينتخبها مؤتمر الحزب عند انعقاده ، ويراعى فيها تمثيل الفروع ، وقبل تأسيس الفروع يراعى تمثيل الاقضية .
ب ـ مكتب الحزب ، ويؤلف من خمسة اعضاء تنتخبهم اللجنة التنفيذية .

وهاتان الهيئتان هما المركز العام للحزب .

ويحق للجنة التنفيذية عند الحاجة ، ان تضم اليها او الى المكتب اي شخص ترى في ضمه منفعة جوهرية لاعمال الحزب ، ويشترط ان يكون ذلك بقرار صادر بموافقة ثلثي اعضائها على الاقل .

مالية الحزب

٩ ــ تتكون مالية الحزب من الرسوم والاشتراكات التي يدفعها اعضاؤه ، والتبرعات التي يقدمها انصاره ، وما الى ذلك من الموارد الشريفة .

القانون الداخلي للحزب

١٠ ــ القواعد التي تتبع في عقد مؤتمرات الحزب ، وفي تأليف هيئاته ، وتأسيس فروعه ولجانه ، وإدارتها ، وفي تنظيم العلاقات ، وتقسيم الاعمال وتحديد المسؤوليات بين جميع دوائره ، وفي الشؤون المالية ، وشؤون الاعضاء. وبالاجماع جميع الشؤون الداخلية للحزب ، تفصّل في (قانون داخلي) ــ تضعه اللجنة التنفيذية ، ولها الحق في ان تدخل عليه عند الحاجة ما تراه لازما من التعديل والزيادة والحذف ، على ان يكون ذلك بقرار صادر بموافقة الثلثين من اعضائها على الاقل .

تعديل قانون الحزب

١١ ــ تعديل هذا القانون الاساسي منوط بمؤتمر الحزب وحده ، فهو صاحب الحق في ان يدخل عليه عند الحاجة ما يراه لازما من التعديل والزيادة والحذف ، على ان يكون ذلك بقرار صادر بموافقة ثلثي اعضائه على الاقل .

(جريدة الجامعة العربية)
١ نيسان ١٩٣٥



ـ ٦ ـ

قانون حزب الاستقلال

المادة ١ ــ اسم الحزب (حزب الاستقلال العربي) .
المادة ٢ ــ مركزه الرئيسي (مدينة بيت المقدس) .

المادة ٣ ـ مبادىء الحزب .

ا ـ استقلال البلاد العربية استقلالا تاما .

ب ـ البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة .

ج ـ فلسطين بلاد عربية وهي جزء طبيعي من سورية .

المادة ٤ ـخطط الحزب :

ا ـ العمل على تحقيق المبادىء الواردة في المادة السابقة بما يستطيعه بنفسه وبالاشتراك مع الهيئات الاستقلالية في الاقطار العربية .

ب ـ الاحتفاظ بأراضي البلاد ومنابع الثروة للعرب .

ج ـ الغاء الانتداب ووعد بلفور .

د ـ اقامة حكم عربي برلماني في فلسطين .

هـ ـ انهاض البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

المادة ٥ ـ هيئة الحزب هي الموقعون على هذا القانون ومن تقرر الهيئة بثلاثة ارباع اعضائها ضمه اليها من حين الى آخر .

المادة ٦ ـ للحزب اعضاء يختارون من قبل هيئة الحزب . وحينما يبلـغ الاعضاء في ناحية ما ثلاثة فما فوق فلهيئة الحزب ان تشكل فرعا فيها تختار هيئته الادارية منهم .

المادة ٧ ـ ليس لاعضاء هيئة الحزب وفروعه ان ينتسبوا الى حزب سياسي آخر الا بإذن من هيئة الحزب .

المادة ٨ ـ يؤدي اعضاء هيئة الحزب وفروعه اليمين الآتية :

«اقسم بالله ان اكون مخلصا لمبادىء الحزب وخططه خاضعا لمقرراته متضامنا مع اخواني فيه على تنفيذها وإعلاء شأن الحزب متعاونا وإياهم على ما فيه الحق والخير والكرامة وان لا أستغل الحزب ولا اوافق على استغلاله لمأرب او منصب او نفوذ شخصي او عائلي» .

المادة ٩ ـ للحزب اعضاء مؤازرون وفخريون . وهم الذين يناصرون مبادىء الحزب وخططه ومقرراته ويدفعون لصندوق الحزب اكتتابا شهريا لا يقل عـن عشرة ملات . ويسجل اسماء هؤلاء الاعضاء في سجلات هيئة الحزب اما براي الهيئة او براي هيئات الفروع .

المادة ١٠ ـ كل من ثبتت خيانته للحزب او لمبادئه وخططه يطرد منه بأكثرية ثلثي هيئة الحزب على ان يعطى حق الدفاع قبل ذلك .

المادة ١١ ـ مالية الحزب تتكون من الاكتتابات الشهرية التي يدفعها اعضاء الحزب ومن التبرعات .

المادة ١٢ ـ هيئة الحزب هي التي تقرر ميزانيتها وتصادق على ميزانيـة فروعها .

المادة ١٣ ـ للحزب قانون داخلي تضعه هيئة الحزب .



مقررات اجتماع مؤتمر الشباب
المنعقد في حيفا بتاريخ ٥-١٠-١٩٣٥
المعارف والتعليم القومي

١ ـ تتولى مدارس العرب في فلسطين ادارة عربية اسوة بالمدارس اليهودية التي تتولاها ادارة صهيونية .
٢ ـ ايجاد مدارس صناعية وزراعية وتعليمية وخلافها .
٣ ـ ارسال بعثات علمية الى الخارج .
٤ ـ عقد مؤتمر عام للمدارس الاهلية والمشتغلين بالحركة التعليمية ، وتأليف اتحاد عام لهذه المدارس .
٥ ـ توحيد المناهج ، وزيادة اعانة المدارس الاهلية .
٦ ـ الاكثار من مدارس البنات .

الحالة السياسية

١ ـ السعي لتوحيد الامة لصد خطر الصهيونية .
٢ ـ تخصيص اكبر مجهود للمشاريع الاقتصادية .
٣ ـ العمل على تقوية الروح الوطنية بالطواف على المدن والقرى .
٤ ـ مكافحة الاستعمارين الانكليزي واليهودي .
٥ ـ الدعاية لفلسطين في الداخل والخارج .

بيوع الاراضي

١ ـ ان يقوم الشباب العربي بالطواف على المدن والقرى لتأسيس شركة لانقاذ الاراضي ، تبلغ اسهمها ٦٠ الف جنيه .
٢ ـ تأليف مكاتب خاصة في المدن والقرى تكون واسطة بين الفلاحين والمشترين .
٣ ـ مناصرة الوطنيين الذين ينقذون الاراضي .

الصحة العامة

١ ـ العناية بالرياضة البدنية .
٢ ـ مكافحة الامراض السارية .

٣ ـ فتح مستوصفات طبية ومعاهد للعناية بالاطفال .
٤ ـ الدعاية للنظافة والاغتسال بالمياه .
٥ ـ مقاومة الزواج الباكر .

مسائل العمال

١ ـ تأليف النقابات في كل بلد .
٢ ـ ان يتولى مكتب المؤتمر تنظيم حركة العمال بتأسيس النقابات في كل بلد ، والدعوة لمؤتمر يضع مقررات تفيد العمال .
٣ ـ تأليف مجلس عمال عام مرتبط بمؤتمر الشباب ، يسجله في مكتب العمل الدولي في جنيف .

المسائل الوطنية

١ ـ الاهتمام بمشروع البطيحة .
٢ ـ تأليف لجنة خاصة للاراضي وانقاذها .
٣ ـ اذا ظلت الحكومة مصرة على تسهيل الهجرة وبيوع الاراضي فلجنة الشباب تفكر في الرجوع الى سياسة المظاهرات .

(جريدة فلسطين ١١ أيار ١٩٣٥)

فهرست

هذا الكتاب

منذ بدأت الصهيونية تخطيطها لاغتصاب فلسطين، والشعب الفلسطيني والشعوب العربية تناضل لاحباط هذا المخطط ، فمن اعلان وعد بلفور حتى عام ١٩٣٦ خاضت الجماهير الفلسطينية معارك سياسية وعسكرية عديدة لتحتفظ بارضها وتتحرر .

في كل هذه المعارك كانت نضالات الشعب تسقط في يـــد الاقطاع السياسي والديني ، حيث تنتهي اخـــيراً مساومات وتنازلات من الاقطاع للوصول الى الحكم .

ان هذا الكتاب ليس مجرد رواية تاريخية لأحداث تعاقبت على الارض الفلسطينية فقط ، انه ايضاً (وهنـــا تكمن قيمته الحقيقية) تحليل لهذه الحوادث ولدلالاتها الاجتماعية والطبقية ، وعبر التحليل يدلل المؤلـــف على ان مسؤولية الفشل تقع على الطبقة الاقطاعية القائدة آنذاك .

ان نضال الشعب الفلسطيني ليس مقطوع الجذور تاريخياً ليبدأ تجربة كفاحية جديدة ومن الصفر ، لذلك كان لابـد من دراسة التاريخ والتجارب واستخلاص الدروس الاساسية والهامة منـــه .

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الثمن : ٤٠٠ ق. ل.